

مبادئ الاقتصاد الجزئي



رقم المقرر : 934001



مبادئ الاقتصاد الجزئي

أ.د مصطفى محمد السعدني

صنعاء
1434هـ - 2013 م


التحكيم العلمي: أ. د / محمد أحمد الأفندي

إدخال التعديلات: د. علي كشيح د. فتحي محمد شروان

التصميم التعليمي: د. جمال درهم زيد

المراجعة اللغوية: د. علي قائد عبده سنان
د. عبد الله علي الثوري

التصميم الفني: أ. قابوس محمد أحمد صالح عيضه
أ. فارس عبد الرزاق علي شروان

تصميم الغلاف: أ. عبد السلام عباس النجدي

الإشراف العام: قسم إنتاج المقررات

الطبعة الثالثة: 1434هـ/ 2013م

يطلب هذا الكتاب مباشرة من مركز جامعة العلوم والتكنولوجيا للكتاب الجامعي
Web Site: ust.edu/Centers/ubc
E-mail: ubc@ust.edu
Tel:00967/ 1- 384078
رقم الإيداع (735-2008)

مقدمة المقرر:

عزيزي الدارس، يُعَدُّ علم الاقتصاد الجزئي أحد فروع علم الاقتصاد، وهو يحاول أن يعطينا تفسيرا للسلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية الفردية سواءً كانوا أفرادا طبيعيين أو اعتباريين، وذلك في ظل فروض معينة. ويستخدم الأفراد الراشدون على اختلاف مِهنهم التفكير الاقتصادي في اتخاذ قراراتهم اليومية، والتفكير الاقتصادي يتمثل في اختيار البديل الذي يكلف أقل من البدائل التي تعطي نفس المنفعة، أو البديل الذي يحقق منفعة أعلى من بين البدائل التي تكلف نفس القيمة. فالمستهلك كوحدة اقتصادية، وكما تفترض النظرية الاقتصادية فإن المستهلك يتصرف في دخله المحدود بإنفاقه على مختلف السلع والخدمات لإشباع رغباته محاولاً الحصول على أقصى إشباع أو أكبر منفعة، كما أن المنتج أو المنشأة كوحدة إنتاجية تقوم بعملياتها الإنتاجية والتسويقية بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن، وسوق سلعة معينة كوحدة اقتصادية يساعدنا على معرفة الطريقة التي يتم بها تحديد سعر السلعة والكميات المتبادلة منها.

أهداف المقرر:

وتستهدف دراسة هذا المقرر تعليمك - **عزيزي الدارس** - الأسس والقواعد الاقتصادية التي يمكن الاستناد إليها في اتخاذ القرارات وتفسير الظواهر الاقتصادية على مستوي الوحدات الاقتصادية الفردية ويتوقع منك عزيزي الدارس بعد دراسة هذا المقرر أن تكون قادراً على:

(1) تحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة لتفسير الظواهر الاقتصادية التي تواجه الوحدات الاقتصادية الفردية في المجتمع.

(2) الإلمام بالتفسير الواقعي عند تحليل الظواهر الاقتصادية.

(3) الإلمام بالمؤشرات التي يمكن من خلالها الحكم على مدى تأثير كل عنصر من عناصر المشكلة الاقتصادية على حجم تلك المشكلة.

(4) التعرُّف على آليات حل المشكلة الاقتصادية في ظل كل نظام من النظم الاقتصادية.

(5) الإلمام بنوعية التغيرات التي يمكن حدوثها على منحنيات الطلب والعرض ومحددات كُلٍّ منها.

(6) التعرُّف على صور التدخل الحكومي في سوق أي سلعة والعوامل التي يتوقف عليها ومدى تأثر كل من العرض والطلب بكل صورة من صور التدخل.

(7) التفريق بين تغير التوازن نتيجة تغير العرض والطلب وبين التغير نتيجة عوامل أو ظروف ناتجة عن العرض و الطلب.

(8) قياس معاملات مرونة الطلب بأنواعها المختلفة وكيفية الاستفادة من تقديرها في اتخاذ القرارات الاقتصادية في الحياة العملية.

(9) الإلمام بالقواعد الاقتصادية التي يمكن من خلالها تعظيم منفعة المستهلك من استهلاكه لمختلف السلع وكيفية إحلاله إستهلاك السلع محل بعضها البعض.

(10) الإلمام بالقواعد الاقتصادية المنظمة لاستخدام الموارد الاقتصادية وكيفية المزج بينها لتعظيم الناتج المتحصل عليه من النشاط الإنتاجي.

(11) تقدير معاملات المرونة الإنتاجية وكيفية الاستفادة منها في اتخاذ القرارات في النشاط الإنتاجي.

(12) التعرف على العلاقة بين حجم الإنتاج والتكاليف الكلية للإنتاج، وكذلك العلاقة بين منحنيات الناتج ومنحنيات التكاليف.

(13) الإلمام بالقواعد الاقتصادية التي تعظم ربح المنتج في مختلف أنواع الأسواق وكيفية التفرقة بين الأنواع المختلفة من الأسواق.

موضوعات المقرر:

ولتحقيق الأهداف السابقة فإن هذا المقرر يتناول الموضوعات التالية:

مفهوم النظرية الاقتصادية بأقسامها المختلفة وطرق التحليل الاقتصادي للظواهر الاقتصادية على مستوى الوحدات الاقتصادية الفردية من خلال النماذج الاقتصادية، وتحديد الأهداف الاقتصادية للمجتمع وكيفية تلبيتها في ضوء موارده المتاحة، وكذلك التعريف بالمشكلة الاقتصادية وأسبابها وعناصرها المختلفة وكيفية حلها في مختلف النظم الاقتصادية. كما تتناول موضوعات هذا المقرر قوانين ومنحنيات الطلب والعرض ومحددات كل منهما والتوازن الجزئي من خلال التغيرات التي تحدث في كل منهما مع عرض مختلف سياسات التدخل الحكومي في السوق وتأثيراتها المختلفة على أوضاع التوازن، وكيفية تقدير معاملات مرونة كل من الطلب والعرض وكيفية الاستفادة منها في الحياة العملية في اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية هذا بالإضافة إلى عرض النظريات الاقتصادية التي من خلالها تُتخَذُ القرارات التي يمكن الاستناد إليها في حل جوانب المشكلة الاقتصادية، وذلك من خلال نظرية سلوك المستهلك التقليدية والحديثة (منحنيات السواء)، التي تمثل جانب الطلب والتي تستهدف وضع القواعد الاقتصادية التي من خلالها يحصل على أكبر إشباع ممكن من استهلاك السلع بأقل قدر من الدخل، ونظرية الإنتاج (جانب العرض) التي من خلالها يحصل على أكبر إنتاج ممكن بأقل قدر ممكن من الموارد الاقتصادية المتاحة أي: بأقل تكلفة ممكنة، وذلك في كل من المدى القصير والمدى الطويل من خلال كل من دالة الإنتاج ومنحنيات الناتج المتماثل، هذا بالإضافة إلى نظرية تكاليف الإنتاج في كل من المدى القصير والطويل

محتوى المقرر


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٩٩٤م
١٤١٤هـ
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

1 الوحدة الأولى

المشكلة الاقتصادية والمفاهيم الأساسية لعلم الاقتصاد


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٩٩٤م
١٤١٤هـ
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

محتويات الوحدة

1- تمهيد :

عزيزي الدارس، يلاحظ أن الاقتصاد أصبح محور الارتكاز للحياة الاجتماعية، وتزداد أهميته يوماً بعد يوم بزيادة أعداد السكان، والتي تزداد معها الرغبات الإنسانية على السلع، والخدمات مقابل الموارد الاقتصادية النادرة نسبيّاً، ومنذ ظهور الاقتصاد كعلم تزداد مفاهيمه وتتسع وتتداخل مع العلوم الأخرى، ورغم اختلاف تلك المفاهيم بلفظها من مجتمع إلى آخر، ومن دولة إلى دولة أخرى، لكنها تتحد في معانيها التي تدل عليها في كل المجتمعات، وأصبح معرفة تلك المفاهيم ثقافة عامة يجب أن يلمَّ بها كلُّ المتعلمين، والمثقفين مهما كانت تخصصاتهم، ولذلك أصبح مقرر علم الاقتصاد يُدرَّسُ لجميع التخصصات الإنسانية كمقرَّر ضروري، وفي التخصصات التطبيقية كمقرر اختياري، واستطاع علم الاقتصاد ان يبسط تلك المفاهيم ليستطيع كل من يقرأها أن يفهمها ويستوعب ماهيّتها، وستلاحظ -عزيزي الدارس- البساطة واليسر في تلك المفاهيم من خلال اطلاعك على هذه الوحدة، والتي عُملت لتكون مدخلاً لك إلى علم الاقتصاد بشقيه: الجزئي والكلي، مع التركيز على مفاهيم الاقتصاد الجزئي كونه الشقّ الذي يبينه هذا الكتاب، وسيحتوي هذا الكتاب على محتويات الاقتصاد الجزئي باعتباره أحد الفروع الرئيسة للنظرية الاقتصادية، والذي يحاول أن يعطينا تفسيراً علمياً للسلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية الفردية(المنتج، المستهلك، السوق) وذلك في ظل فروض معينة تلعب دورا مهمّاً في فهم النظرية الاقتصادية وتقريبها للواقع.

2- أهداف الوحدة :

تستهدف دراسة هذه الوحدة إلمام الطلاب بما يلي:

1- التعرف على مفاهيم علم الاقتصاد .

2- التعرف على أقسام علم الاقتصاد.

3- اكتساب مهارات التعامل مع علمي الاقتصاد الجزئي، والكلي.

4- التفريق بين علمي الاقتصاد الجزئي والكلي، و التعرف على القضايا التي يعالجها كلٌ منهما.

5- الإلمام بأهمية علم الاقتصاد في الحياة العملية .

6- مفهوم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى .

7- تحديد الأهداف الاقتصادية للمجتمع .

8- تصنيف مختلف أنواع الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع.

3- مصادر التعلم الخاصة بالوحدة :

يمكن للطالب تحقيق هذه الأهداف من خلال :

1- قراءته للمادة العلمية الموجودة في هذا الكتاب المقرر أو الاطلاع على المراجع الواردة في نهاية هذه الوحدة .

2- اطلاعه على المحاضرات العلمية الموجودة في موقع الجامعة على نظام إدارة التعلم L.M.S .

3- مشاركته في غرف الدردشة مع زملائه وأستاذ المادة في المواعيد المحددة بالموقع.

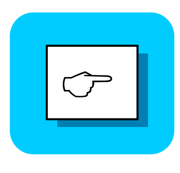
4- إطلاعه على المادة العلمية الموجودة على النسخة الالكترونية C D ، المصاحبه للكتاب المقرر .



4- المحتوى الدراسي للوحدة.

4 -1 تعريف علم الاقتصاد:

لقد تعددت تعريفات علم الاقتصاد من، وجهة نظر الكثير من رواد الفكر الاقتصادي، ولكي لا يتوه القارئ في تلك التعريفات نضع بين يديه التعريف الشامل التالي :



علم الاقتصاد: هو علم اجتماعي يبحث في المشكلة الاقتصادية، والتي تعني تعدد الرغبات الإنسانية أمام محدودية الموارد المتاحة لإشباع تلك الرغبات، وذلك من ناحية أسباب وجود تلك المشكلة وكيفية مواجهتها.

وسوف نوضح لك- عزيزي الدارس- هذا التعريف بأجزائه المختلفة في السطور القادمة:

إنّ علم الاقتصاد: هو علم ينتمي إلى مجموعة العلوم الاجتماعية التي تعني بدراسة السلوك الإنساني من جانبه الذي يتصل بإنتاج، وتبادل، واستهلاك السلع، والخدمات، ولذلك فهو مختصٌ بالإجابة عن التساؤلات التالية :

1-ماذا ننتج؟ بمعني أيُّ السلع أو الخدمات سننتج ؟، وبأيّ كميَّةٍ سيتمُّ هذا الإنتاج؟

2-كيف ننتج ؟ وهذا يعني بأي طريقة تكنولوجية سننتج هذه السلع أو الخدمات؟ هل هي بطريقة الإنتاج المكثف للعمل أم بطريقة الإنتاج المكثف لرأس المال؟

3-لمن ننتج ؟ بمعنى: مَنْ هُمْ المستفيدون من الإنتاج، وكم عددهم، وكيف سيوزع الإنتاج المعروض من السلع، والخدمات بين المستفيدين من مختلف الأفراد، والطبقات في المجتمع ؟

4-ما ضَمَانُ الاستمرار، وكفاءة النمو الاقتصادي؟، وهو ما يستوجب ضرورة دراسة مدى كفاءة استخدام الموارد، بمعنى: أنّ قرارات الإنتاج، والتوزيع تَتِمُّ بكفاءة، كما يستلزم ذلك دراسة الموارد، بمعنى هل هناك موارد معطله أم الموارد موظفة بالكامل؟

4 -2 المشكلة الاقتصادية:

تتكون المشكلة الاقتصادية كما يوضحها التعريف من قسمين اثنين هما :

4-2-1- الموارد الاقتصادية المحدودة أو النادرة نسبياً:

تتمثل الموارد في مجموعة العناصر التي تستخدم في إنتاج السلع، والخدمات، وهي تنقسم في أي مجتمع إلى ثلاثة أقسام: الموارد الطبيعية، والموارد البشرية، والمراد الرأسمالية،وعلى ضوء ما تقدم يمكن تقسيم الموارد (عناصر الإنتاج) إلى :

أ- الموارد الطبيعية: وتشير إلى **عنصر الأرض** بما في باطنها من معادن، وبترول، وفحم، وأحجار، وما فوق سطحها من تربة، وغابات، وبحار، وأنهار، وما في جوها من غازات، وأبخرة، وأشعة الشمس،وغيرها.، والأرض- كما يرى علماء الاقتصاد- محدودة، و(نادرة نسبيا) مهما اتسعت، وهي تختلف في، وجودها من منطقة إلى أخرى فقد تكون، واسعة في دولة، واقل اتساعا في دولة أخرى ،وقد تكون صالحة للحياة في منطقة، وغير صالحة في منطقة أخرى، وقد تكون مختلفة في صلاحيتها من زمنٍ إلى زمنٍ آخر، ونتيجة لاختلاف هذا المورد زمان ومكانا فإن علماء الاقتصاد يقولون عنها إنها مورد نادر نسبيا وليس نادر مطلقا.

ب- الموارد البشرية: وتشير إلى عنصر العمل والذي يمكن تقسيمه إلى:

- **عنصر العمل**: ويمثل العمل العضلي والفني والعمل يمثل القوى العاملة القادرة على العمل في أي بلد ، وهي تختلف من بلد إلى آخر، ومن زمن إلى زمن أخر، ولذلك فهي نادرة نسبياً، وليس مطلقاً.
- **المنظم** أو الإدارة: **وهو عنصر** العمل الذهني والإداري، لأنه هو الذي يقوم بتنظيم العملية الإنتاجية، وهو الذي يعمل على إدارة الموارد، ويوجهها نحو تحقيق أهدافها دون هدر أو فاقد، وبأقل تكلفة ممكنة، وأول من تحدث عن دور المنظم، وحدد مواصفاته هو العالم الاقتصادي (شومبيتر)، والمنظم قد يكون فردا أو عدة أفراد (جماعة)، ويختلف وجوده من زمن إلى زمن آخر، ومن مكان إلى مكان آخر فهو نادر نسبيا وليس مطلقا ويعتقد كثير من علماء الاقتصاد بأنه أكثر ندرة من الأرض، والعمل ورأس المال.

ج- الموارد الرأسمالية وتشير إلى:

- **عنصر رأس المال** ، ويقصد به الأشياء التي صنعها الإنسان لتساعده على الإنتاج، ومن أمثلتها الآلات، والمعدات، والمباني، و رأس المال بإشكاله المختلفة، والذي يمكن تقسيمه إلى رأس المال

الثابت (الأصول الرأسمالية الثابتة)، و رأس المال النقدي، والذي يختلف باختلاف الزمان، والمكان كالأرض، والعمل، ولذلك فعلماء الاقتصاد يعدونه عنصراً نادراً نسبياً وليس مطلقاً.

- **عنصر التكنولوجيا:** وهي المعارف التكنولوجية والتقنية، والتي تعدُّ رأس مال من يمتلكها، وهي نادرة نسبياً؛ لأنها متوفرة في زمان وأكثر أو أقل توفراً في زمنٍ آخر، ومتوفرة في مكان، وأكثر أو أقل توفراً في مكان آخر.

4-2-2 الرغبات (الحاجات) الإنسانية غير المحدودة:

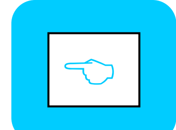
الرغبات الإنسانية غير المحدودة تزدهر وتتطور في الحياة وتعمر الأرض، فهي فطرة إنسانية جعلها الله للإنسان من أجل تحقيق استعمار الله للإنسان في الأرض، وهي هنا تمثل الجزء الثاني من المشكلة الاقتصادية، و يمكن تقسيمها إلى ما يأتي:

أ- الرغبات (الحاجات) الإنسانية الضرورية: والضروريات هي التي لا يستطيع الإنسان العيش والحياة إلاّ بها كالمأكل، والملبس، والمشرب، والمسكن، والتعليم، والصحة وغيرها. و تختلف الرغبات الإنسانية الضرورية من زمان إلى آخر، ومن مكان إلى مكان آخر، فالضروريات للإنسان الذي يعيش في المدينة تختلف عن الضروريات للإنسان الذي يعيش في القرية، وضروريات الإنسان في بداية القرن العشرين تختلف عن ضروريات الإنسان في نهاية القرن العشرين.

ب- الرغبات (الحاجات) الإنسانية التحسينية :

وهي التي يُحسَّنُ بها الإنسان ضرورياته إذا توفرت له، مثل التحسينات التي تدخل في تحسين المسكن، والمأكل، و الملبس، وغيرها من الضروريات.

جـ- الرغبات (الحاجات) الإنسانية الكمالية: وهي الحاجات التي لا يحتاج إليها الإنسان بشكل ضروري أو تكون زائدة عن حاجته كامتلاك الإنسان عدداً من المساكن للسكن الشخصي أو امتلاكه أكثر من سيارة للاستخدام الشخصي.



تذكر أن: الموارد الاقتصادية (عناصر الإنتاج) الرئيسية هي الأرض و العمل ورأس المال والمنظم.

4-3 النظرية الاقتصادية:

قبل تعريف النظرية الاقتصادية لابد لك- **عزيزي الدارس**- من تعريف النظرية، والفرضية والقانون، ومعرفة الفروق بينها، وسنوضح ذلك في السطور الأتية:

- **القانون** : فالقانون يدل على قدر من المعرفة تأكّدت صحته بشكل قطعي من، واقع التجربة.

● **الفرضية**: هي قدر من المعرفة لا يوجد دليل على صحتها فهي بحاجة إلى إثبات أو رفض.

● **النظرية**: هي فرض أو مجموعة فروض مرت بمرحلة التحقيق والاختبار عن طريق التجريب ويمكن تطبيقها على عدد من الظواهر المتصلة ولها القدرة على وصف وتفسير الأحداث والتنبؤ بها .

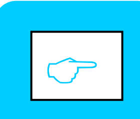
● **القوانين الاقتصادية**: تعرف بأنها" العلاقات الضرورية، والشرطية التي تربط الظواهر الاقتصادية بعضها ببعض ".

● **النظريات الاقتصادية**: تعرف بأنها "الآراء التي يمكن بها تفسير ظواهر اقتصادية معينة، وتلقى قبولاً بين المختصين في هذا المجال" ويوجد العديد من النظريات الاقتصادية فهناك نظريات تتعلق بالطلب، والعرض، ونظريات تفسر الإنتاج، والتكاليف، وأخرى لتفسير أسواق المال، والاستثمار، والاستهلاك، وتهدف النظرية الاقتصادية إلى تحليل ما حدث، ومحاولة التنبؤ بما سيحدث وفق معطيات معينة.

وقد نشأت النظرية الاقتصادية، وتطورت في صورتها التقليدية معتمدة على الأسلوب الاستنباطي، وهو الأسلوب الذي يقوم على مجموعه من الفروض الأساسية التي يضعها الاقتصادي سواء من دافع مشاهدته للمتغيرات الاقتصادية ، أو من تصوراته بطبيعة العلاقات التي تربط بين هذه المتغيرات ، أو من مجرد كونها بديهيات لا تحتاج إلى إثبات.

ومن هذه المجموعة من الافتراضات يستطيع الاقتصادي مستعيناً بنظام منطقي معين أن يصل إلى نتائج محددة، وتستمد هذه النتائج قوتها من مدى تقبل الفروض القائمة عليها ومدى صحتها، وقد تصل هذه النتائج في قوتها إلى درجة النظرية أو القانون إذا ما اتسمت الفروض القائمة عليها بالعمومية من ناحية، وإذا ما تمكنت هذه النظرية من تفسير الواقع من ناحية أخرى.

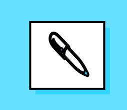
والنظرية الاقتصادية كما ذكرنا تحدد العلاقات الاتجاهية بين المتغيرات الاقتصادية، ويتم ذلك على مستويين، الأول على مستوى الوحدات الاقتصادية الفردية وهذه هي نظرية الاقتصاد الجزئي، والثاني على مستوى الوحدات الاقتصادية مجتمعه، وهو ما يطلق عليه نظرية الاقتصاد الكُلي.



تذكر أن: النظرية الاقتصادية تهتم بالسلوك العام للإنسان دون التقيد بزمن أو مكان أو قطاع معين.



تدريب (1)



ما الفرق بين النظرية الفرضية والقانون؟، وما الفرق بين القانون الاقتصادي والنظرية الاقتصادية ؟

4 -4 علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى :

علم الاقتصاد علم اجتماعي يرتبط بالعلوم الاجتماعية الأخرى فيتأثر بها، ويؤثر فيها، ويمكن توضيح ذلك فيما يأتي:

4-4-1- علاقته بعلم النفس:

علم الاقتصاد يرتبط بعلم النفس لكونه علماً يهتم بدراسة سلوك الإنسان، ورغباته وتفضيلاته الاقتصادية، وكلٌّ من علم الاقتصاد وعلم النفس يدرس تصرفات الإنسان، فتنشأ بين العلمين علاقة وثيقة.

4-4-2- علاقته بالعلوم السياسية :

علم الاقتصاد يرتبط بالعلوم السياسة، فالأوضاع الاقتصادية في أي مجتمع تتأثر بأوضاعه السياسية، فاستقرار الأوضاع السياسية لأي مجتمع من شأنها المساعدة في التقدم الاقتصادي للمجتمع، وفى نفس الوقت فان سوء الأوضاع الاقتصادية لأي مجتمع قد يكون أحد العوامل التي تؤدى إلى عدم الاستقرار السياسي لهذا المجتمع، والعكس، وعلى الدولة التدخل في تخطيط وتنظيم العمليات الاقتصادية لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع.

4-4-3- علاقته بعلم التأريخ :

علم الاقتصاد يرتبط بعلم التأريخ حيث يوضح التأريخ العوامل الاجتماعية، والسياسية وغيرها من العوامل التي أدت إلى تطور مجتمع معين، أي: أنه يوضح الأسس اللازمة لتفهم النظريات، والمشكلات الاقتصادية، كما أن دراسة النظريات الاقتصادية تجوز على جانب كبير بالنسبة للمؤرخين.

4-4-4-علاقته بعلم الجغرافيا :

علم الاقتصاد يرتبط بعلم الجغرافيا بصلة وثيقة وبصفة خاصة فيما يوضحه علم الجغرافيا الاقتصادية من دراسات للموارد الاقتصادية الأرضية، والعوامل المناخية، وهو ما يستند إليه الاقتصادي في كثير من القرارات لاقتصادية.

4-4-5-علاقته بعلم القانون :

علم الاقتصاد يرتبط بعلم القانون، فالقانون ينظم العلاقات الاقتصادية بالمجتمع، وتتأثر الأوضاع الاقتصادية لأي مجتمع بالقواعد القانونية التي تسود فيه، ومن الأمثلة على ذلك قانون الاستثمار، والقانون التجاري، وقوانين الضرائب، التي تعمل على ترتيب وتنظيم التنمية الاقتصادية، وتسهيل عمليات الإنتاج والاستهلاك.

4-4-6-علاقته بعلم الرياضيات والإحصاء:

علم الاقتصاد يرتبط بعلم الرياضيات وعلم الإحصاء في تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وتفسير بعض الظواهر الاقتصادية ، وقد أدى ذلك إلى ما ظهر حديثاً من علوم الاقتصاد الرياضي والاقتصاد القياسي.

4-4-7-علاقته بالعلوم التطبيقية :

علم الاقتصاد يرتبط بالعلوم التطبيقية، حيث تستفيدُ منه مثلاً في التعرف على التكاليف، والعائدات، والإنتاج، ودراسات الجدوى للتجارب العلمية التي تقوم بها تلك العلوم .

4 -5 الأهداف الاقتصادية للمجتمع :

لكل مجتمع أهداف اقتصادية يسعى من وراء تحقيقها إلى رفع مستوى معيشة أفراده بل وتحقيق الرفاهية لهم بكل أبعادها، وهذه الأهداف تتمثل فيما يأتي:

1. **زيادة الدخل القومي:** بمعنى زيادة ما ينتج سنوياً من السلع، والخدمات كمياً بهدف إشباع حاجات أفراد المجتمع.
2. **الثبات النسبي في مستوى الأسعار:** أي استقرار الأسعار مع تحريكها تدريجياً لتتلاءم مع دخل الفرد بقدر المستطاع، والقصد من ذلك هو إيجاد الدافع للمُنتِج ليعمل على زيادة الإنتاج (وهو الربح) .
3. **توازن ميزان المدفوعات :** حيث إن غاية كل مجتمع هي تحقيق هذا الهدف، فالزيادة في الميزان، وكذا العجز فيه لا يعد هدفاً لأي مجتمع لما لهما من مساوئ. ويمكن تعريف ميزان المدفوعات: بأنه سجلّ يتمُّ فيه تسجيل كافة المعاملات التي تتم بين دولةٍ ودولةٍ أخرى، أي أنه سجل سنوي يوضح التزامات الدولة، وحقوقها تجاه المتعاملين معها من الدول الأخرى.
4. **زيادة حجم العمالة:** ويقصد بالعمالة الكاملة خَلق فُرَصٍ عملٍ لكلَّ فرد قادر على العمل ، وراغب فيه ، وباحث عنه . والنظرة إلي العمالة تتم من زاويتين، الأولى منها نظرة اجتماعية ، أي: فرصة عمل لكل فرد تحقق له حياة كريمة بغض النظر عن الإنتاج ، ونظرة مادية بحتة، أي: خلق فرص عمل تتلاءم، واحتياجات النشاط الاقتصادي ، وكلاهما متعارضان .
5. **تحقيق العدالة في توزيع الدخل:** حيث يقصد بالعدالة خلق فرص عمل تتلاءم واحتياجات الأفراد في المجتمع ، بما يحقق لهم عيشاً كريماً من ناحية (منظور اجتماعي)، وتحقّق مزيداً من الإنتاج (منظور مادي) . ولعل سائل يقول: من الذي يقوم بوضع الأهداف الاقتصادية ؟ وببساطة، المجتمع ككل هو الذي يضع هذه الأهداف (القادة، الساسة، رجال الفكر، رجال الأحزاب، أصحاب العقائد والمذاهب الفكرية وغيرهم)، ولكن ما دور الاقتصادي في وضع

الأهـداف؟ يتمثـل دور الاقتصـادي في توضـيح كيفيـة تحقيـق هـذه الأهـداف وبيـان التكلفـة المضحى بها لتحقيق ذلك.

4 -6 مفهوم تكلفة الفرصة البديلة

تكلفة الفرصة البديلة لمورد ما تعرف بأنها: أقصى عائد بديل تم التضحية به نتيجة لاستخدام هذا المورد في استخدامه الحالي.

فإذا كان هناك قطعة أرض تنتج ما قيمته 1000 ريال عندما تزرع شعير،و 2000 ريال عندما تزرع قمح، و 3000 ريال عندما تزرع فول ، فإن تكلفة الفرصة البديلة لها سوف تكون 3000(ريال إذا زرعت شعير) . فإذا كانت كمية الشعير الذي يتم الحصول عليه من زراعة هذه القطعة هي 10 وحدات فإن تكلفة الفرصة البديلة للوحدة الواحدة من الشعير = 3000 ÷ 10 = 300 ريال .

أي أن :

$$\text{تكلفة الفرصة البديلة} = \frac{\text{أقصى قيمة إنتاج بديل للمورد المستخدم}}{\text{عدد الوحدات المنتجة من الاستخدام الحالي للمورد}}$$

والسلعة التي لها تكلفة تكون سلعة اقتصادية وليست حرة،ومن ثمّ فإن السلعة الاقتصادية هي السلعة التي لا يمكن الحصول على أيّ كمية منها إلا بتضحية من نوع ما تسمي التكلفة أو الثمن ولذا فإن مجتمع الندرة لابد أن تكون السلع المتداولة فيه سلع اقتصادية، أي: لها ثمن أكبر من الصفر.

ويلاحظ في هذا الصدد أن كل الدول تعاني من وجود مشكلة ندرة نسبية غير أنَّ حِدة هذه المشكلة في البلاد المتقدمة أخفُّ منها في البلاد النامية، فالبلاد المتقدمة تشبع نسبة من رغبات أفرادها أكبر من النسبة التي تشبعها البلاد النامية.

4 -7 الفرق بين الفقر والندرة :

الفقر: يشير إلى انخفاض مستوى معيشة الفرد عن حدٍّ أدنى معين يسمى بخط الفقر، وهو الحد اللازم لتغطية الاحتياجات الضرورية للفرد .

أمّا الندرة : فهي تشير إلى انخفاض ما هو متاح لدى الفرد أو المجتمع من موارد عن المستوى اللازم لإشباع جميع احتياجاته إشباعا كاملاً .

4 -8 أقسام علم الاقتصاد :

تشكل النظرية أو القواعد الاقتصادية العمود الفقري للتحليل الاقتصادي سواء كان مجال هذا التحليل في السياسة النقدية أو المالية أو التمويل أو التجارة الخارجية أو الاقتصاد الزراعي أو الاقتصاد العمالي أو اقتصاد الرفاهية، وغير ذلك من فروع علم الاقتصاد، ويمكن إدراج كل هذه الفروع تحت قسمين أساسين هما:

الاقتصاد الجزئي، والاقتصاد الكلى.

4-8-1 الاقتصاد الجزئي Micro Economics

و هو العلم الذي يهتم بدراسة الوحدات الاقتصادية الفردية استهلاكية كانت أم إنتاجية، مثل: إنتاج سلعة أو خدمة معينة في السوق وهو ما يسمى بنظرية العرض، والطلب أو النظرية السعرية.

وسيوضح هذا الكتاب الذي بين يديك الأجزاء المكونة للاقتصاد الجزئي بكافة أبعادها.

4-8-2 الاقتصاد الكلي Macro Economics

هو العلم الذي يهتم بدراسة ومناقشة البنيان الاقتصادي ككل على مستوى القطاع أو الدولة أو الإقليم أو العالم بغض النظر عن المنشآت الاقتصادية الفردية المكونة لهذا البنيان، وهو ما يطلق عليه نظرية الدخل القومي، فهو يهتم بدراسة قيمة التيار الكلي للسلع والخدمات أي: صافي الناتج القومي، وكذا قيمة التيار الكلي للموارد أي: الدخل القومي، والتي تشكل البؤرة التي يركز عليها الاقتصاد الكلي (اقتصاد الماكرو)، كما يعطي اهتماما أكبر بالأرقام القياسية للأسعار أي للمستوى العام للأسعار، والمستوى العام للعمالة، وطبيعة النمو، والتطور الاقتصادي، والعوامل الضرورية للتوسيع المستمر في الطاقة الإنتاجية والدخل القومي.

4 -9 مناهج البحث في الدراسات الاقتصادية:

النظرية الاقتصادية: هي تعبير يطلق على علم الاقتصاد في إطاره النظري، وتضمُّ النظريات التي تفسر مختلف جوانب الحياة الاقتصادية أو ظواهرها.

والتحليل الاقتصادي: يقصد به عملية الاستدلال المنطقية لمحاولة اكتشاف العلاقات التي تربط بين المتغيرات والظواهر الاقتصادية، والقوانين التي تحكمها، وذلك باستخدام أدوات التحليل الاقتصادي (المفاهيم، والنماذج) بهدف الوصول إلى فروض مفسرة كناتج نهائي للتحليل الاقتصادي.

هذا ويستخدم الاقتصاد بوصفه علماً مناهجاً و طرقاً علميةً في البحث، وأهم هذه الطرق هي الاستنباط، والاستقراء، والاستنباط: يبدأ إما بافتراض صحة بعض المبادئ العامة لاستنتاج بعض المبادئ الخاصة، أما الاستقراء: فيبدأ بالفرض الخاص للوصول إلى العام.

4-9-1 المنهج الاستنباطي (الاستنتاجي) Deductive Method

ويقصد بالمنهج الاستنباطي أو كما يسمى أحياناً بالمنهج التجريدي (النظري) – "تلك العملية العقلية التي تبدأ من قضية مسلّم بصدقها تؤخذ كمقدمة للتوصل إلى قضية أخرى تعتبر نتيجة لازمة لهذه المقدمة، ويتم ذلك عن طريق اتباع قواعد ذهنية تتمُّ في العقل بعيداً عن الواقع ودون الالتجاء إلى التجربة" وعلى ذلك فالمنهج الاستنباطي(منهج نظري غير واقعي يبدأ بتحديد المقدمات المتمثلة في قضايا مسلم بها، ثم تستخلص النتائج اللازمة لهذه المسلمات، وهي التي تمثل النظريات.

وفي علم الاقتصاد يبدأ الاستنباط من حقائق بسيطة تعدّ بمثابة مقدمات يقينية مسلّم بصدقها، وهذه الحقائق مستمدة من الأوضاع النفسية، والاجتماعية ، كان تقول: إن الإنسان مدفوع في تصرفاته بمصلحته الشخصية أو الذاتية.

وفي هذا الشأن استندت أبحاث الاقتصاديين التقليديين إلى "الإنسان الاقتصادي" الذي يتصرف مدفوعاً بمصلحته الذاتية؛ ليحقق أكبر منفعة شخصية ممكنة، بأقل جهد ممكن فمثلاً إذا أردنا أن نبحث عن الأسباب التي تدفع الناس إلى الهجرة فإننا نعتقد أن العامل سينتقل من مكان منخفض الأجر إلى أماكن مرتفعة الأجور، وهذا يعني استنباطاً أنّ ارتفاع الأجور يعدُّ سبباً من أسباب الهجرة.

ويستند المنهج الاستنباطي في وقتنا المعاصر على العلوم الرياضية، ،وهو ما سهل الوصول إلى النتائج المرجوة، والتي تتوقف صحتها على صحة المعطيات التي تبدأ بها. ويرتبط عرض بعض الدراسات الاقتصادية ارتباطاً لصيقاً بالمنهج الرياضي كما هو الحال بالنسبة لدراسة العرض، والطلب، وأحوال السوق، وتحديد الأثمان.

ويتميز المنهج الاستنباطي بالسهولة، والوضوح إلا أنه يؤخذ عليه احتمال عدم صحة الفروض أو نقاط البدء، الأمر الذي ينتهي بالباحث الاقتصادي إلى التوصل إلى نتائج وأحكام تبعد به عن واقع الحياة الاقتصادية. فيؤخذ مثلاً على فرض "الإنسان الاقتصادي" - الذي استندت إليه أبحاث الاقتصاديين التقليديين – بُعده عن الواقع.

فالفرد لا يسلك دائماً ذلك السلوك الرشيد الذي يحقق مصلحته الذاتية، فقد يلجأ المستهلك إلى شراء سلعة معينة من أقرب متجر له دون أن يبحث عن مصدر آخر للحصول على السلعة بسعر أقل.

4-9-2 المنهج الاستقرائي: Inductive Method

يستند المنهج الاستقرائي إلى البدء بملاحظة وقائع تفصيلية نصل منها إلى تقرير نتائج وقواعد عامة، وعلى هذا فالمنهج الاستقرائي يختلف عن المنهج الاستنباطي" في أنه تحليل واقعي يستند إلى الملاحظة والتجربة فهو يستبعد الفروض النظرية متخذاً من المجتمع الواقعي نقطة البدء في التحليل"

ومن الأمثلة على المنهج الاستقرائي ملاحظة التغيرات في كمية النقود المتداولة في مجتمع معين من جهة، والأرقام القياسية للأسعار من جهة أخرى، والتوصل إلى أن أثمان السلع والخدمات تميل إلى الارتفاع نتيجة لزيادة كمية النقود المتداولة مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة دون تغيير.

ويتمثل المنهج الاستقرائي في عدة طرق أهمها: المنهج التأريخي، والمنهج الإحصائي.

(أ) المنهج التأريخي:

فكل مرحلة من مراحل التطور وفقاً لهذا المنهج لها قوانينها الخاصة بها والتي يتعذر أو يستحيل تعميمها على غيرها من المراحل فالقوانين الاقتصادية تتصف بأنها نسبية وشرطية بحيث يقتصر تطبيقها على أحوال معينة، ومن ثم فإن (التأريخ هو أداة التعرف على القوانين التي تحكم تطور المجتمعات في ظل ظروف معينة، نتمكن من خلالها تفسير الحاضر وعمل توقعات المستقبل.)

ويتطلب المنهج التاريخي تجميع عدد كبير من الوثائق التاريخية المرتبطة بالظاهرة موضوع البحث، حتى يمكن التوصل إلى نتائج مقبولة.

ويؤخذ على هذا المنهج ما قد يؤدي إليه من احتمال التوصل إلى نتائج قاصرة على أثر الاعتقاد بوجود علاقة بين ظاهرتين تاريخيتين في الوقت الذي لعبت فيه الصدفة دورها في وجودهما متلاحقتين أو متلازمتين، ومن ثَمَّ يلزمُ الحذرُ الشديدُ عند تعميم النتائج التي تتوصل إليها بإتباع المنهج التاريخي.

(ب) المنهج الإحصائي:

ويتلخص المنهج الإحصائي في القيام بدراسة الوقائع القابلة للتعداد والحصر للتوصل إلى معرفة العلاقات التي تربط بينها، ويستخدم علم الاقتصاد المنهج الإحصائي في معرفة العلاقات السببية التي نفترضها بين الظواهر الاقتصادية . فالعلاقات الاقتصادية عندما توضع في صيغ جبرية تحتاج إلى الإحصاء للتحقق من هذه العلاقات، ومن ثم فإن استخدامه يأتي في مرحلة لاحقة.

ولقد ساعد المنهج الإحصائي على أن يجعل من علم الاقتصاد علماً تجريبياً يرتبط بالواقع، كما ساعد على دراسة الكميات الكلية بعد أن كانت الدراسات الاقتصادية تقتصر على الكميات الجزئية.

وعلى الرغم من أهمية المنهج الإحصائي في الدراسات الاقتصادية، إلا أنه يتسم بعدد من العيوب، فالمنهج الإحصائي لا يتسم بصلاحيته لدراسة جميع المتغيرات الاقتصادية، إذ إن بعض المتغيرات لا تخضع بطبيعتها للقياس الكمي، ومن الأمثلة على ذلك الجهد الذي يبذله العامل أثناء مساهمته في الإنتاج، والمنفعة التي يحصل عليها المستهلك من سلعة أو خدمة معينة. كذلك فالتغيرات التي تطرأ على بعض الظواهر الاقتصادية، قد يكون مرجعها لعوامل معينة لا تؤخذ في الاعتبار عند إعداد

الإحصاءات المتعلقة بها ، وعلاوة على ذلك فقد تكون المعطيات الإحصائية ذاتها غير صحيحة ، إما مصادفة وإما عمداً بسبب سوء نية من يقوم بجمع البيانات أو من يدلي بها.

الخلاصة : بعد دراسة المنهجين الاستنباطي، والاستقرائي، تجدر الإشارة إلى أن إتباع أحد المنهجين إنما يتوقف على طبيعة البحث الاقتصادي موضوع الدراسة ، ، وفي هذا الصدد لا مجال للمفاضلة بين الاستنباط، والاستقراء بل لابد من الاعتماد عليهما معاً حتى يمكن التثبت من صحة النتائج التي يتم التوصل إليها.

4 -10 - النموذج الاقتصادي:

النظرية الاقتصادية: هي مجموعه نماذج تحاول كل منها إعطاء طريقة علمية لتفسير جانب اقتصادي معين ، النموذج الاقتصادي من مجموعة العلاقات الاقتصادية التي يشتمل كل منها على متغير، واحد يظهر في واحدة أو أكثر من العلاقات الأخرى في النموذج،أي: أنّ النموذج: "عبارة عن مجموعه من العلاقات بين مجموعة من المتغيرات" فبالنسبة للاقتصادي تعدُّ الأسعار، والكميات، والدخول، وأسعار الفائدة ....الخ متغيرات ، وتحاول النظرية تفسير علاقة هذه المتغيرات بعضها ببعض والطريقة التي يؤثر بها متغير ما على متغير آخر يمكن التعبير عنها بمعادلات رياضية تكون فيما بينهما النموذج الاقتصادي.، وهذه النماذج الاقتصادية يمكن التفرقة بينها من ناحتين، الأولى: زمنية ، والثانية: تتعلق بمستوى المعرفة بظروف البيئة المحيطة ، ومدى التأكد من صحة هذه المعلومات.

4-10-1 أنواع النماذج الاقتصادية:

تصنف النماذج تبعاً إلى المعايير المعتمدة في التصنيف فإذا استخدمنا معيار الأسلوب في بناء النموذج، ومجال التطبيق أمكن تصنيفها إلى :

(أ) **النماذج الوصفية:** وهي تهتم بعرض العلاقة بين المتغيرات المعنية بتحقيق هدف معين.

(ب) **النماذج الكمية:** كالنموذج القياسي والنموذج الرياضي،وهي النماذج التي تهتم بالتقييم العددي والتقييس للعلاقات السلوكية بين المتغيرات المشخصة مسبقاً ، وتتميز النماذج القياسية عن الرياضية بكونها تتضمن متغيرات عشوائية ، وتستخدم الأساليب الإحصائية في عمليات التقدير والاختبار .

(جـ) النماذج الساكنة (الاستاتيكي): ويعدُّ هذا النموذج من أبسط أنواع النماذج الاقتصادية، "وهي النماذج التي لا تأخذ عنصر الزمن في الاعتبار" وعلى سبيل المثال عند انخفاض سعر سلعة ما فإننا نتوقع أن تزيد الكمية المطلوبة من تلك السلعة.

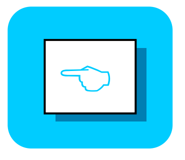
(د) النماذج المتحركه (الديناميكيه): "وهي النماذج التي لا تأخذ عنصر الزمن في الاعتبار". فإذا كانت هناك معرفة تامة بظروف البيئة المحيطة بالظاهرة موقع الدراسة فإن هذا النوع من النماذج يسمَّي بالتحليل في ظل ظروف التأكد التام، ومثال ذلك إذا انخفض سعر سلعة ما فإن الكمية المطلوبة منها سوف تزداد فورا.

(هـ) النموذج الاقتصادي الجزئي والكلي:

ويتعلق هذا النوع من النماذج الاقتصادية بالمستوى الذي يتم في ظله عملية التحليل الاقتصادي لظاهرة معينة

-**النماذج الاقتصادية الجزئية:** وهي النماذج التي تمت على مستوى الوحدة الإنتاجية أو مستوى الفرد، ومثال ذلك النماذج التي تهتم بتفسير سلوك الفرد مستهلك أو منتج، أو سوق سلعة ما .

- **النماذج الاقتصادية الكلية :** "وهي النماذج التي تهتم بإعطاء تفسير علمي لسلوك متخذي القرارات الاقتصادية على المستوى الكلي" ، ومثال ذلك نماذج تحليل ظاهرة التضخم، والبطالة، وتحديد مستوى الدخل القومي أو الناتج القومي، والاستهلاك الإجمالي وغيرها من النماذج الكلية.



تذكر أن :

النموذج الاقتصادي هو مجموعة من العلاقات التي تربط بين مجموعة من المتغيرات.

4 -11 - التحليل الاقتصادي:

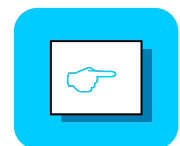
تتعدد أدوات التحليل الاقتصادي، فمنها التحليل الموضوعي، والتحليل المعياري، والتحليل الوصفي، والتحليل الكمي، والتي يمكن، وضع كل منها في صورة نموذج اقتصادي. وفيما يأتي عرض لمفهوم تلك النماذج الاقتصادية وأنواعها.

4-11-1- لتحليل الاقتصادي الموضوعي، والتحليل الاقتصادي المعياري :

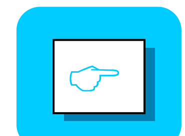
وفي دراستنا لعلم الاقتصاد علينا أن نفرق بين نوعين من التحليل الاقتصادي هما التحليل الموضوعي، والتحليل المعياري ،

فالتحليل الاقتصادي الموضوعي: يحاول التوصل إلى التفسير العلمي بالأسلوب الذي يعمل به الاقتصاد ، فمثلا كيف يتخذ المجتمع قراراته الخاصة بالاستهلاك والإنتاج وتبادل السلع والخدمات، والهدف هنا مزدوج فهو من ناحية يشبع رغبتنا في التعرف على الأسلوب المعين الذي يعمل به الاقتصاد ، ومن ناحية أخرى لكي نضع أساساً تقوم عليه عملية التنبؤ بكيفية تجاوب الاقتصاد مع أي تغيرات في الظروف.

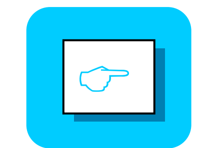
ب-أما التحليل الاقتصادي المعياري: وكلمة معياري هنا تعنى مثالي، أي: ما يجب أن يكون عليه الوضع فهو مختلف تماماً لأنه يعطينا وسائل العلاج والتوصيات التي تساعد الاقتصاد للوصول إلى صورة معينة، وهذه مسألة تقوم على أساس الأحكام القيمية الشخصية.



تذكر أن : التحليل الاقتصادي الموضوعي هو التحليل الاقتصاد الذي يدرس واقعياً المشاكل الاقتصادية التي تواجه المجتمع وكيف يتم واقعيا حلها.



تذكر أن :التحليل الاقتصادي الموضوعي:((هو التحليل الاقتصادي الذي يدرس واقعياً المشاكل الاقتصادية التي تواجه المجتمع وكيف يتم واقعيا حلها)).



تذكر أن :التحليل الاقتصادي المعياري:((هو التحليل الاقتصادي الذي يهتم أو يدرس ما يجب أن يكون عليه الوضع، أو الطريقة التي ينبغي أن تحل بها المشاكل الاقتصادية التي تواجه المجتمع)).

4-11- 2 التحليل الاقتصادي الوصفي والتحليل الاقتصادي الكمي:

أ-فالتحليل الاقتصادي الوصفي: ((هو التحليل الاقتصادي الذي يعمل على، وصف الظواهر الاقتصادية من خلال البيانات والمعلومات المتوافرة حول تلك الظواهر)). ب-**التحليل الاقتصادي الكمي:** ((فهو التحليل الاقتصادي الذي يستخدم النماذج الرياضية والإحصائية لتوضيح الظواهر الاقتصادية بصورة كمية)).

5- ملخص الوحدة:

1- علم الاقتصاد بصفة عامة والاقتصاد الجزئي كأحد فروعه، علم وضعي يهتم بالعلاقات الاقتصادية القائمة، وهو يحاول تفسير نتائج الأفعال الاقتصادية والسياسيات البديلة . على أن الاقتصاد الوضعي وحده لا يقرر أن سياسة ما تفضل على سياسة أخرى . وفي هذا المجال لابد أن يدعمه الاقتصاد المعياري ، وهو يهتم بما يجب أن يكون من خلال الأحكام القيمية.

وليس اختبار النظرية الاقتصادية عملاً سهلاً، فعندما تتغير عدة متغيرات اقتصادية في نفس اللحظة ، فإنه يصعب غالباً أن تحدد الأهمية النسبية لكل منها، ويصعب أحياناً تأكيد اتجاه البيئة الاقتصادية؛ لذلك يستخدم الاقتصاديون النظرية الاقتصادية كمرشد لهم ، ويستخدمون الأساليب الإحصائية كأدوات في محاولة لتطوير المعرفة بالاقتصاد الوضعي. ويركز الاقتصاد الجزئي على الوحدات بمعناها الضيق مثل المستهلكين كآحاد أو منشآت الأعمال فرادي . أمّا الاقتصاد الكلي فيهتم بالوحدات الكلية مثل أسواق العمل أو أسواق السلع والخدمات .

2- الاقتصاد علم اجتماعي يصف سلوك الإنسان في الجانب الاقتصادي ولا يمكن مباشرته من خلال التجارب العملية ، لذا فإن النظريات الاقتصادية يمكنها فقط وصف السلوك المتوقع .

3- يتناول الاقتصاد الموضوعي كيف يتم واقعيا حل المشاكل الاقتصادية التي تواجه المجتمع ، في حين يهتم الاقتصاد المعياري بما يجب أن يكون أو الطريقة التي ينبغي أن تحل بها المشاكل الاقتصادية التي تواجه المجتمع .

4- تنقسم النظرية الاقتصادية إلى الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، ويتناول الاقتصاد الجزئي سلوك الوحدات الاقتصادية الفردية كمستهلكين وكمنتجين في حين يتناول الاقتصاد الكلي دراسة الظواهر والمتغيرات الاقتصادية على المستوى القومي كَكُلّ .

6- قائمة المصطلحات.

النظرية الاقتصادية: هي الآراء التي يمكن بها تفسير ظواهر اقتصادية معينة وتلقى قبولا بين المختصين في هذا المجال.

القوانين الاقتصادية: هي العلاقات الضرورية والشرطية التي تربط الظواهر الاقتصادية بعضها ببعض.

النموذج الاقتصادي: هو مجموعة من العلاقات التي تربط بين مجموعة من المتغيرات.

الاقتصاد المعياري: هو الاقتصاد الذي يهتم بدراسة ما يجب أن يكون عليه الوضع.

المشكلة الاقتصادية: هي الندرة في الموارد الاقتصادية والتعدد في الرغبات الإنسانية.

7- التعيينات :

1- في ضوء دراستك لهذه الوحدة تخيل ما الذي يحتمل أن يحدث لكمية معروضة من اللحم إذا ارتفع سعرها؟

2- من واقع حياتك العملية اختر مجموعة من السلع الاستهلاكية التي ارتفع سعرها ووضح سرعة تأثرك بارتفاع أسعار كل منها ، وحدد نوع النموذج الذي يصف تأثر استهلاكك نتيجة ارتفاع سعر كل من تلك السلع .

3- من خلال دراستك السابقة لبعض العلوم الاجتماعية ، ومن دراستك لمفهوم علم الاقتصاد في هذه الوحدة ، وضّح مختلف المعارف المستمدة من تلك العلوم الاجتماعية والتي يمكن لعلم الاقتصاد الاستفادة منها في تفسير الظواهر الاقتصادية.

8- التقييم الذاتي:

8 -1 الأسئلة المقالية:

?

1- ما العلاقة بين الاقتصاد الموضوعي والاقتصاد المعياري ؟ وضح ذلك معززاً إجابتك بالأمثلة.

2- وضح الفرق بين كل من الفرضية ، والنظرية ، والقانون.

3- ما الغرض من النظرية الاقتصادية ؟ وكيف يتم لنا التوصل إلى نظرية ما ؟

4- ما الفرق بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي وما الافتراضات الأساسية في تحليلات الاقتصاد الجزئي ؟

5- ما سبب الفجوة بين النظرية الاقتصادية وبين التطبيق العملي لها ؟

6- وضح دور الاقتصادي في تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع .

7- وضح الفرق بين كل من رأس المال النقدي ورأس المال الحقيقي، ورأس المال البشري.

8- وضح مفهوم تكلفة الفرصة البديلة وكيفية الاستناد إليها في اتخاذ قرارات الإنتاج في المجتمع.

9- عرف المشكلة الاقتصادية ووضِّح أسبابها.

8 -2 الأسئلة الموضوعية:

1- حدِّد أي العبارات صحيحة وأيها خاطئه مع ذكر السبب إذا كانت الإجابة خاطئة فيما يأتي :

2- الموارد البشرية تضم الأفراد القادرين على العمل سواء الراغبين أو غير الراغبين في العملية الإنتاجية . ( )

3- يقتصر دور الاقتصادي على وضع الأهداف الاقتصادية للمجتمع( )

4- الموارد الاقتصادية هي تلك الموارد التي تتسم بأهميتها الاقتصادية الكبيرة. ( )

5- أمكن من خلال استفادة الاقتصاد من المعارف المستمدة من كل من الرياضة والإحصاء ظهور ما يسمي بالاقتصاد القياسي الذي يقيس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية قياساً كميّاً ويخضعها للاختبار الإحصائي. ( )

6- لا يتعارض هدف ثبات مستوى الأسعار الذي يسعى المجتمع لتحقيقه مع هدف زيادة الإنتاج. ( )

7- حجم السلع التي يستطيع المجتمع إنتاجها يتوقف على ثلاثة عوامل فقط هي الموارد الطبيعية والموارد البشرية والموارد الرأسمالية ( )

8- محدودية الموارد في حد ذاتها لا تعتبر شرطاً كافياً لوجود مشكلة اقتصادية " مشكلة ندرة نسبية ( )

9- لا تُعتبر تعددّ استخدامات الموارد سبباً في المشكلة الاقتصادية. ( )

10- جميع المجتمعات تعاني من مشكلة ندرة نسبية . ( )

11- المقصود بالندرة هو انخفاض ما هو متاح لدى الفرد أو المجتمع من موارد عن المستوى اللازم لتغطية احتياجاته الضرورية ( )

12- اختيار التكنولوجيا الملائمة يتوقف على تحقيقها لأقل تكلفة ممكنة.( )

13- يؤدى تحرك الأسعار إلى التشغيل الكامل للموارد. ( )

14- النماذج والنظريات الاقتصادية تعبير دقيق عن الواقع . ( )

15- يختلف الاقتصاد التطبيقي عن النظرية الاقتصادية في أن الاقتصاد التطبيقي يرتبط بزمن أو مكان أو قطاع معين. ( )

16- النظرية الاقتصادية هي مجموعة نماذج يحاول كل منها إعطاء طريقة عملية لتفسير جانب اقتصادي معين. ( )

17- يختلف التحليل الاقتصادي الساكن عن التحليل الاقتصادي الحركي في أن الأخير يأخذ عنصر الزمن في الاعتبار. ( )

ثانيا: أسئلة الاختيارات من المتعددة :

(1) النظرية هي :

(أ) افتراض. (ب) قضية " إذا الشرطية وجوابها ".

(ج) فرض . (د) فرض تثبت صحته.

(2) يكون اختبار الفرض :

(أ) بواقعية افتراضاته. (ب) بالقصور في واقعية افتراضاته .

(ج) بقدرته على التنبؤ بدقه. (د) بخلاف أي من الثلاثة السابقة.

(3) يتلازم معني كلمة " اقتصادي " أكثر ما يكون مع كلمة :

(أ) وفير. (ب) نادر.

(ج) غير محدود . (د) غير مقيد.

(4) يتناول الاقتصاد الجزئي دراسة النشاط الاقتصادي للوحدات الفردية في مجالات :

(أ) الإنتاج. (ب) الاستهلاك.

(ج) الموارد المستخدمة. (د) كل ما سبق.

(5) تصنف النماذج الاقتصادية وفقا لمعيار الأسلوب في بناء النموذج ومجال التطبيق إلى:

(أ) نموذجين. (ب) ثلاثة نماذج. (ج) أربعة نماذج.

(6) يدرس الاقتصاد الجزئي كيفية الاقتصاد الحر:

(أ) أسعار السلع. (ب) أسعار الخدمات.

(ج) أسعار الموارد الاقتصادية (د) جميع ما سبق

(7) تشير الدالة إلى:

(أ) العلاقة بين متغير واحد مستقل ومتغير تابع أو أكثر.

(ب) العلاقة بين متغير واحد تابع ومتغير مستقل أو أكثر.

(ج) العلاقة بين متغير تابع أو أكثر ومتغير مستقل أو أكثر.

(8) من أوجه فرض الضريبة الذي يتضمنه الاقتصاد المعياري هو :

(أ) عبئ الضريبة (أي الذي يتحملها فعلاً). (ب) أثر الضريبة على حوافز العمل. (ج) عدالة الضريبة (د) كل العوامل السابقة.

؟

?

(9) يهتم الاقتصاد الجزئي في المقام الأول بالموضوعات التالية:

(أ) المنهج الإستاتيكي المقارن، والتوازن العام، والاقتصاد الموضوعي.

(ب) المنهج الإستاتيكي المقارن، والتوازن العام، والاقتصاد المعياري.

(ج) المنهج الديناميكي، والتوازن الجزئي ، والاقتصاد الموضوعي.

(د) المنهج الإستاتيكي المقارن، والتوازن الجزئي، والاقتصاد الموضوعي.

8 -3 إجابة الأسئلة الموضوعية:

رقم السؤال	الإجابة	سبب خطأ الإجابة
1	خطأ	لأنهم الأفراد الراغبين فى العمل فقط .
2	خطأ	لأن المنحنى يعبر عن تزايد التكلفة.
3	خطأ	لأنه يختص بكيفية تحقيقها .
4	خطأ	لأنها الموارد التي تتسم بالندرة .
5	صحيح	ـــــ
6	خطأ	حيث أن المنتج لا يجد الدافع لزيادة إنتاجه.
7	خطأ	لأن التكنولوجيا المستخدمة عامل رابع.
8	صحيح	ـــــ
9	خطأ	لأن تعدد الاستخدامات يرفع من تكلفة الفرصة البديلة للمورد.
10	صحيح	ـــــ
11	خطأ	المفروض أنه لتغطية الإشباع الكامل .
12	خطأ	لابد من تساويهما لتحقيق التوظيف الكامل للموارد .
13	خطأ	تحل من خلال التخطيط المركزي .
14	خطأ	تمام الكفاية هو الغني، وليس حد الكفاية .
15	خطأ	لأن الحرية في النظام الإسلامي مقيدة بما لا يخالف تعاليم الدين.
16	صحيح	ـــــ
17	صحيح	ـــــ
18	خطأ	النظرية الاقتصادية تتسم بالتجريد .
19	صحيح	ـــــ
20	صحيح	ـــــ
21	صحيح	ـــــ

22	خطأ	النموذج يقيس العلاقات السلوكية للمتغيرات المشخصة مسبقا من خلال المتغيرات العشوائية .

إجابة أسئلة الاختيار من المتعدد :

السؤال الأول: الإجابة (د) السؤال الثاني: الإجابة (ج) .

السؤال الثالث :الإجابة (ب) السؤال الرابع: الإجابة (د) .

السؤال الخامس : الإجابة (ج) السؤال السادس: الإجابة (د) .

السؤال السابع: الإجابة (ب) السؤال الثامن :الإجابة (ج) .

السؤال التاسع: الإجابة (د).

9- مراجع الوحدة:

1- محمد على الليثي ، محمد جابر حسن، على عبد الوهاب نجا ، النظرية الاقتصادية الجزئية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية ، 2006

2- نعمة الله نجيب إبراهيم ، الاقتصاد التحليلي الوحدى ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية ، 1972 .

3- أميرة عبد اللطيف مشهور، تنمية المال في الاقتصاد الإسلامي، كتاب الأهرام الاقتصادي، مؤسسة الأهرام القاهرة ، 1988.

4- سفر بن على القحطاني ، النظام الاقتصادي في الإسلام، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ، المملكة العربية السعودية ، 2002

5- عبد القادر محمد عطيه، أحمد محمد مندور، أحمد رمضان نعمة الله، إيمان عطيه ناصف ، مدخل الي الاقتصاد الجزئي، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 1999.

6- محمد عبد المنعم عفر، يوسف كمال محمد ، أصول الاقتصاد الإسلامي ، دار البيان العربي للطباعة والنشر، جدة ،المملكة العربية السعودية، 1986 .



2 الوحدة الثانية

نظرية العرض والطلب


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٩٩٤م
١٤١٤هـ
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

محتويات الوحدة



UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٩٩٤م
١٤١٤هـ
وقل رب زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

1- تمهيـد :

عند حديثنا عن الطلب لا بد أن نعرف المقصود بالطلب والذي يعني: الرغبة الأكيدة في شراء السلعة أو الخدمة المقرونة بالمقدرة على الشراء، وإذا كان طلب المستهلك لسلعة معينة يتوقف على مقدار منفعتها له، فإن العرض يتوقف على الندرة، ولكن لماذا تصبح السلع الاقتصادية نادرة؟ ولماذا تنشأ مشكلة العرض؟ والجواب على ذلك أن السلع تنتج بمساعدة عناصر الإنتاج مثل العمال، والآلات، والأراضي، والمنظمين، وهذه العناصر نفسها محدودة في كميتها. فحاجات الإنسان التي تمثل جانب الطلب متعددة، ولكن إنتاج سلعة من السلع يحتاج إلى تظافر بين عاملين أو أكثر من عناصر الإنتاج المحددة في الكمية.

وعندما نتحدث عن الطلب في الاقتصاد ننسبه دائما إلى سلعة معينة يطلبها المشترون بسعر معين في وقت معين، وعندما نتحدث عن العرض فإننا نتحدث عن الكمية التي يقدمها العارضون (المنتجون) في السوق للبيع ونعني بذلك أن في مقدورهم أن يعرضوا تلك السلعة وأن رغبتهم أيضا قد دفعتهم إلى بيعها والعرض كالطلب تماما يحدث خلال مدّة زمنية معينة.

وتتقرر أسعار السلع والخدمات عن طريق تفاعل قوى الطلب والعرض اللتان تمثلان المشتريين، والبائعين، وبالتالي فإن الإلمام بالعوامل ذات التأثير على كل من تلك القوتين يعتبر مدخلا لحل كثير من المشكلات الاقتصادية إذ يطلق على قوى الطلب والعرض آليات السوق، وهي القوى التي يمكن من خلالها في الاقتصاد الحر(سوق المنافسة التامة) تحديد الأسعار وتخصيص الموارد نحو أفضل استخداماتها البديلة وتتناول هذه الوحدة التعريف بطلب المستهلك والعرض في السوق وقوانين الطلب والعرض وجدول ودوال ومنحنيات العرض والطلب والفرق بين التغير في الطلب والعرض والتغير في الكميات المطلوبة والمعروضة ومحددات كل من الطلب والعرض وتوازنهما والعوامل الاقتصادية المؤثرة على التوازن.

2- أهداف الوحدة :

تستهدف دراسة هذه الوحدة ما يلي :

1. تعريف الطالب بمفاهيم العرض والطلب وتفاعلهما المكون للسوق.
2. اكساب الطالب مهارة التعامل مع العرض والطلب لحل المشكلات التي تواجه المنتج والمستهلك في السوق.
3. إلمام الطلاب بالعوامل ذات التأثير على كل من الطلب والعرض باعتبارهما القوتين اللتين تحددان أسعار السلع والخدمات لأفراد المجتمع .
4. كيفية التفرقة بين التغير في الكميات المطلوبة والتغير في الطلب وكذلك التفرقة بين التغير في الكميات المعروضة والتغير في العرض. والعوامل المؤثرة على الطلب والعرض و منحنيات العرض والطلب والتوازن بينهما.
5. فهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على توازن السوق وكيفية التعامل معها.
6. معرفة أثر التغيرات في الطلب والعرض على توازن السوق.
7. التعرف على أثر تدخل الحكومة والعوامل الخارجة عن ظروف العرض والطلب على توازن السوق.

3- مصادر التعلم الخاصة بالوحدة :

يمكن للطالب تحقيق هذه الأهداف من خلال :

(1) قراءته للمادة العلمية الموجودة بالكتاب المقرر أو الإطلاع على المراجع الواردة في الكتاب المقرر .

(2) إطلاعه على المحاضرات العلمية الموجودة في موقع المادة على نظام L.M.S لموقع الجامعة .

(3) مشاركته في غرف الدردشة مع زملائه وأستاذ المادة في المواعيد المحددة بالموقع.

(4) إطلاعه على المادة العلمية الموجودة على C D المصاحب للكتاب المقرر.



4- المحتوى الدراسي للوحدة:

4 -1 تعريف السوق :

قديماً: كان يعرف السوق (بأنَّه المكان الذي يتقابل فيه البائعون والمشترون الممثلين لقوى العرض وقوى الطلب، وتتحد فيه أسعار السلع التي يتم تبادلها)أما **حديثاً** : ونتيجة للتقدم الذي حدث في وسائل الاتصال الحديثة أصبح الاتصال بين البائعون والمشترون يتم عن طريق عديد من الوسائل والتي أحدثتها شبكات الانترنت والتي أصبح بواسطتها يتم عرض مواصفات السلع وتحديد أسعارها من خلال تلاقى قوى العرض والطلب وبالتالي أصبح تعريف السوق مداه أوسع ولم يعد قاصراً على المكان بل تعداه كثيرا مما جعل الاقتصاديين لا يقنعون بتعريف معنى السوق بمكان التعامل بل بالشيء المتعامل عليه وعرف بأنه (**تلاقي قوى الطلب والعرض سواء كان هذا التلاقي بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر عن طريق الوسطاء، ويتحدد من خلال هذا التلاقي الأسعار، وقد يكون السوق محلياً أو إقليمياً أو دولياً**).

4 -2 تعريف الطلب:

ينبع الطلب من الرغبة أو الحاجة إلى المنافع التي تكمن في السلع، والخدمات، والطلب بمعناه الشائع هو الطلب غير المصحوب بالمقدرة على الشراء أي: الطلب غير الفعال.

الطلب الفعال: هو "كمية السلعة التي يرغب المستهلك، ويستطيع شراءها في زمن معين، وعند أسعار معينة مع ثبات العوامل الأخرى المُحددة للطلب".

والطلب بمعناه الاقتصادي يقتصر استعماله على الحالات التي تكون فيها (الرغبة في حيازة السلع مقرونة بالقدرة على الشراء) ويستعمل تعبير الطلب الفعال على العلاقة الكمية الموجودة بين مختلف أسعار السلع والخدمات من جهة، وبين عدد الوحدات التي سيتم شراؤها من جهة أجرى.

4 -3 قانون الطلب :

يرتبط الطلب على سلعة أو خدمة ما بسعرها وهو ما أوردناه في تعريف الطلب إلا أن هذه العلاقة تختلف باختلاف المكان والزمان والسلعة. ويشير قانون الطلب إلى (**وجود علاقة عكسية بين الكمية التي يطلبها المستهلك من سلعة أو خدمة ما، و سعرها مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة"**) وهو ما يعنى أنه لو ارتفع سعر سلعة ما فإن الطلب عليها يقل، و لو انخفض سعر السلعة زادت الكمية المطلوبة. وهذه العلاقة لا تكون ثابتة إلا إذا كانت العوامل الأخرى المؤثرة على الطلب ثابتة، فإذا تغير أحد العوامل الأخرى فسوف يكون له أثره في عدم صلاحية هذا القانون، فمثلاً السلعة حينما تظهر في السوق لأول مرة ، نجد أن هناك أفراداً يترقبون ظهورها

ويشترونها مهما كان سعرها وهو بالطبع سعر مرتفع، لأنهم يرغبون في السلعة لإشباع حاجاتهم، بينما نجد آخرين يبتعدون عنها في تلك المدّة منتظرين انخفاض سعرها حتى يحصلوا عليها في مدّة أخرى لعدم رغبتهم فيها، وبالتالي لبيع المزيد من هذه السلعة ينبغي تخفيض سعرها ليكون دافعاً لغالبية المستهلكين لشرائها .

وقد تتفق رغبات المستهلكين جميعا في الحصول على سلعة معينة، ولكن اختلاف الدخول سيكون له أثره في الحصول على هذه السلعة من عدمه أو في الحصول على كمية كبيرة منها أو صغيرة ، فالأفراد ذوو الدخل المرتفع سوف يقبلون على الشراء وبكميات كبيره بينما الأفراد ذوو الدخول المنخفض ربما لا يقبلون عليها كُلية أو يشترونها بكميات قليلة .

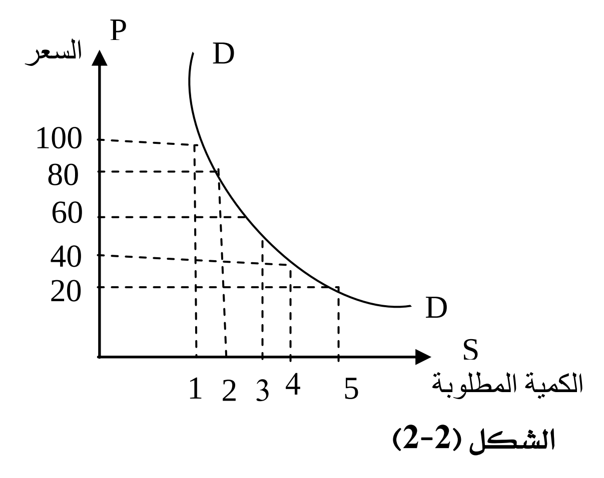
4-4 جدول ومنحنى الطلب :

تطبيقاً لقانون الطلب نفترض أن لدينا السلعة (Q) ، وأن لها أسعار مختلفة والكميات المطلوبة منها خلال مدّة زمنية كما يوضحه الجدول (2-1)

جدول (2-1)يوضح العلاقة بين الأسعار (بريال)، والكميات المطلوبة (بالكيلو)

السعر (P)	الكمية المطلوبة (Q)
100	1
80	2
60	3
40	4
20	5

وكما هو واضح من الجدول نجد أن المستهلك أقدم على شراء وحدة واحدة عندما كان سعرها 100ريال، وعندما انخفض سعر الوحدة زاد من الكمية التي اشتراها إذ عند السعر 40 ريال اشترى 4 وحدات، وعندما كان سعرها 20 ريال اشترى 5 وحدات. ويمكن تمثيل جدول الطلب بيانياً كما هو موضح بالشكل(2-2)



الشكل (2-2)

حيث إن المحور الرأسي يعبر عن السعر عند مستويات مختلفة، والمحور الأفقي يعبر عن الكميات المطلوبة التي سوف تباع عند الأسعار المختلفة فنحصل على " منحنى الطلب (D)"

منحنى الطلب:

هو رسم بياني يميل من أعلى إلى أسفل ناحية اليمين (سالب الميل) مشيرا إلى أنه بانخفاض السعر تزيد الكمية المطلوبة، وبارتفاعه تنخفض الكمية المطلوبة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

4 -5 عوامل ومحددات الطلب :

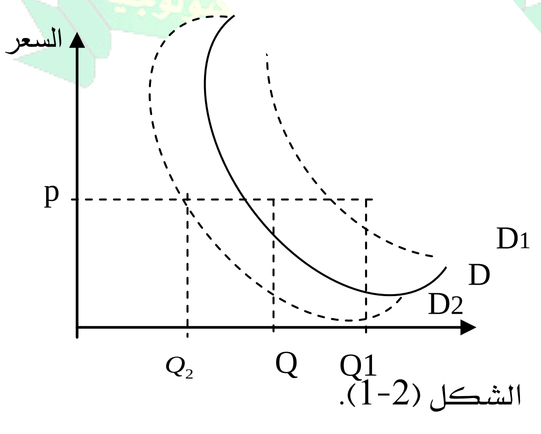
هناك عوامل تحدد طلب المستهلك لسلعة أو خدمة ما بمعنى:

تتحدد الكميات التي يستطيع المستهلك الحصول عليها في زمن معين وبسعر معين من خلال عدة عوامل هي:

(1) دخل المستهلك :

فإذا كان دخل الفرد مرتفعاً، فسوف ينفق الكثير على شراء السلع والخدمات التي يراها لازمة لإشباع حاجاته، وبعكس الفرد ذو الدخل المنخفض، فإنفاقه سوف يكون قليلا وبزيادة دخل هذا الفرد يستطيع شراء المزيد من السلع والخدمات التي لم يكن قادراً على شرائها من قبل عندما كان دخله منخفضاً وذلك بافتراض ثبات باقي العوامل الأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن زيادة الدخل تؤدى إلى زيادة الطلب معبراً عنه بانتقال منحنى الطلب بكامله لأعلى ناحية اليمين من D إلى D_1، ونقص الدخل يؤدى إلى انخفاض الطلب معبراً بانتقال منحنى الطلب بكامله إلى أسفل ناحية اليسار D إلى D_2 وذلك بافتراض ثبات العوامل الأخرى كما في الشكل (2-1).



الشكل (2-1).

ويختلف أثر الدخل حسب نوعية السلعة هل هي سلعة دنيا أما سلعة عادية .

أ- **السلع العادية:** فهي السلع التي يزداد الطلب عليها بزيادة الدخل.وينخفض الطلب عليها بانخفاضه، وهى تمثل النسبة الأكبر من السلع ويلاحظ من ناحية أخرى أن السلع الدنيا بالنسبة لمستهلك ما قد تكون عادية بالنسبة لمستهلك آخر وذلك وفقاً لمستوى الدخل.

ب-السلع الدنيا: وهي السلع التي يقل الطلب عليها بزيادة الداخل ويختلف أثر الدخل حسب نوعيه السلعة ،هل هي سلعه عادية أم سلعه رديئة ومن أمثلتها: المنسوجات الشعبية التي يستبدلها الفرد بمنسوجات فاخرة عندما يغتني، ومن ثمّ فإن السلع الدنيا هي سلعة تتصف برخص سعرها ورداءة نوعها نسبيّاً ، مع توافر بدائل لها تفضلها في النوعية وتعلوها في السعر مما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها مع زيادة الدخل.

(2) العادات والتقاليد (للمستهلك):

تلعب العادات والتقاليد دوراً مهماً في طلب المستهلك زيادةً أو نقصاً ، ففي معظم الدول النامية نجد أن عادات الأفراد في المجتمع (استهلاكية في المقام الأول) ،أي: أن الأفراد يميلون دائماً إلى شراء الكثير من السلع والخدمات، وفي أحيان كثيرة تكون السلع والخدمات أكبر بكثير من احتياجاتهم، ولكنها عاداتهم وتقاليدهم التي يظنون أنهم لو تخلو عنها لخرجوا عن مبادئهم ، هذا بالإضافة إلى أن هذه العادات تختلف في الريف عنها في الحضر ، فساكن الريف يعاب عليه لو اشترى خبزاً جاهزاً فيقل الطلب عليه أو يكاد ينعدم، بينما ساكن المدينة ليس أمامه سوى الخبز الجاهز فيزيد الطلب . كذلك يكثر الطلب على بعض السلع الموسمية بغض النظر عن سعرها، فمثلا في فصل الصيف يزيد الطلب على المرطبات في حين أنه يقل إلى حد كبير في فصل الشتاء، أيضا في المواسم الدينية، يزيد الطلب على اللحوم، وبكثرة في عيد الأضحى، بينما يزيد الطلب على السمك باختلاف أنواعه في عيد الفطر.

(3) أسعار السلع البديلة :

"**تعتبر السلعتان بديلتان إذا كان من الممكن إحلال إحداهما محل الأخرى لإشباع رغبة معينة لدى المستهلك**"، ومن الأمثلة على ذلك (السمك، واللحوم و القمح و الشعير)، وفي هذا الصدد فإن ارتفاع سعر السلعة البديلة يزيد من الطلب على السلعة الأخرى مع افتراض ثبات العوامل الأخرى، والعكس صحيح.

(4) أسعار السلع المكملة:

"**تعتبر السلعتان، متكاملتان إذا كان لابدَّ من استخدامهما معاً بحيث يكمل بعضهما بعضاً لإشباع رغبة معينة لدى المستهلك**، ومن الأمثلة على ذلك (الشاي، والسكر)، ويلاحظ أن ارتفاع سعر السلعة المكملة يقلل من الطلب على السلعة الاخرى ، وانخفاض سعر السلعة المكملة يزيد من الطلب على السلعة الأخرى بافتراض ثبات العوامل الأخرى.

(5) عدد السكان (المستهلكين):

يتحدد الطلب على سلعة معينة بعدد المستهلكين في السوق، وكذلك بإمكانية دخول نسبة من هؤلاء السكان إلى سوق السلعة، فالنمو السكاني يعني زيادة عدد الأفراد المطلوب تغذيتهم، وإسكانهم، وتعلمهم، ومن ثم تزداد الحاجة إلى إنتاج مزيد من السلع والخدمات التي تلبى رغبات واحتياجات هؤلاء الأفراد، ومن ثم احتياج مزيد من الموارد التي تساعد في إنتاج السلع والخدمات ومجرد زيادة السكان لا تكفى لزيادة السلع والخدمات إذ لابدَّ وأن تتوفر لديهم المقدرة الشرائية التي تمكنهم من شراء المزيد من المنتجات وهذا لا يحدث إلا إذا ترتب على زيادة السكان تزايد فرص العمل المتاحة حتى يمكن زيادة الإنتاج.

(6) أذواق وتفضيلات المستهلكين:

إن التغيرات في أذواق وتفصيلات المستهلك قد يترتب عليها زيادة الطلب على بعض السلع ونقصه على البعض الأخر. ويعتبر النشاط الإعلامي من أهم العوامل التي تؤثر في أذواق المستهلكين إذ يحيطهم علماً بالمنتجات الجديدة التي تلبي الكثير من رغباتهم واحتياجاتهم الحاضرة والتغير في الموضات ...... إلخ.

(7) توقعات المستهلكين لتغير الأسعار في المستقبل:

تؤثر توقعات المستهلكين بالنسبة للأسعار في المستقبل على الكميات المطلوبة في المدّة الحالية، فإذا توقع الأفراد ميل الأسعار للارتفاع في المستقبل فإن هذا سيؤدى إلى زيادة استهلاكهم أو طلبهم للسلع في المدّة الحالية، وخاصة إذا كانت السلعة من النوع الذي يسهل تخزينه.

الخلاصة

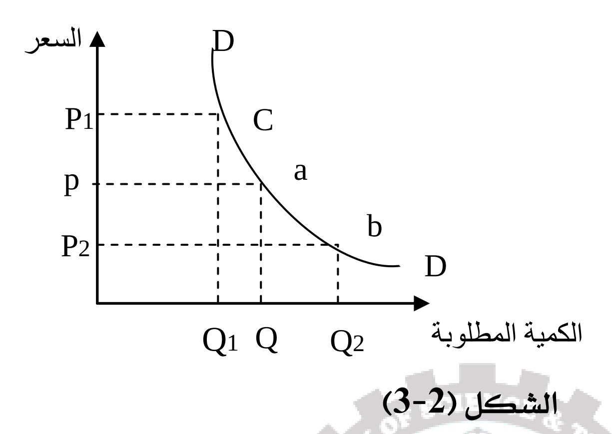
> إذا أدى أحد العوامل المؤثرة على الطلب إلى زيادة الطلب على السلعة فإن منحنى الطلب ينتقل إلى الأعلى جهة اليمنى من D إلى D_1 والعكس في حالة انخفاض الطلب على السلعة كما هو واضح في الشكل (2-1).

4 -6 التغير في الكميات المطلوبة (تمدد وانكماش الطلب) :

منحنى الطلب كما هو موضح في الشكل السابق يوضح العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة وأسعارها خلال مدة زمنية معينة، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وهى علاقة عكسية إذ بزيادة السعر تنخفض الكمية المطلوبة وبنقصه تزيد الكمية المطلوبة، "إذن يقصد بالتغيير في الكمية المطلوبة زيادة أو نقص الكمية المطلوبة من السلعة تبعاً لانخفاض أو ارتفاع سعرها، وهذا التحرك على المنحنى صعوداً وهبوطاً نتيجة لتغير الأسعار مع إثبات العوامل الأخرى"، و يطلق عليه الاقتصاديون التغير في الكميات المطلوبة(تمدد وانكماش الطلب)، ونوضح لك- عزيزي الدارس- ذلك فيما يأتي:

4-6-1-زيادة الكميات المطلوبة :

التحرك على منحنى الطلب من أعلى إلى أسفل إذ بانخفاض السعر تزيد الكمية المطلوبة. وتمدد الطلب في حد ذاته لا يعتبر تغيراً في الطلب، وإنما تغيرا في الكمية المطلوبة كما يوضحه الشكل (2 ـ 3)



الشكل (2-3)

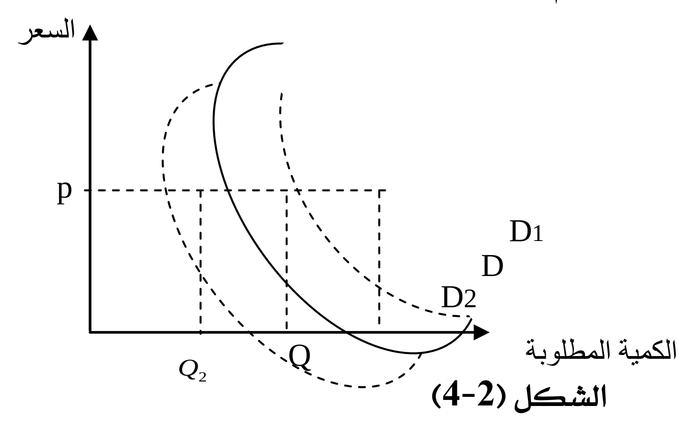
ومنه يلاحظ أنه عندما كان السعر (P) كانت الكمية المطلوبة (Q)، وبانخفاض السعر إلى (P_2) زادت الكمية المطلوبة إلى (Q_2) وبتالي تمت الحركة على نفس منحنى الطلب Dمن a إلى b.

4-6-2- نقص الكميات المطلوبة :

ويقصد به التحرك على منحنى الطلب من أسفل إلى أعلى ناحية اليسار حيث بزيادة السعر تقل الكمية المطلوبة، ومن الشكل (2-3) نجد أنه عندما ارتفع السعر من P إلى P_1 انخفضت الكمية المطلوبة من Q إلى Q_1 ، وبتالي تمت الحركة على نفس منحنى الطلب Dمن a إلى C

4 -7 - التغير في الطلب :

يقصد بتغير الطلب: انتقال منحنى الطلب برمته إلى اليمين أو إلى اليسار إذ بانتقاله إلى اليمين فإن الطلب يزداد، وبانتقاله إلى اليسار فإن الطلب يقل، ويحدث ذلك نتيجة لتغير العوامل الأخرى المؤثرة على الطلب، وثبات السعر، كما يوضحه الشكل رقم (2 ـ 4):



الشكل (2-4)

إذ يتبين من الشكل رقم (2 ـ 4) أنه عند منحنى الطلب الأصلي D ، كان السعر P وكانت الكمية المطلوبة Q، وبانتقال منحنى الطلب إلى اليمين إلى D1، ورغم ثبات السعر P أيضا فإن الكمية المطلوبة زادت من Q إلى Q_1 ، وكذلك بانتقال المنحنى إلى اليسار فإن الكمية المطلوبة انخفضت من Q إلى Q_2 رغم ثبات السعر أيضا .

وهذا الأمر متوقع لأنه عندما ناقشنا قانون الطلب افتراضنا بقاء العوامل الأخرى على حالها ثابتة، ولكن انتقال المنحنى إلى اليمين أو إلى اليسار، فهذا يعني أن العوامل الثابتة والتي كان لها أثرها في صحة قانون الطلب قد تغيرت في مدّة ما، أي: أن الانتقال جاء نتيجة للتغير الذي طرأ على العوامل الأخرى المحددة للطلب (المؤثرة في انتقال منحنى الطلب).

4 -8 طلب السوق:

يمثل السوق أعداداً كبيرة من المستهلكين أغنياء، وفقراء ذكور وإناث ، كبيري السن ومتوسطي وصغيري السن .. إلخ، أي تشكيلة من المستهلكين لكل، واحد منهم ذوقه ودخله.

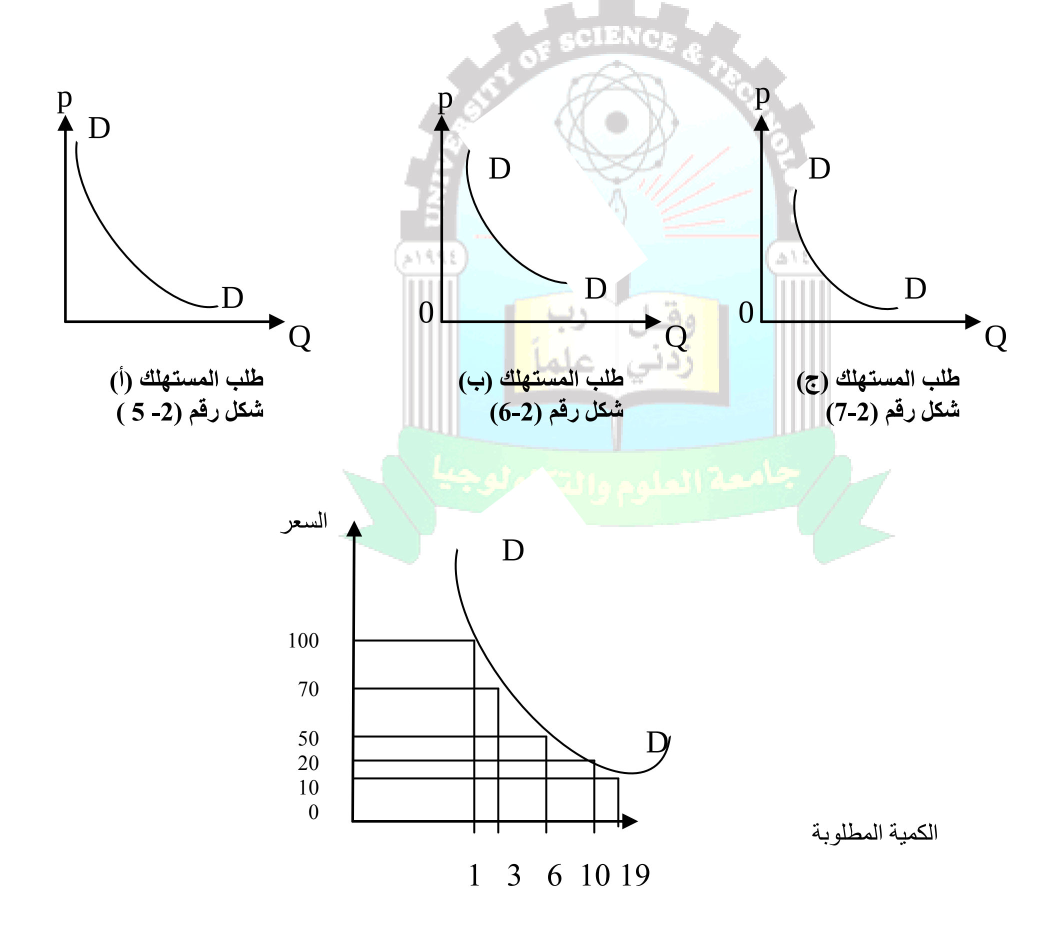
ونتيجة لذلك نجد أن تصرفات المستهلكين فيما يتعلق بالكميات التي يطلبونها من السلع، والخدمات يختلف بعضهم عن بعض إزاء تغيرات أسعار هذه السلع، فالبعض يشترى كميات أكبر إذا ما انخفض السعر والبعض الآخر قد لا يتأثر إلا إذا كان انخفاضاً ملحوظاً يُحس بأنه يحقق له نفعاً أكبر إذا ما زاد من الكمية التي يشتريها، إلا أنه رغم ذلك فإن القاعدة العامة للسوق هي أن المستهلكين يشترون كميات أكبر من السلع والخدمات كلما انخفض سعرها، ويحدث العكس بارتفاع السعر فيشترون كميات أقل، وذلك في ضوء دخل كل واحد منهم، ذلك إن طلب مجموع المستهلكين ما هو إلا تجميعاً لطلب الأفراد، كما أن المستهلكين في مجموعهم هم الذين يحددون سعر السوق وليس طلب المستهلك بمفرده، وفيما يتعلق بمحددات طلب السوق على سلعة ما تجدر الإشارة إلى أنه إذا كان طلب المستهلك الفرد يعتمد على سعر هذه السلعة وأسعار السلع الأخرى ودخل المستهلك وأذواقه فإن طلب السوق يعتمد أيضاً على تلك العوامل بالإضافة إلى حجم السكان، وتوزيعهم العمري، والجنسي وحجم الدخل القومي وطريقة توزيعه ودراسة منحنى طلب المستهلك الفرد هو الخطوة الأولى لدراسة طلب السوق على السلعة والذي يمثل مجموع طلبات المستهلكين الأفراد.

وللحصول على منحنى طلب مجموع المستهلكين نفترض أن سوق سلعة ما يتألف من ثلاثة مستهلكين A، B، C كما يوضحه جدول (2-2).

جدول (2-2) طلب السوق

السعر(P) بالريال	الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة (Q)			طلب السوق
	المستهلك A	المستهلك B	المستهلك C	
100	1	-	-	1
70	2	1	-	3
50	3	2	1	6
20	5	3	2	10
10	9	6	4	19

وبتمثيل الجدول السابق بيانياً يتضح ما يأتي:



طلب السوق شكل (2-8)

ومن الجدول نجد أن المستهلك (A) طلب وحدة واحدة عندما كان السعر 100 بينما لم يطلب المستهلكان B ، C، وعندما بدأ السعر في الانخفاض وجدنا أن المستهلك (A) زاد من الكمية المطلوبة إلى وحدتين بينما المستهلك (C) اشترى وحدة واحدة، في حين أن المستهلك (C) لم يقدم على الشراء، لأن سعر الوحدة لا يتناسب وقدراته المالية، وبانخفاض السعر إلى 50 بدأ(C)في الإقبال على الشراء لوحدة واحدة بينما زادت الكمية المطلوبة لكل من (A) إلى ثلاث وحدات ، (C) إلى وحدتين وهكذا حتى تصل إلى السعر(10) نجد أن المستهلك (A) اشترى (9) وحدات بينما لمستهلك (B) اشترى(6) وحدات أما المستهلك (C) فقد اكتفى بشراء (4) وحدات فقط (وفقاً لقانون الطلب والقدرات المالية لكل مستهلك من الشكل(2-8) البياني لمنحنى طلب السوق نلاحظ أنه عندما انخفض السعر من 100 إلى 10 تمدد الطلب الفردي للمستهلك(A) من 1 إلى 9 وحدات أما طلب السوق فتمدد من 1 إلى 19 وحدة، وهذا يرجع إلى أن تمدد طلب السوق متوقف على تمدد طلب الفرد، وكما هو واضح من شكل منحنى طلب السوق أنه منحنى طلب عادى هابط من أعلى إلى أسفل جهة اليمين إذ بانخفاض السعر تزيد الكمية المطلوبة، أي: أن طلب السوق يتمدد وينكمش كطلب المستهلك الفرد وإن كنا نعتقد أن طلب السوق أكثر تأثراً من الطلب الفردي.

4 -9 - تعريف العرض:

يقصد بعرض السلعة" **الكمية التي يكون المنتجون على استعداد لبيعها من السلعة خلال مدّة زمنية معينة عند مستوى محدد من السعر مع ثبات العوامل الأخرى**"

ويتضح من هذا التعريف أن عرض السلعة يعبر عن العلاقة بين الكمية المعروضة من السلعة وسعرها خلال مدّة زمنية معينة ، وذلك بافتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على العرض، ومن المتوقع في هذه الحالة أنه كلما ارتفع السعر كلما زادت الكمية المعروضة، وكلما انخفض السعر كلما قلت الكمية المعروضة.

4 -10 - قانون العرض :

يوضح قانون العرض العلاقة بين الكمية المعروضة من سلعة ما أو خدمة ما وسعرها مع افتراض ثبات العوامل الأخرى التي تؤثر على الكمية المعروضة، ومنها تكاليف الإنتاج ، أسعار السلع الأخرى، التنبؤ بالأسعار المستقبلية.....الخ إذ يشير قانون العرض الى :

(وجود علاقة طردية بين الكمية المعروضة من سلعة أو خدمة ما وسعرها مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة)، ويفهم من القانون أن الكمية المعروضة تزيد عندما يزيد السعر وتنخفض عندما ينخفض السعر.

4 -11 -جدول العرض :

لمزيد من الإيضاح نفترض أن لدينا السلعة Q ، والبائعون مستعدون لعرض الكميات الآتية عند الأسعار المختلفة كما يوضحه الجدول رقم (2 ـ 3)

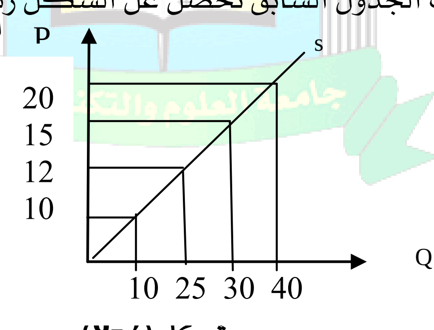
جدول رقم (2 ـ 3): العلاقة بين الأسعار والكميات المعروضة .

السعر P بالريال	الكمية المعروضة (Q) بالوحدة
10	5
25	12
30	15
40	20
55	30

ومن الجدول السابق يتضح أن المنتج أو البائع قام بعرض 5 وحدات من السلعة عندما كان السعر 10 ريال، وعندما زاد سعرها إلى 25 ريال عرض 12 وحدة، وبتتبع أرقام الجدول نجد أن المنتج (البائع) قد عرض 30 وحدة عندما زاد سعرها إلى 55 ريالاً ، ويستنتج من ذلك أن زيادة السعر يعتبر أهم دافع للمنتج (البائع) على عرض المزيد من وحدات السلعة، وذلك بهدف الوصول إلى أقصى ربحية ممكنة .

4 -12 -منحنى العرض:

وبالتمثيل البياني لبيانات الجدول السابق نحصل عل الشكل رقم (2- 9)



شكل (2-9)

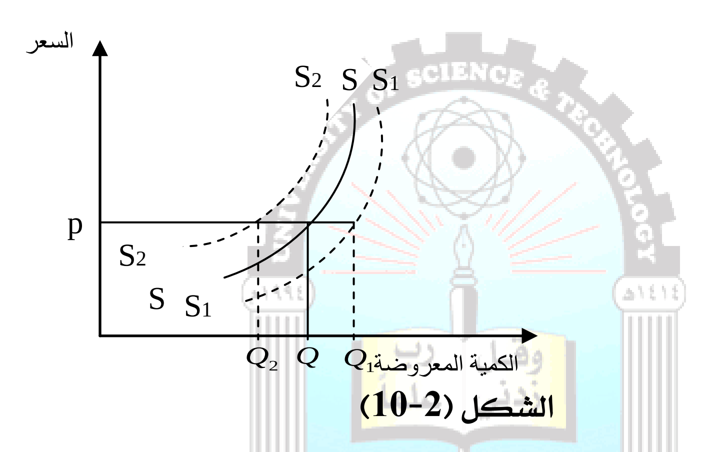
إذ تم تمثيل الأسعار على المحور الرأسي ، والكمية المعروضة على المحور الأفقي. و S يمثل منحنى العرض" ، **وهو عبارة عن خط بياني يميل من أسفل إلى أعلى ناحية اليمين (ميل موجب) يوضح العلاقة بين الكمية المعروضة من السلع، والخدمات، وأسعارها"** . وكما هو واضح من الشكل فإن منحنى العرض يرتفع من أسفل إلى أعلى جهة اليمين ، إذ بزيادة السعر تزيد الكمية المعروضة وبانخفاض السعر تنخفض الكمية المعروضة.

4 -13 عوامل ومحددات العرض :

تتحدد الكمية المعروضة من أي سلعة نتيجة عدد من العوامل يكون مصدرها أما الإنتاج أو المخزون، وبالتالي تختلف محددات العرض على حسب مصدر العرض.

1-13-4 : عوامل ومحددات العرض في حالة أن يكون مصدره الإنتاج : وفي هذه الحالة تتحدد الكمية المعروضة من السلعة وفقا للعوامل الآتية :

(أ) عدد المنتجين أو الوحدات الإنتاجية و مدى توفر مستلزمات الإنتاج وغيرها من العوامل التي تحدد الحدود الطبيعية للإنتاج. وبالتالي فإن زيادة عدد المنتجين (البائعين) سيؤدي إلى زيادة المعروض من السلعة وبالتالي ينتقل منحنى العرض إلى أسفل اليمين من S إلى S_1 ، والعكس عند انخفاض عدد المنتجين أو البائعين ينتقل منحنى العرض إلى أعلى اليسار إلى D_2 كما هو واضح في الشكل **(2-10)**



الشكل (2-10)

(ب) مدى التقدم التكنولوجي للوحدات الإنتاجية أو الخبرة الفنية للمنتجين التي قد تؤثر في النتائج المتحصل عليها نتيجة استخدام طرق الإنتاج الحديثة .

(جـ) الخواص الطبيعية لإنتاج السلعة أو السلع البديلة والأمثلة على ذلك كثيرة منها في حالة محاصيل الحبوب طول مدّة مكث المحصول بالأرض بالنسبة لمحصول القمح إذا ما قورن بمحصول الذرة الشامية الذي يمكث في الأرض مدّة أقل ويزرع في عروتين والتي تؤثر على سرعة تغيير التركيب الهيكلي لإنتاج المزرعة.

(د) الأسعار المتوقعة للسلعة وللسلع البديلة التي تحدد مدى أربحية الاستخدامات البديلة للموارد الإنتاجية من أرض وعمل و رأس المال .

(هـ) العادات والتقاليد والعلاقات الاجتماعية الأخرى التي قد تؤثر في بعض الأحيان على الإنتاج

.

(و) التغير الذي يحدث في المستوى العام للأسعار.

(ز) تكاليف الإنتاج النسبية للسلعة وبدائلها وهذه تشمل أسعار عناصر الإنتاج المتغيرة واستهلاك رأس المال الثابت من مباني وآلات ومعدات والفائدة على رأس المال المستثمر وتكاليف التسويق والضرائب وغيرها.

وتعتبر تكاليف الإنتاج بوجه عام العامل الأساسي ذا التأثير المباشر على الكميات المعروضة. فلو أن تكاليف الإنتاج لسلعة ما قد زادت لسبب من الأسباب. فينحصر رد فعل المنتجين في هذه الحالة في خفض الكميات المعروضة منها، وبالعكس إذا ما انخفضت تكاليف الإنتاج فان الكميات المعروضة تزداد، وتعزى تغيرات التكاليف للعوامل الآتية:

- أسعار عناصر الإنتاج : إذ تتوقف تكاليف الإنتاج على أسعار عناصر الإنتاج ، فإذا انخفض سعر عنصر من عناصر الإنتاج التي تستخدم في إنتاج سلعة ما ، أدى ذلك إلى انخفاض تكاليف الإنتاج ، وتزيد تبعاً لذلك الكميات المعروضة من السلعة. كذلك فإن ارتفاع سعر أحد عناصر الإنتاج كارتفاع إيجار الأرض أو أجور العمال أو سعر الفائدة على رأس المال - يترتب عليه ارتفاع في تكاليف الإنتاج، وبالتالي نقص الكميات المعروضة من السلعة.
- الخبرة الفنية والمستوى التكنولوجي المستخدم في الإنتاج : إذ يعتمد إنتاج أي سلعة على الخبرة الفنية ومدى تقدمها وتطورها على مر الزمان وفى الإمكان تعديل وتحسين المستوى التكنولوجي للإنتاج عن طريق استخدام آلات حديثة أو تحسين المعدات القديمة ، أو ابتكار أصناف جديدة من المحاصيل . كل هذا سيؤدى إلى زيادة إنتاجية الوحدة ومن ثم سيترتب عليه تخفيض تكاليف الإنتاج وبالتالي زيادة المعروض من السلعة .
- مستوى الضرائب والإعانات الحكومية : فمن الأساليب التي قد تلجأ إليها الحكومات في حالة ما إذا أرادت إن تحد من استهلاك سلعة معينة، هو فرض ضريبة عليها مما يترتب عليه ارتفاع تكاليف إنتاجها وبالتالي نقص الكميات المعروضة منها . وعلى العكس فقد ترى الحكومة أن إنتاج بعض السلع الضرورية يحتاج إلى إعانة مالية (دعم) حتى يمكن خفض تكاليف إنتاجها فتزداد الكميات المعروضة منها وبالتالي يزداد استهلاكها.

2-13-4 : محددات العرض عندما يكون مصدره المخزون :

أما إذا كان مصدر العرض هو الكميات المخزونة فقط فإن العرض في هذه الحالة يتحدد بالعوامل الآتية

أ- الكميات المتوفرة من السلعة في مخازن المنتجين أو المضاربين.

ب- التغيرات المتوقعة للأسعار المستقبلية التي يتنبأ بها المخزنون للسلعة.

ج- تكاليف تخزين السلعة لمدّة زمنية إضافية مضافاً إليها تكاليف فاقد التخزين أو تدهور الصنف الناجم عن عملية التخزين.

د- الاستخدامات البديلة لرأس مال المنتج ولوقته والمتصل بالسلع المخزنة وهي ما تعني أربحية الفرصة البديلة للسلعة المخزنة.

ه- العادات والتقاليد.

و- مدى ثقة المنتجين في توقعاتهم وفى حكمهم الشخصي، هذا بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية الأخرى .

الخلاصة

إذا أوى أحد العوامل المؤثرة على العرض إلى زيادة العرض من السلعة فإن منحنى العرض سوف ينتقل إلى الأسفل ناحية اليمين من S إلى S_1 والكمية المعروضة من Q إلى Q_1 والعكس في حلة انخفاض العرض من السلعة كما هو في الشكل (2-10)

4 -14 - التغير في الكميات المعروضة (تمدد وانكماش منحنى العرض) :

التمدد يقصد به التحرك على نفس منحنى العرض من أسفل إلى أعلى جهة اليمن إذ بزيادة السعر تزيد الكمية المعروضة بينما الانكماش يقصد به التحرك على نفس المنحنى من أعلى إلى أسفل جهة اليسار، إذ بانخفاض السعر تنخفض الكمية المعروضة وحالتا التمدد والانكماش تطبيقاً لقانون العرض أذا فالتغير في الكمية المعروضة يقصد به(التحرك على نفس التحرك من نقطة إلى أخرى على نفس منحنى العرض نتيجة تغير سعر السلعة ففي ثبات العوامل الأخرى) .

4 -15 - التغير في العرض (انتقال منحنى العرض) :

في الحديث عن قانون العرض افترضنا ثبات العوامل الأخرى وكان القصد منها ثبات عوامل قد تؤثر في سلوك المنتج فيزيد من عرضه أو ينقصه رغم أن السعر ثابت وهو بهذا مخالفٌ لقانون العرض كما يوضحه الشكل رقم (2 ـ 9)

ومنه يتضح أن منحنى العرض الأصلي S والكمية المعروضة Q أن السعر P وبانتقال منحنى العرض إلى اليمين S1 نجد أن السعر كما هو P إلا أن الكمية المعروضة زادت من Q إلى Q_1 وبانتقال المنحنى،

أيضا إلى اليسار $S2$ وجدنا أن الكمية المعروضة انخفضت من Q إلى Q_2 رغم ثبات السعر (P) وهذا يعني أن منحنى العرض S انتقل تارة ناحية اليمين S_1 وأخرى ناحية اليسار S_2 مما يعني زيادة أو نقص الكمية المعروضة رغم ثبات السعر. إذا فالتغير في العرض يقصد به " انتقال منحنى العرض بأكمله إلى اليمين أو اليسار نتيجة تغير أحد العوامل المؤثرة في العرض مع ثبات السعر "

4 -16 - منحنى عرض السوق:

منحنى عرض السوق هو تجميع للكميات التي يعرضها المنتجون الأفراد من هذه السلعة عند مختلف الأسعار، ولمعرفة كيفية اشتقاق منحنى عرض السوق (العرض الكلي للسلع والخدمات) نفترض أن السوق يضم مجموعة من المنتجين يعرض كل منهم سلعته وفقاً للأسعار المختلفة كما يوضحه الجدول (2-4)

جدول (2-4) عرض السوق

السعر (P) بالريال	الكميات التي يعرضها كل منتج			عرض السوق (A+B+C)
	A	B	C	
5	3	-	-	3
12	5	3	-	8
18	7	5	2	14
25	10	8	5	23
30	12	10	9	31
37	15	12	11	38
50	20	15	13	48

ومن الجدول السابق يتضح الآتي:

المنتج (A) قام بعرض 3 وحدات عندما كان السعر خمسة ريالات بينما لم يعرض كل من المنتجين (B)، (C) وقد يكون سبب ذلك هو أن هذا السعر لا يتناسب مع نفقات إنتاج سلعهم وبالتالي لا يحقق لهم الربح المنشود.

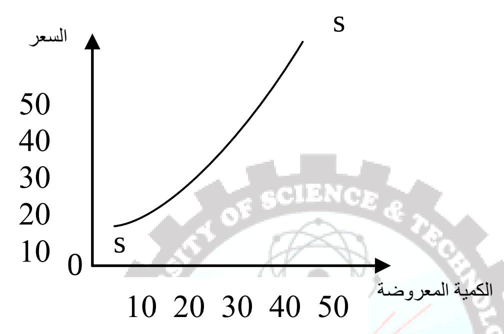
بزيادة السعر إلى 12 ريال قام المنتج (A) بزيادة ما يعرضه إلى 5 وحدات، بينما بدأ المنتج (B) في عرض منتجه بثلاث وحدات ولم يعرض (C) أي كمية لأن السعر مازال غير متوافق ونفقات إنتاجه.

عندما زاد السعر إلى 18 ريال للوحدة زاد المعروض من المنتجين (A)، (B) عما كان عليه من قبل وبدء المنتج (C) بالعرض بوحدتين فقط وربما يكون قد وجد أن ما سيحصل عليه من إيراد يحقق له ربحاً معقولاً.

بتزايد السعر بدأت الكميات المعروضة من المنتجات الثلاثة (A)، (B)، (C) في تزايد وذلك، وفقاً لقانون العرض (افترضنا ثبات أي عوامل قد تؤثر على منحنى العرض).

بملاحظة عمود "عرض السوق" نجد أن إجمالي ما تم عرضه في السوق 3، وحدات عندما كان سعر الوحدة 5 ريالات وبزيادة السعر إلى 25 ريالاً للوحدة نجد أن الكمية المعروضة 23 وحدة، وعندما زاد السعر إلى 50 ريال للوحدة زادت الكمية المعروضة في السوق إلى 48 وحدة.

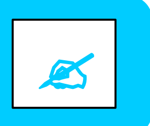
ومما سبق يتضح أن قانون العرض على المستوى الفردي هو نفسه القانون على مستوى السوق، أي: أن العلاقة طردية بين الكمية التي يعرضها المنتجون ومستوى الأسعار، إذ أن زيادة الأسعار تؤدى إلى زيادة الكمية المعروضة والعكس صحيح. ويمكن توضيح ذلك بيانياً كما بالشكل (2-11)



شكل (2-11) عرض السوق

إذ يلاحظ أن منحنى عرض السوق(S)لهذه السلعة (عبارة عن التجميع الأفقي لمنحنيات عرض المنتجين الثلاثة)، كما يلاحظ أيضاً بالمقارنة بين العامود الأول (السعر)، والعمود الأخير (عرض السوق) نجده تطبيقاً لقانون العرض أي: أنه بزيادة الأسعار تزيد الكميات المعروضة، إذ زيادة الأسعار من شأنها تحفيز المنتجين على زيادة الكميات المعروضة وتشجيعهم أيضاً على إدخال وحدات إنتاجية ذات تكنولوجيا متقدمة.

17-4 مثال تطبيقي: إذا علمت أن عرض السوق يمثله ثلاثة منتجين (A)، (B)، (C) وأن دالة عرض كل منهم كما يلي:



$$SA = 40 + 20Ps$$

$$SB = 30 + 15Ps$$

$$SC = 10 + 12Ps$$

والمطلوب : استخراج جدول عرض السوق ومنحنى عرض السوق

الحل:

بالتعويض بقيم مختلفة للسعر في الدوال المعطاة للمنتجين الثلاثة نحصل على الكمية المعروضة المناظِرة لكل سعر على مستوى كل منتج وبتجميع عرض المنتجين الثلاثة على جدول

عرض السوق، وهو عبارة عن العلاقة بين السعر وإجمالي المعروض في السوق وبتوقيعه بيانياً نحصل على منحنى عرض السوق وذلك من خلال ما هو موضح بالجدول الآتي:

جدول (2-5) : عرض السوق

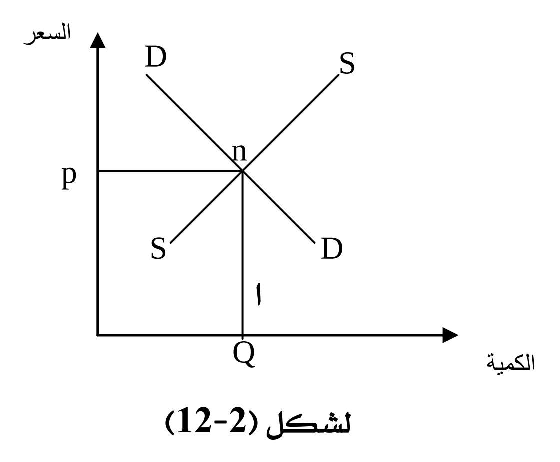
السعر	الكميات التي يعرضها كل منتج			عرض السوق
	A	B	C	(A+B+C)
3	100	75	46	221
4	120	90	58	278
5	140	105	70	315
6	160	120	82	362
7	180	135	44	409

4 -18 توازن السوق:

يعني توازن السوق: (أن تكون الكميات المعروضة متساوية مع الكميات التي يطلبها المستهلكون) و(السعر الذي يتحدد عند تلاقي قوى العرض المساوية لقوى الطلب) يسمى **بسعر التوازن** وإذا زادت الكمية المعروضة عن الكمية المطلوبة يختل توازن السوق وينخفض السعر نتيجة **فائض العرض** وإذا زادت الكمية المطلوبة عن الكمية المعروضة يختل أيضاً توازن السوق ويرتفع السعر نتيجة **فائض الطلب**.

5 - العرض والطلب والتوازن الجزئي :

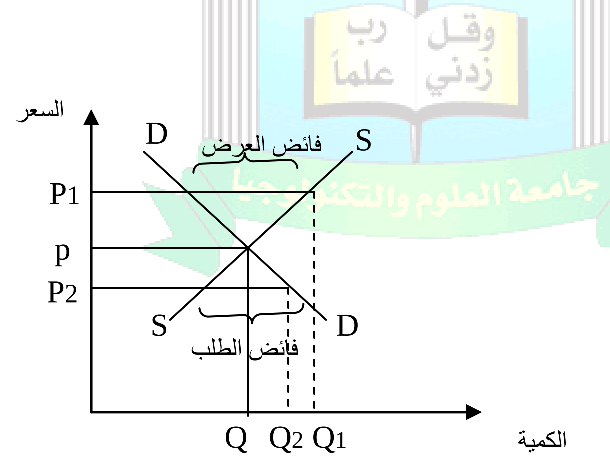
نعني بالتوازن هنا الحالة التي تعكس إرادات الطلب وإرادات العرض بقصد تحديد سعر السلعة وكمياتها وهذا التحديد نسبي وهو يتم من خلال القوانين التي تحكم السوق وهى تتعلق هنا بقواعد المنافسة الكاملة كما أن هذا يتحقق من خلال مدّة معينة تحدث خلالها تدفقات من جانب العرض ومن جانب الطلب ليلتقيا في لحظة معينة، والتوازن أو الالتقاء بين القوى المختلفة المكونة للعرض والطلب، قد يكون جزئيا عندما يتعلق الأمر بتحديد سعر سلعة معينة كما قد يكون التوازن عام إذا تعلق الأمر بعدد من السلع توازيها علاقات متعددة من الطلب والعرض وقد ينقلب التوازن إلى حالات من عدم التوازن المنقطع أو المستمر نتيجة تدخل بعض الظروف الخارجة عن السوق مما يترتب عليه آثار وتقلبات في الأسعار والكميات المتداولة..ويوضح الشكل (2-12) حالة التوازن بين قوى العرض والذي يمثلها المنحنى SS وقوى الطلب الذي يمثلها المنحنى DD عند النقطة n حيث تتحد كمية التوازن عن الكمية Q وسعر التوازن عن السعر P .



لشكل (2-12)

5 -1 - تحديد التوازن :

يمكن الاستعانة بالشكل رقم (2-13) إذ يتضح أنه عندما (يتحدد السعر عند سعر أعلى من التوازن) يكون هناك **فائض عرض** (نتيجة لزيادة الكمية المعروضة عن الكمية المطلوبة)، وعندما يتحدد(السعر عند سعر أقل من سعر التوازن) يكون هناك **فائض طلب** (نتيجة لزيادة الكمية المطلوبة عن الكمية المعروضة)، ونتيجة حدوث كل من فائض الطلب وفائض العرض يحدث نوع من المساومات، وتغيرات الطلب والعرض حتى نصل إلى نقطة التوازن التي عندها تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة.



الشكل (2-13)

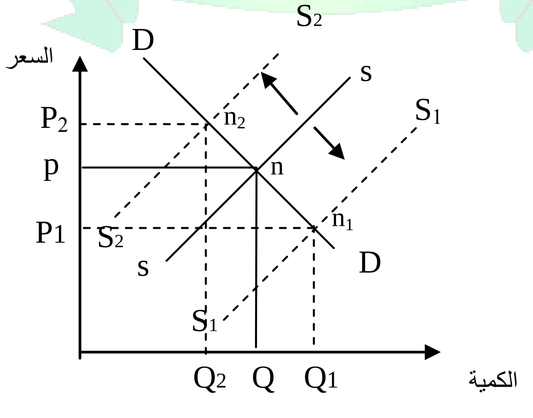
5 -2 -العوامل الاقتصادية المؤثرة في التوازن:

العوامل والظروف الاقتصادية التي يمكن أن تغير من التوازن أو تنقلنا من حالة توازن معينة إلى حالة أخرى يمكن أن تتعلق بعلاقات الطلب أو علاقات العرض

أو بعلاقات الطلب والعرض معاً، وقد تتعلق بمتغيرات خارجة عن العرض والطلب معاً وان كان من الضروري أن يبرز تأثيرها من خلال علاقات العرض والطلب في السوق والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

5-2-1- تغير التوازن نتيجة تغير العرض وثبات الطلب:

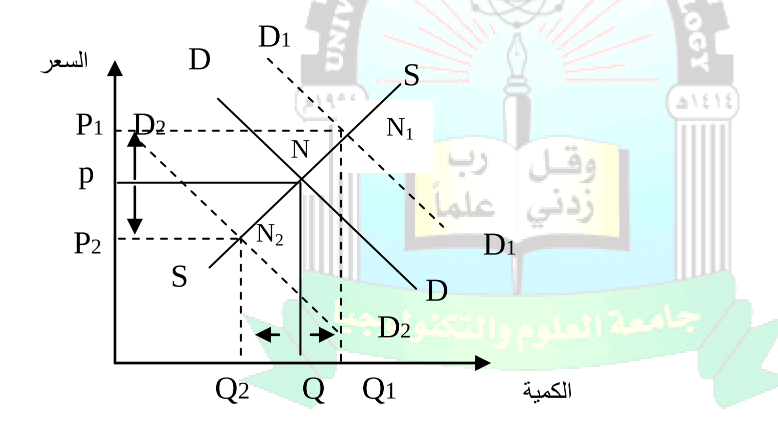
عرفنا سابقاً أن التغير في العرض يحدث نتيجة للتغير في أحد العوامل الأخرى المؤثرة على العرض وثبات السعر و على هذا لو افترضنا تغيرت تكنولوجيا الإنتاج أو أسعار عناصر الإنتاج مما يؤثر على تكاليف الإنتاج فمن المتصور عند إذن أن يتغير العرض، و يتحرك المنحنى الممثل له إلى اليمين أي انخفاض التكاليف أو إلى اليسار أي: ارتفاع التكاليف ، ومن الممكن أن تكون التغيرات في العرض نتيجة ظروف خارجية كتغيرات الظروف الطبيعية و الجوية و بصفة خاصة بالنسبة للمحاصيل الزراعية، أو تكون تلك التغيرات راجعه لعنصر الزمن كانخفاض معدلات الاستهلاك أو زيادة معدلات الاستخدام، إلا أن أهم التغيرات التي تؤثر، و ترتبط بعلاقات العرض في المدى القصير ترتبط بتكنولوجيا المخزون والإدارة الاقتصادية لهذا المخزون، وهنا يجب أن نفرق بين السلع القابلة للتخزين و السلع غير القابلة للتخزين أو السلع التي تتكلف تكاليف مرتفعه في تخزينها، و تلك السلع ذات التكاليف المنخفضة في تخزينها، و يمكن توضيح ذلك من الشكل رقم (2-14) فإذا افترضنا تغير أحد العوامل المؤثرة في العرض، كاكتشاف ظروف تكنولوجيا جديدة تسمح لنا بتغيير حجم الكمية المعروضة باستخدام مخزون سلعي، وهنا نستطيع أن نغير من عرض السلعة بالزيادة أو النقص الأمر الذي يؤدى إلى انتقال منحنى العرض إلى اليمين إلى S_1 أو اليسار إلى S_2 وهذه التغيرات بدورها سوف تؤدي إلى تغير نقط الالتقاء مع منحنى الطلب، وبالتالي تغير نقطة التوازن



الشكل (2-14)

5-2-2 تغير التوازن نتيجة تغير الطلب وثبات العرض:

إذا كانت تغيرات العرض تؤدى إلى بروز نقاط جديدة تقيس لنا توازن الأسعار، والكميات فمن الممكن أن تكون نقاط التوازن الجديدة هي نتيجة تغير العلاقات المقابلة في السوق أي علاقات الطلب . وهناك عدة عوامل تعمل وراء الشكل الخارجي للعلاقة وقد رأينا أن هذه العوامل إما أن تكون عوامل موضوعية كدخل المستهلك أو شخصية كالأذواق أو حتى عوامل خارجية كالزمن. وهكذا ينتقل منحنى الطلب إلى اليمين أو إلى اليسار معبراً عن تغير الظروف المحيطة بالطلب، ومن ثم تتحقق نقط جديدة للتوازن. ويتضح من الشكل رقم (2-15) أن زيادة الكمية المطلوبة نتيجة أحد العوامل سالفة الذكر قد أدت إلى انتقال منحنى الطلب جهة اليمين، إلى D_1 وفي ظل ثبات منحنى العرض ترتب على تغير الكمية المطلوبة من Q إلى Q_1 ارتفاع سعر التوازن من P إلى P1 ، أما في حالة انخفاض الطلب من D إلى $D2$ مع ثبات منحنى العرض فقد ترتب على ذلك انخفاض سعر التوازن من P إلى P2



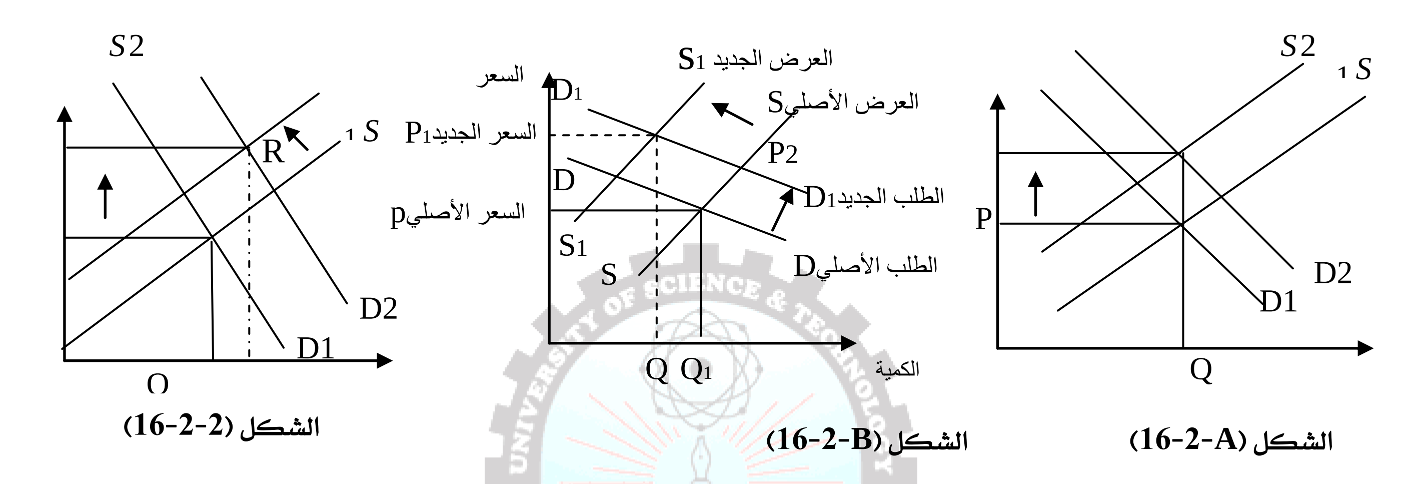
الشكل (2-15)

5-2-3 تغير التوازن نتيجة تغير العرض و الطلب معا :

قد تحدث تغيرات متبادلة لكل من علاقات العرض والطلب إذا تغيرت الظروف الاقتصادية المحيطة بكل منهما. فقد يزيد العرض والطلب في نفس الوقت، أو قد ينقصان معا ، أو قد يزيد أحدهما ويقل الآخر. وفى مثل هذه الحالات ستتوقف النتيجة على قوى العرض والطلب حسب نسبة

تغير كل منهما ، وحسب القوانين التي تحكم علاقات الطلب و العرض. و يمكن إيضاح التغيرات التي تطرأ على العرض و الطلب في آن واحد في الحالات الآتية :

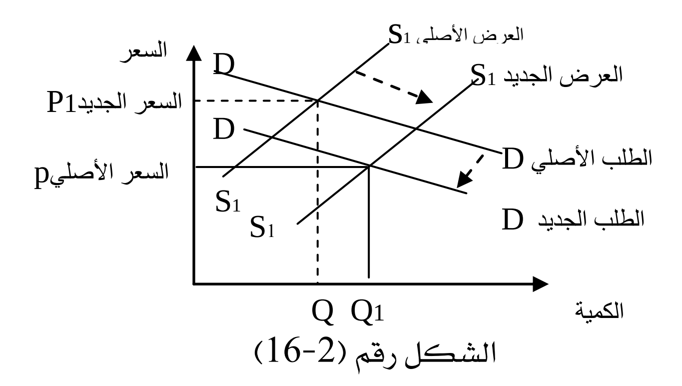
أولاً : في حالة زيادة الطلب و انخفاض العرض في نفس الوقت: في هذه الحالة فإن زيادة الطلب يترتب عليها ارتفاع السعر ، و كذلك يترتب على انخفاض العرض ارتفاع السعر أيضاً.



الشكل (16-2-2) الشكل (16-2-B) الشكل (16-2-A)

و في هذه الحالة فإن سعر التوازن الجديد هو محصلة القوتين كما أن أثر القوتين في رفع السعر يكون أكبر مما لو ارتفع السعر نتيجة قوة واحدة منهما. أما فيما يختص بالكمية فان زيادة الطلب تعمل على زيادتها ، و انخفاض العرض يعمل على انخفاضها ، أي: أن الكمية تصبح بين قوتين متنافرتين ، وقد يؤول الأمر إلى أن تصبح هي نفس الكمية الأصلية ، اللهم إلا إذا كانت نسبة تغير العرض أكبر من نسبة تغير الطلب أو العكس ويمكن إيضاح ذلك بالشكل (2-16)

ثانياً : في حالة انخفاض الطلب و زيادة العرض: يعمل انخفاض الطلب على انخفاض السعر، كما يعمل زيادة العرض على انخفاض السعر أيضا ، ولذلك فان اجتماع القوتين معاً يعمل على انخفاض السعر بدرجة أكبر مما لو كان السعر قد انخفض بتأثير كل منهما بمفرده. أما فيما يتعلق بالكمية فإنها تصبح بين قوتين متنافرتين أيضاً ، ولذا قد تظل على ما كانت عليه ، أو قد تنقص أو تزيد على حسب نسبة تغير قوة الطلب إلى قوة العرض، و يمكن إيضاح ذلك بالشكل (2-16).



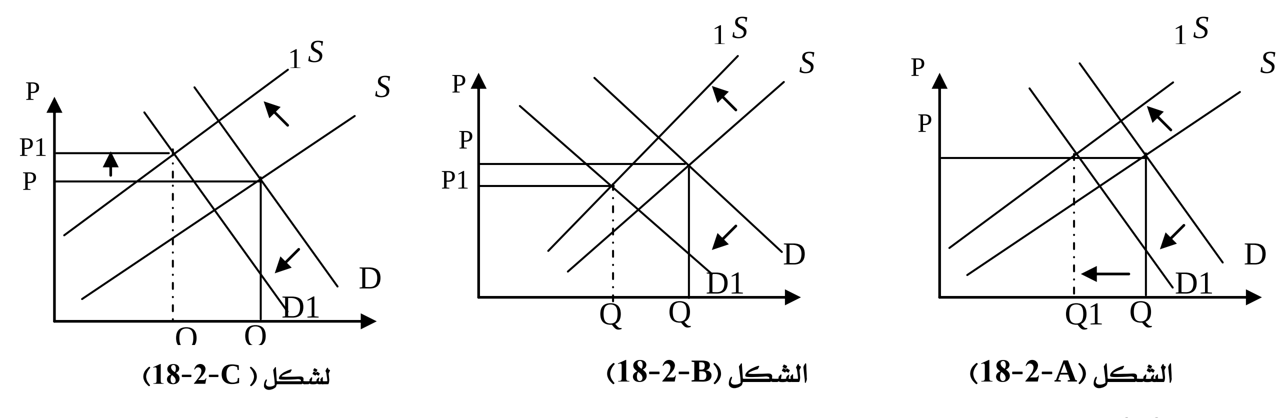
الشكل رقم (2-16)

ثالثاً : في حالة زيادة كل من العرض والطلب : في هذه الحالة فإن زيادة الطلب ستعمل على رفع السعر ، ولكن زيادة العرض ستعمل على خفضه، ولذلك فإن السعر سيصبح بين قوتين قد تعملان على إبقائه على ما كان عليه قبل تغيرها، أو قد تعملان على رفعه أو خفضه على حسب نسبة زيادة الطلب إلى زيادة العرض أما (الكمية فإنها ستزداد عن الوضع الأصلي التي كانت عليه بتأثير كل من قوتي العرض والطلب).

تدريب (1)

ارسم الشكل البياني الذي يوضح العلاقة السابقة (في حالة زيادة كل من العرض، والطلب).

رابعا : في حالة انخفاض كل من العرض والطلب: في هذه الحالة يعمل انخفاض العرض على رفع السعر، ولكن انخفاض الطلب سيعمل على انخفاض السعر أي: أن السعر في هذه الحالة سيصبح بين قوتين متنافرتين ، و بالتالي يبقى هو السعر الأصلي في حالة تعادل القوتين، كما في الشكل (A-2-18) وإما سعر أقل في حالة تفوق قوة الطلب في انخفاضها عن قوة العرض كما في الشكل (B-2-18)، أو قد يصبح سعراً أكبر في حالة تفوق قوة العرض في انخفاضها عن قوة الطلب كما في الشكل(C-2-18) أما بالنسبة للكمية فإن انخفاض أيّ من الطلب أو العرض فيعمل على انخفاضها ، وعلى ذلك فإن انخفاض كل من العرض والطلب يعمل على انخفاض الكمية بدرجة اشد عما لو كان انخفاضها يرجع لإحدى القوتين بمفردها.



شكل (18-2-C)

الشكل (18-2-B)

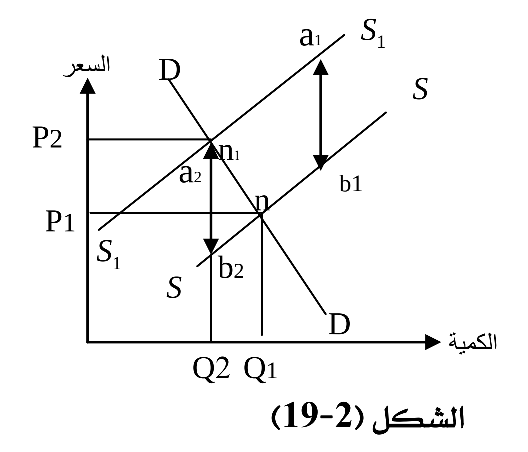
الشكل (18-2-A)

4-2-5 تغيير التوازن نتيجة تغيير ظروف خارجة عن العرض والطلب:

وهي عوامل خارجة عن الظروف المباشرة المحيطة بكل من العرض والطلب والتي تؤدي إلى تغيير سعر التوازن، والكميات المتفق عليها ، وان كان من الضروري أن يبرز تأثير تلك العوامل من خلال علاقات العرض والطلب ، ومن أمثلة تلك العوامل تحديد كميات السلع الموزعة على أساس الحصص ، أو فرض ضريبة على الإنتاج والاستهلاك . فإذا كان السوق الخاص بسلع معينة في حالة توازن فإنه يتضح من الشكل رقم (2-19) أن نقطة (n) هي نقطة التقاء العرض، والطلب، وبذلك فان (P_1) هو سعر التوازن، و (Q_1) هي كمية التوازن ، ولنفرض أن الدولة تدخلت في سوق تلك السلع.

فرض ضريبة على ا لوحدات المنتجة :، أي أن الضريبة قد يكون المقصود منها المنتج أو قد تفرض على المستهلك، ولكن في جميع الأحوال فان المنتج سوف يحاول تحميل المستهلك عبء هذه الضريبة إذ يدخلها ضمن تكاليفه وبذلك تزداد التكاليف الحدية له وهذا يدفعه إلى إنتاج أقل عند مستوى معين من مستويات الأسعار وتبعا لذلك يتحرك منحنى العرض إلى اليسار بقدر قيمة الضريبة a_1b_1 ، ويترتب على تحرك منحنى العرض إلى اليسار من ($S_1 - S$) وحدوث التقاء بين هذا المنحنى ومنحنى الطلب في النقطة(n_1) التي تمثل مركز التوازن الجديد بعد فرض الضريبة ويمثل سعر التوازن بالسعر p_2 ، وكمية التوازن بالكمية Q_2 . ففرض الضريبة هنا أدى إلى رفع الأسعار نتيجة عوامل خارجة عن قوى الطلب والعرض، ومن الطبيعي أن يؤدى هذا الارتفاع في الأسعار إلى حرمان جزء كبير من المستهلكين الغير قادرين في الحصول على السلعة بالأسعار الجديدة، كما أن ظهور هذه الضريبة الجديدة من خلال تكاليف المنشأة سوف يترتب عليه انخفاض الكمية المنتجة من السلع عند الأسعار الموازية ، ومن شأن هذا التأثير المزدوج من جانب الطلب، والعرض أن يؤدى إلى خفض كمية التوازن. وتجدر الإشارة إلى أنه في بعض السلع، ونتيجة لمرونات العرض والطلب [(1)] قد لا يستطيع المنتج تحميل المستهلك بكل الضريبة وإنما بجزء منها ، وفى هذه الحالة تحدث أيضاً تغيرات في سعر التوازن.

(1) – سيتم تناول مرونات العرض والطلب في الوحدة الثالثة .



الشكل (2-19)

5 -3 التدخل الحكومي في السوق:

يوجد العديد من صور التدخل الحكومي في السوق، والتي لها تأثيراتها على الأسعار السائدة بالسوق، وتتضمن صور التدخل يأتي :

5-3-1 تحديد حد أقصى للسعر (سقف سعري):

قد ترغب الحكومة في تحديد حد أقصي للسعر الذي تباع به السلعة أو الخدمة، وخاصة إذا كانت ضرورية أو أساسية، وتباع بسعر مرتفع في السوق الحرة التنافسية، ومثل هذه الحالة شائعة في وقت الحرب أو الظروف العادية في وقت السلم." إذ تسن الحكومة قانونا أو تشريعا يحظر بيع السلعة بسعر يزيد عن الحد الأقصى" والسؤال هل يحدد الحد الأقصى عند مستوى أعلى أو أقل من سعر التوازن؟

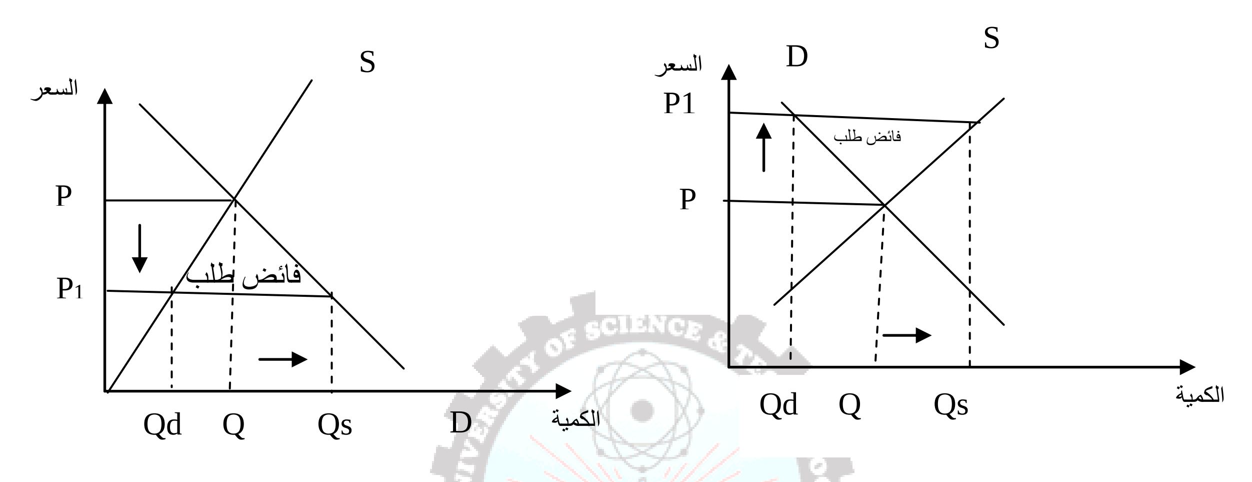
أ-تحديد حد أقصى للسعر أعلى من سعر التوازن :

إذا نظرنا إلي الشكل (A-2-20) إذ يكون سعر التوازن عند P وكمية التوازن Q، حيث يتقاطع منحنى الطلب والعرض عند النقطة n (فإذا تحدد الحد الأقصى عند مستوى أعلى من التوازن عند P1 مما سيؤدي إلى زيارة الكمية المعروضة من Q إلى Q_2 والكمية المطلوبة من Q إلى Qd سيؤدي إلى وجود فائض عرض).

وللتخلص من هذا الفائض يمكن تخفيض السعر للوصول إلى حالة التوازن الأولى عند n وبتالي فلن يكون للتدخل الحكومي أي أثر إذ يستقر هذا السعر عند مستوى التوازن مرة أخرى، ومن ثم لا تستطيع الحكومة تطبيق قانون التسعيرة الجبرية ومعاقبة من يخالف ، إذ الوصول إلى سعر التوازن الأصلي يكون متسقاً مع القانون .

ب-تحديد حد أقصى للسعر أقل من سعر التوازن :

إذا نظرنا للشكل (20-2-B) فإن إذا وضع الحد الأقصى عند مستوي أقل من التوازن، وليكن عند p_1 سيكون الوصول إلى التوازن غير قانوني، لأن وجود فائض طلب عند هذا السعر ($Q_2 < Q_1$) ، يخلق حافزاً لرفع السعر وهو ما يعد مخالفا للقانون .



شكل (20-2-B) **شكل (20-2-A)**

ولكي تضمن الحكومة نجاح سياسة الحد الأقصى أو التسعيرة الجبرية لا بُدَّ من إتباع إجراءات أو وسائل معينة تساند هذه السياسة .

(فعند فرض الحد الأقصى الأقل من سعر التوازن ، سيوجد نقص أو عجز في السلعة فبينما تزيد الكمية المطلوبة إلى Q_1 تقل الكمية المعروضة إلى Q_2 ، ويكون مقدار فائض الطلب Q_1 Q_2 ، لأن الإنتاج لن يكون كافيا لإشباع الطلب فلا بُدَّ من البحث عن، وسيلة لكيفية توزيع العرض المتاح من السلعة بين المشترين.

ولنجاح هذه السياسة لا بد للحكومة أن تقوم بتوفير العجز للسلعة لأن البديل لعدم توفر السلعة هو ظهور السوق السوداء والتي يمكن أن تبيع بسعر أعلى من سعر التوازن ولا تستطيع النظرية تحديد الوسيلة المستخدمة، ولكن التجربة وحدها قد أظهرت وجود عدد من البدائل المحتملة للتوزيع. فقد يتم التوزيع على أساس أنه يحصل على السلعة من يطلبها أولاً قبل غيره وسيترتب على استخدام هذه الطريقة، تزاحم المستهلكين، وتكالبهم للحصول على السلعة والانتظار طويلا في الصفوف، وقد تنفد السلعة في معظم الأحيان قبل حصول العديد منهم على حاجتهم منها.

وربما تترك عملية التوزيع إلى تفضيلات البائعين أنفسهم ليحددوا من سيحصل على السلعة من المستهلكين، وأيا كانت القواعد المتبعة في هذه الحالة للتمييز بين المستهلكين، فلن تكون بأي حال من الأحوال ملائمة للجميع .

وأخيراً قد تقوم الحكومة أو السلطة المركزية بوضع نظام معين للترشيد أو التقنين ، إذ توزع حصص متساوية أو قد توزع طبقاً لمعايير معينة مثل السن، الجنس، الحالة العائلية، عدد من يعولهم رب الأسرة أو أي معايير أخري ، وفي هذه الحالة يتم التخصيص طبقاً لتفضيلات السلطة المركزية، ومن أمثلة هذا النظام للترشيد استخدام نظام البطاقات التموينية في توزيع السلع الضرورية .

ولكن مثل هذا النظام قد يخلق دافعاً إلى وجود السوق السوداء، إذ تباع السلعة بأعلى من سعرها المحدد جبرياً والحد من عمليات السوق السوداء يتطلب رقابة صارمة وعقوبات رادعة .

فبالرجوع إلى الشكل(B-2-20) إذ تم بيع الكمية المحدودة Q_2 بكاملها في السوق السوداء (خارج التسعيرة) سيحدد لها السعر p_2 ، وسيقوم المشترون بدفع ما يعادل المستطيل $pSbQ_2O$ ويحصل البائعون على متحصلات غير قانونية تعادل المستطيل P_2bap_1 .

5-3-2- تحديد حد أدنى للسعر(أرضية السعر) :

أ-تحديد حد أدنى للسعر أقل من سعر التوازن:

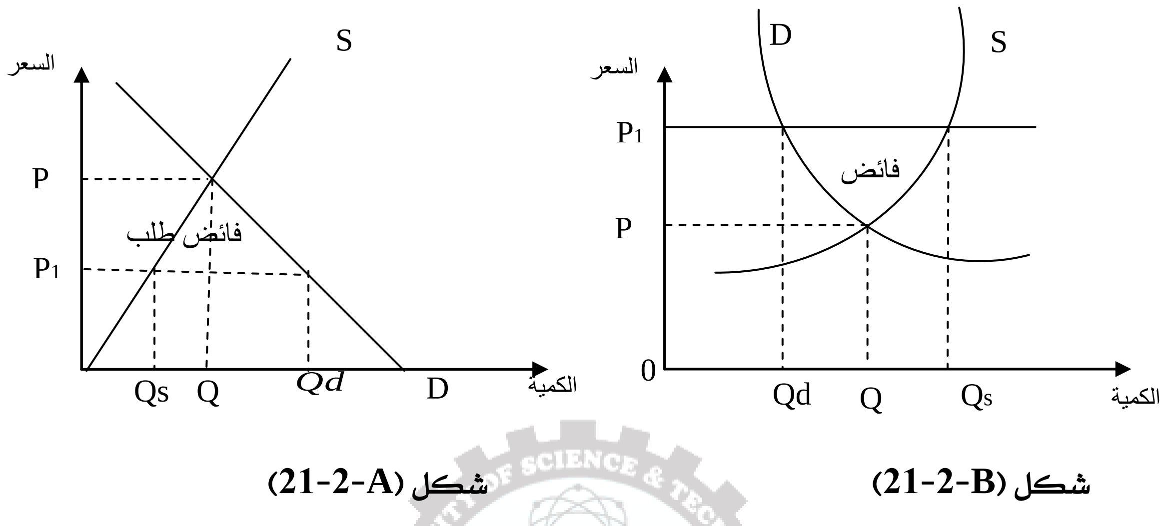
قد تسن الحكومات أحياناً ، قوانين أو تشريعات تحظر فيها بيع سلع وخدمات معينة بسعر يقل عن حد أدنى معين، وفي هذه الحالة (إذا وضع الحد الأدنى عند مستوى أقل من سعر التوازن ولن يكون له تأثير على السوق) إذ لا يوجد تعارض بين الوصول إلى التوازن وبين التشريع، لوجود فائض طلب يخلق دافعاً للبيع بسعر

حيث يتضح من الشكل (A-2-21) في حالة وضع حد أدنى للسعر أقل من السعر التوازن بمعنى تخفيض السعر من Pإلى P1 فإن ذلك يؤدى إلى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة من Qإلى Qd وانخفاض الكمية المعروضة من أعلى من Qإلى QS والذي يؤدي إلى وجود فائض طلب (عجز في السلعة) وللتخلص من العجز يتم رفع سعر السلعة حتى العودة إلى وضع التوازن الأول عند P ولذلك فإن هذه السياسة ليس لها أثر على وضع التوازن الحد الأدنى .

ب- تحديد حد أدنى للسعر أعلى من سعر التوازن :

أما إذا وضع الحد الأدنى عند مستوى أعلى من سعر التوازن عند P_1 فإن هذا سيؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة من Qإلى Qs وانخفاض الكمية المطلوبة من Qإلى Q_d والذي سيؤدي إلى ظهور فائض عرض كما يوضحه الشكل (B-2-20) وللتخلص من الفائض فإنه لا يمكن تخفيض السعر لأنه مخالف للقانون ولنجاح السياسة لا بد من تدخل الدولة وقيامها بشراء الفائض .

ومن الأمثلة التي توضح سياسة تحديد الحد الأدنى، مثال تحديد الحد الأدنى للأجور في سوق العمل.



شكل (21-2-B)

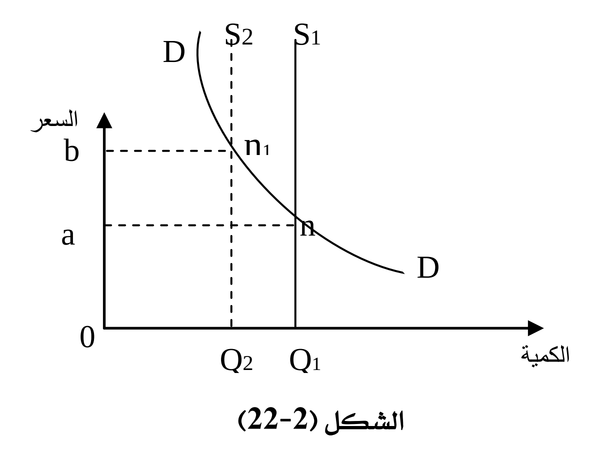
شكل (21-2-A)

4-3-5 تقييد إنتاج المحاصيل الزراعية:

غالباً ما تقوم الحكومات بمساعدة المزارعين نتيجة انخفاض دخلهم ، ومن أهم السياسات التي تتبعها الحكومة لمساعدة المزارعين هي سياسة رفع أسعار المحاصيل الزراعية من خلال دعم الأسعار أو الحد من الواردات من خلال زيادة التعريفة الجمركية أو اتباع نظام الحصص وأحياناً تقدم الحكومات دعم نقدي مباشر للمزارعين . وتعتبر سياسة تقييد الإنتاج المحصولي أحد السياسات المهمة المتبعة في هذا الصدد إذ تلزم الحكومة المزارعين بتقليل المساحات المزروعة من محصول معين بنسبة معينة بالمقارنة مع العام السابق . ويترتب على هذه السياسة نقص العرض، وانتقال منحنى العرض إلى اليسار .

ونتيجة لأن الطلب على المحاصيل الغذائية يكون قليل المرونة فإن تقييد الإنتاج لن يؤدى فقط إلى ارتفاع أسعار المحصول، وإنما يؤدى أيضاً إلى زيادة الدخول الكلية والمكتسبات للمزارعين .

ويمكن توضيح آثار سياسة تقييد الإنتاج المحصولي بيانياً من منحنيات الطلب، والعرض الموضحة بالشكل (2-22).



الشكل (2-22)

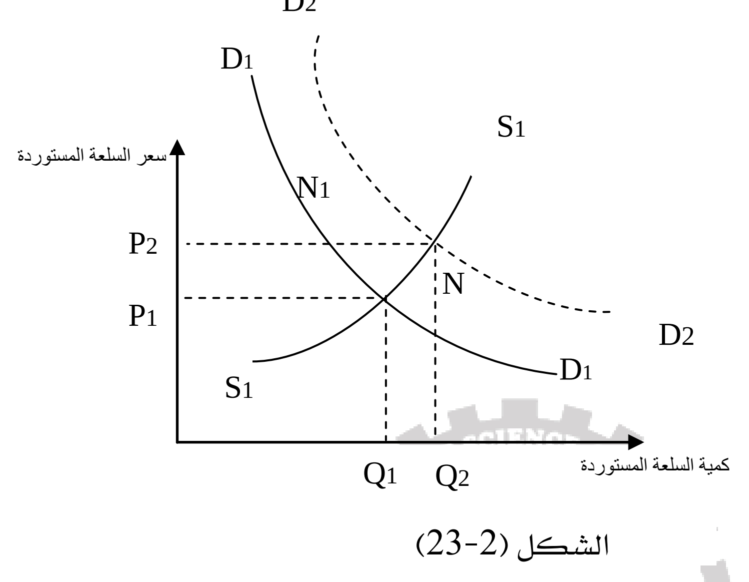
ومن الشكل يلاحظ أن النقطة (n) نقطة التوازن قبل تقييد الإنتاج عندما تسود ظروف المنافسة إذ يكون السعر(0a) والكمية Q_1 .

عندما تقيد الحكومة الإنتاج ينتقل منحنى العرض S1 إلى S2 وتنتقل نقطة التوازن إلى (N1) إذ يرتفع السعر إلى (0b) ، وتقل الكمية إلى Q_2 . وفي ظل انخفاض مرونة الطلب تزداد دخول المزارعين إذ تكون مساحة المستطيل (0Q2n1b) (الذي يمثل الإيراد الكلي بعد تقييد الإنتاج) أكبر من مساحة المستطيل (Q_1 na0) الذي يمثل الإيراد الكلي قبل تقييد الإنتاج . ومن الجدير ذكره أن المستهلكين سيضارون نتيجة اتباع سياسة تقييد الإنتاج وارتفاع الأسعار تماما كما لو حدث ندرة في الإنتاج المحصولي بسبب الفيضانات أو الجفاف ، ولكن هذا هو السعر الذي يجب أن يتحمله المجتمع عندما يتم مساعدة المزارعين من خلال تعطيل جزء من الموارد الزراعية المنتجة .

5-3-4 تقييد الواردات :

بعد أن كانت الولايات المتحدة مهيمنة على أسواق السيارات في العالم حتى الخمسينيات أصبحت تواجه منافسة شديدة من قبل أوروبا واليابان بفضل ما تحقق في هذه الدول من تقدم تكنولوجي هائل، إذ زادت الواردات من السيارات اليابانية والأوروبية إذ أصبحت تستحوذ على ما يزيد عن 25٪ من السوق الأمريكي في أواخر الثمانينيات ونتيجة لذلك تأثرت الشركات المنتجة للسيارات والنقابات العملية في الولايات المتحدة نتيجة وجود الطاقة المعطلة في هذه الصناعة وارتفاع نسبة البطالة. وقد طالبت هذه الشركات والنقابات الحكومة بفرض قيود على الواردات من السيارات التي تأتي إلى السوق الأمريكي من خلال زيادة الرسوم الجمركية على السيارات

المستوردة (ويترتب على هذه السياسة انتقال منحنى العرض من السلعة المستوردة إلى اليسار (نقص العرض)، ويمكن توضيح آثار سياسة تقييد الواردات بيانيا بالشكل (2-23)

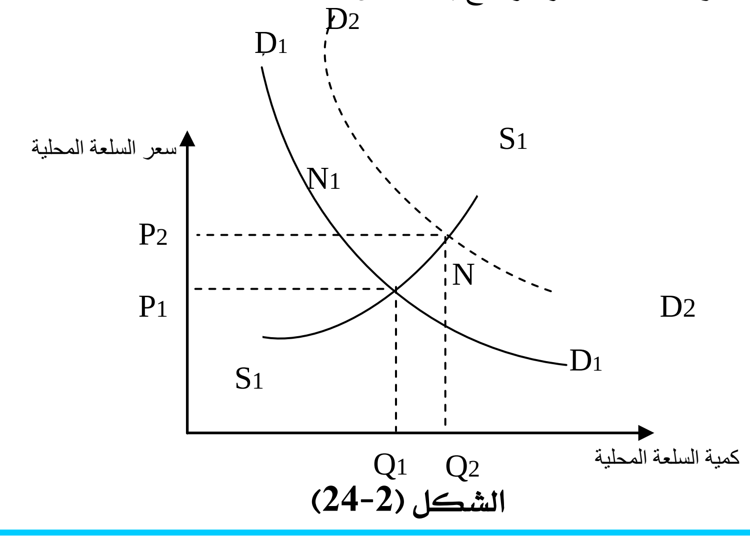


الشكل (2-23)

ويلاحظ من الشكل أن زيادة رسوم الواردات يؤدي إلى انتقال نقطة التوازن من النقطة (n) إلى n1َ) نتيجة لنقص العرض من السلعة المستوردة من S إلى S1 مع بقاء الطلب على حاله مما يترتب عليه ارتفاع الأسعار من Pإلى P1 ونقص الكميات التوازنية من Qإلى Q1).

ومن الجدير بالذكر أن هذه السياسة من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على السلعة المنتجة محلياً نتيجة ارتفاع سعر السلعة المستوردة التي تعتبر بدائل قريبة لبعضها .

وهكذا تزداد أسعار وكميات السلعة المحلية في السوق المحلية نتيجة لزيادة الطلب في ظل منحنى عرض معين من السلعة المحلية. وذلك كما هو موضح بالشكل (2-24)



الشكل (2-24)

5 -4 مثال تطبيقي:

إذا كانت دالتا الطلب والعرض في سوق سلعة معينة هما كما يأتي:

$$D = 150 - 6P$$

$$S = 50 + 4P$$

المطلوب:

1- تحديد كل من سعر وكمية التوازن في سوق هذه السلعة.

2- وضح أثر تدخل الحكومة بفرض:

أ- سعر الوحدة من هذه السلعة قدره 8 وحدات نقدية.

ب- سعر الوحدة من هذه السلعة قدره 13 وحدة نقدية

3- قارن بين النتائج التي حصلت عليها في المطلوب السابق، وفسر سبب الاختلافات في الآثار إن وجدت.

الحـــل:

بالتعويض في معادلة شرط التوازن لسوق هذه السلعة.

$$D = S$$

$$150 - 6P = 50 + 4P$$

$$10P = 100$$

$$P = 10$$

إذا سعر التوازن يساوي عشر وحدات نقدية

وبالتعويض في دالة العرض مثلاً:

فإن كمية التوازن = 50 + 4 × 10 = 90، وحدة

1-أ- في حالة تدخل الحكومة بفرض سعر قدره 8 وحدات نقدية فإنه من خلال التعويض في دالتي الطلب والعرض:

D = 150 – 6 × 8 = 102 وحدة

S = 50 + 4 × 8 =82 وحدة

يوجد فائض طلب مقداره = $D - S$ = 20 وحدة

1-ب - في حالة تدخل الحكومة بفرض سعر قدره 13 وحدات نقدية :

$D = 150 - 6 \times 13 = 72$ وحدة

$S = 50 + 4 \times 13 = 102$ وحدة

يوجد فائض عرض مقداره = $S - D$ = 30 وحدة

3- الحالة (أ) : ترتب على تدخل الحكومة بفرض حد أقصى للسعر أقل من سعر التوازن وجود فائض طلب واحتمال ظهور السوق السوداء ما لم تتخذ الحكومة الإجراءات اللازمة لمواجهتها مثل إتباع الحكومة لسياسة توزيع السلع بالبطاقات.

الحالة (ب) : ترتب على تدخل الحكومة بفرض حد أدنى للسعر أعلى من سعر التوازن، وجود فائض عرض مما يهدد بعدم إمكانية نجاح هذه السياسة ما لم تتخذ الحكومة الإجراءات اللازمة لمواجهتها مثل التدخل بشراء هذا الفائض.



6- ملخص الوحدة

(1) يتضمن الطلب طلب على سلع الإنتاج وطلب على سلع الاستهلاك ويتضمن العرض عرض سلع الإنتاج وعرض سلع الاستهلاك.

(2) العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة أو خدمة معينة وأسعارها علاقة عكسية في حين أن العلاقة بين الكمية المعروضة من سلعة أو خدمة معينة وأسعارها علاقة طردية، وذلك في ظل ثبات باقي العوامل ذات التأثير على كل من الطلب والعرض على حالها

(3) التغير في الكميات المطلوبة أو المعروضة يعني: الانتقال من نقطة إلى نقطة أخرى على نفس المنحنى بسبب التغيرات التي تحدث على سعر السلعة أو الخدمة في ظل ثبات باقي العوامل المؤثرة على كل منهما في حين أن التغير في العرض أو الطلب يعني انتقال منحنى الطلب أو منحنى العرض لأعلى أو أسفل يكون بسبب التغيرات التي تحدث في العوامل الأخرى المؤثرة على كل منهما.

(4) التعرف على العوامل المؤثرة على العرض يتطلب أولاً التعرف على مصدر العرض هل مصدره الإنتاج الحاضر أم مصدره المخزون في الوحدات الإنتاجية ولكل من المصدرين محدداته.

7- قائمة المصطلحات:

الطلب: هو الرغبة الأكيدة لشراء السلعة أو الخدمة المقرونة بالمقدرة على الشراء.

العرض: هو الكمية التي يكون المنتجون على استعداد لبيعها من السلعة خلال فترة زمنية معينة عند مستوى من السعر مع ثبات العوامل الأخرى.

السوق: هو المجال الذي تتلاقى من خلاله قوى الطلب مع قوى العرض وتتحدد الأسعار.

توازن السوق: هو تساوى الكمية التي يعرضها المنتجون مع الكمية التي يطلبها المستهلكون.

8- التعيينات :

(1) في ضوء العوامل المحددة للطلب اخترْ سلعة معينة وحدد سعرها الحالي بالنسبة لكل مستهلك وافتراض أن سعر هذه السلعة قد ارتفع بنسبة 50٪ ، ومرة أخرى انخفض بنسبة 50٪ ومن دافع حياتك العملية تخيل بحساباتك الخاصة التغيرات التي سوف تحدث على الكمية التي تقرر بالفعل أن تستهلكها في كل حالة مع افتراض أن باقي العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على الاستهلاك كما هي.

(2) في ضوء العوامل المحددة للعرض افترض أنك منتج تقوم بإنتاج سلعة معينة، وأن سعر بيع هذه السلعة قد ارتفع مرة بنسبة 20٪ وانخفض مرة بنسبة 40٪، تخيل الآثار التي يمكن أن تتأثر بها كمنتج بسبب تلك التغيرات، وما تأثير كل حالة على الكمية التي سوف تقوم بإنتاجها لعرضها في السوق .

9- أسئلة التقييم الذاتي

9 -1 الأسئلة المقالية :

1- وضح المفهوم الاقتصادي للسوق .

2- وضح مفهوم انكماش أو تمدد الطلب وانتقال الطلب مع ذكر العوامل التي تؤدي إلي كل حالة .

3- وضح مفهوم تمدد أو انكماش العرض وانتقال العرض مع ذكر العوامل التي تؤدي إلي كل حالة.

4- اذكر محددات العرض وفقا لمصادره المختلفة.

5- وضح الفرق بين التوازن الجزئي والتوازن العام .

6- ناقش مفهوم السوق السوداء ومسبباتها.

7- وضح الآثار الاقتصادية لتقييد الإنتاج الزراعي على الزراع لمحصول معين أجري تقييد إنتاجه من قبل سياسات الدولة .

8- وضح مع الاستعانة بالرسم الحالات التي لا يحدث فيها تغير في حالات عدم التوازن رغم تغير كلٍ من قوى الطلب والعرض.

9 -2 الأسئلة الموضوعية :

أسئلة الاختيار من متعدد (اخترْ الإجابة الصحيحة)

1- يعني انحدار منحنى الطلب إلى أسفل من اليسار إلى اليمين

(أ) انخفاض الكمية المطلوبة من السلعة مع انخفاض دخل المستهلك.

(ب) انخفاض الكمية المطلوبة من السلعة مع انخفاض سعر سلعة وثيقة الصلة بها .

(ج) انخفاض الكمية المطلوبة من السلعة مع انخفاض سعرها .

(د) ليس أيٌّ من الإجابات السابقة .

2- تعني فرضية ثبات العوامل الأخرى على حالها بالنسبة لدراسة الطلب:

(أ) ثبات أسعار السلع الوثيقة الصلة بالسلعة محل الدراسة.

(ب) ثبات دخول المستهلكين.

(ج) عدم تغير أذواق المستهلكين.

(د) ثبات كل العناصر السابقة مجتمعة.

3- يؤدى إلى زيادة الطلب أحد العناصر الآتية:

(أ) ارتفاع سعر السلعة.

(ب) ارتفاع الدخل.

(ج) انخفاض سعر السلعة.

(د) انخفاض الدخل.

4- ينص قانون العرض على أنه عند تغير سعر السلعة:

(أ) يزداد العرض .

(ب) ينخفض العرض .

(ج) تتغير الكمية المعروضة في نفس الاتجاه .

(د) تتغير الكمية المعروضة في اتجاه معاكس .

?

5- يوضح منحنى العرض:

(أ) زيادة العرض مع ارتفاع السعر .

(ب) انخفاض العرض مع ارتفاع السعر .

(ج) علاقة عكسية بين السعر والكمية المعروضة .

(د) علاقة طردية بين السعر والكمية المعروضة .

6- يعكس انتقال دالة الطلب على سلعة ما تغير في :

(أ) دخل المستهلك .

(ب) أذواق المستهلك.

(ج) أسعار السلع الوثيقة الصلة بالسلعة الأصلية .

(د) كل المتغيرات السابقة .

7- من شكل منحنى طلب السوق يلاحظ أنه:

(أ) أكثر انحدارا من منحنى طلب المستهلك الفرد.

(ب) يساوي في الميل لمنحنى طلب المستهلك الفرد.

(ج) أقل انحدارا من منحنى طلب المستهلك الفرد.

8- السوق قد يكون :

(أ) مكان محدد. (ب) مجال معين . (ج) كُلاًّ من أ ، ب .

9- محددات طلب السوق:

(أ) لا تختلف عن محددات طلب المستهلك الفرد.

(ب) هي نفسها محددات طلب المستهلك مع عدم وجود تأثير للبعض منها في حالة طلب السوق.

(ج) هي نفسها محددات طلب المستهلك الفرد مضافاً إليها بعض المحددات التي يظهر أثرها على مستوى طلب السوق.

10- يصور منحنى طلب الفرد لسلعة ما :

(أ) أقصى ما ينوى الفرد طلبه.

(ب) أدنى ما ينوى الفرد طلبه.

(ج) كل من أقصى وأدنى ما ينوى الفرد طلبه.

(د) ليس أقصى ولا أدنى ما ينوى الفرد طلبه.

؟

11- إذا ارتفع دخل الفرد (مع بقاء العوامل الأخرى على حالها) فإن طلبه على سلعه عادية :

(أ) يرتفع. (ب) ينخفض. (ج) يبقى كما هو.

12- إذا انخفض دخل الفرد (مع بقاء العوامل الأخرى على حالها) فإن طلبه على سلعة دنيا :

(أ) يزيد. (ب) ينقص. (ج) لا يتغير.

13- إذا انخفض سعر سلعة بديلة للسلعة س فإن الطلب على س :

(أ) يرتفع. (ب) ينخفض. (ج) يبقى بدون تغير. (د) أيٌّ ممَّا سبق.

(14)- إذا ارتفع سعر كل من السلعة البديلة والسلعة المكملة للسلعة س فإن الطلب على س :

(أ)يرتفع. (ب) ينخفض. (ج) يبقى بدون تغير. (د) كل مما سبق.

(15) تتمثل قوى التوازن في سوق سلعة ما في :

أ- فائض العرض عن أسعار تفوق السعر التوازني

ب- فائض الطلب عند أسعار تقل عن السعر التوازني

ج- كُلاًّ من أ ، ب. د- قوى أخرى لم تذكر.

(16) سوف يترتب على تغير كُلٍّ من الطلب والعرض في نفس الاتجاه:

أ- تغير السعر في نفس الاتجاه. ب- تغير السعر في الاتجاه المضاد.

ج- عدم تأثر السعر. د- ليس أيٌّ من الإجابات السابقة.

(17) يؤدي فائض العرض إلى :

أ- زيادة السعر. ب- انخفاض السعر.

ج- عدم تأثر السلع. د- التأثير في عناصر أخرى غير السعر.

(18) تتجه الكمية التوازنية إلى الزيادة عند :

أ- زيادة الطلب وبقاء العرض ثابت. ب- زيادة العرض مع بقاء الطلب ثابتا.

ج- زيادة كلٍّ من الطلب والعرض معا. د- كلُّ ما سبق صحيح .

?

(19) نقص محصول القمح وارتفاع سعره نتيجة سوء الأحوال الجوية يترتب عليه:

أ- نقص الكمية المعروضة.

ب- زيادة العرض وعدم تغير الطلب .

ج- نقص العرض مع بقاء الطلب على حاله.

د- زيادة الكمية المعروضة .

(20) يتوقف نسبة ما يتحمله المنتج أو المستهلك من عبء الضريبة على مرونات الطلب والعرض ففي حالة الطلب قليل المرونة يحدث ما يأتي :

أ- يزيد نسبة ما يتحمله المستهلك، وتقل نسبة ما يتحمله المنتج من عبئ الضريبة.

ب- يقل نسبة ما يتحمله المستهلك، وتزيد نسبة ما يتحمله المنتج.

ج- يتحمل كلٌّ من المنتج والمستهلك العبء بالتساوي.

(21) التغيرات في التوازن نتيجة ظروف خارجة عن العرض والطلب تحدث نتيجة:

أ- تحديد كميات السلع الموزعة على أساس الحصص.

ب- فرض ضريبة على الإنتاج.

ج- كلٌّ مما سبق.

(22) عندما يكون منحى العرض السوقي لسلعة ما سالب الميل كانت لدينا حالة :

أ- توازن مستقر. ب- توازن غير مستقر. ج-أيٍّ مما سبق.

9 -3 إجابة أسئلة الاختيار من المتعدد :

رقم السؤال	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14
رقم الإجابة	د	د	ج	ج	د	د	أ	ج	ج	أ	أ	أ	ب	د
رقم السؤال	15	16	17	18	19	20	21	22						
رقم الإجابة	ج	ج	ب	ج	ج	أ	ج	ج						

10- مراجع الوحدة:

1- دومنيك سلفاتور (دكتور)، نظرية اقتصاديات الوحدة، سلسلة ملخصات شوم، دار ماكجروهيل للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1974.

2- صلاح وهيب عبد الغني (دكتور)، علم الاقتصاد ، مكتبة عين شمس القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2002

3- عبد المنعم راضي (دكتور) ، مبادئ الاقتصاد ، تحليل كمي وجزئي ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، 1997.

4- Boulding Kenneth E – Economic Analysis 4 th ed ., Micro economics, New York, Harper & Row, Publishers, 1966 vol I .


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

3 الوحدة الثالثة

مرونات الطلب والعرض


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٩٩٤م
١٤١٤هـ
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

محتويات الوحدة

1- تمهيد:

إذا كانت المرونة بصفة عامة هي مقياس لقياس درجة استجابة التغيرات التي تحدث في المتغير (التابع) نتيجة للتغير في المتغيرات (المستقلة)، فإن مرونة الطلب هي مقياس نسبي لقياس درجة استجابة الكمية المطلوبة(كمتغير تابع) للتغيرات التي تحدث في أسعار السلعة أو أسعار السلع الأخرى أو الدخل(كمتغيرات مستقلة). ومرونة العرض هي مقياس نسبي لقياس درجة استجابة الكمية المعروضة للتغيرات في سعر السلعة.

وبالتالي فإن تلك المقاييس تعتبر على درجة كبيرة من الأهمية لمتخذي القرارات الاقتصادية باعتبارها أداة للتوقع بتأثير تلك التغيرات السعرية على كل من المستهلكين والمنتجين وأيضاً أداة للتوقع بتأثير كيفية توزيع المستهلك لإنفاقه على مختلف السلع في حالة تغيرات الدخل.

وبالتالي فإن الإلمام بمعاملات المرونة لمختلف السلع بالنسبة للأسعار والدخول يعتبر الأداة الرئيسة التي يمكن الاستناد إليها في رسم مختلف السياسات الاقتصادية.

وتتناول هذه الوحدة كيفية قياس كل من مرونة الطلب ومرونة العرض، والأنواع المختلفة لمرونة الطلب والعوامل المحددة لكل من مرونة الطلب والعرض وكيفية الاستفادة من تقدير معاملات المرونة في الحياة العملية.

2- أهداف الوحـدة:

تستهدف دراسة هذه الوحدة إلمام الطلاب بما يأتي:

1. التعرف على مفهوم المرونة وعلاقتها بالطلب والعرض.
2. كيفية التفرقة بين مرونة النقطة ومرونة القوس على دالة طلب المستهلك وكيفية قياس كل منهما.
3. تفسير ما تشير إليه قيم المرونة لدوال طلب المستهلك من خصائص للسلع وعلاقات بين السلع وبعضها بعضاً.
4. تفسير ما تشير إليه مرونة العرض من خصائص للسلع المنتجة.
5. الإلمام بمحددات مرونة طلب المستهلك والتي يمكن أن تعطى تفسيراً لاختلاف معاملات المرونة لمختلف السلع.
6. الإلمام بمحددات مرونة العرض والتي يمكن أن تعطى تفسيراً لاختلاف معاملات المرونة لمختلف السلع المنتجة.
7. كيفية الاستفادة من تقدير مرونة الطلب السعرية والدخلية والتقاطعية في الحياة العملية وفي اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية.
8. كيفية الاستفادة من تقدير مرونة العرض في اتخاذ القرارات الاقتصادية للمنشآت الإنتاجية.

3- مصادر التعلم الخاصة بالوحدة:



يمكن للطالب تحقيق هذه الأهداف من خلال:

1- قراءته للمادة العلمية الموجودة بالكتاب المقرر أو الإطلاع على المراجع الواردة في الكتاب المقرر.

2- إطلاعه على المحاضرات العلمية الموجودة في موقع المادة على نظام L.M.S لموقع الجامعة.

3- مشاركته في غرف الدردشة مع زملائه وأستاذ المادة في المواعيد المحددة بالموقع .

4- إطلاعه على المادة العلمية الموجودة على C D المصاحب للكتاب المقرر.

4- المحتوى الدراسي للوحدة:

ميل المنحنى: قبل تعريف المرونات لا بد من معرفة معنى الميل وكيفية قياسه ومدى ارتباطه بقياس المرونات، ويعرف ميل المنحنى بشكل عام بمدى استجابة المنحنى للتغيرات التي تحدث للمتغيرات المستقلة، وميل منحنى الطلب أو العرض لا يعني سوى استجابة الكميات المطلوبة أو المعروضة من السلعة للتغير في أسعارها ، وللتوضيح

عزيزي الدارس، سوف نوضح لك ميل منحنى الطلب بشكل أوسع وبالمثل يمكنك فهم ميل منحنى العرض $S=\frac{\Delta Q}{\Delta P}=\frac{Q_2-Q_1}{P_2-P_1}$

حيث إن: ΔQ :- التغيرات في الكميات المطلوبة.

ΔP :- التغير في ألسعر.

تعريف ميل منحنى الطلب:

(يعرف بأنه التغير في الكميات المطلوبة لسلعة معينة نتيجة للتغير في سعرها).

وقد يخطر ببال البعض أنه يمكن اتخاذ ميل منحنى الطلب كمقياس جيد لمدى استجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغيرات السعرية، إلا أن هناك اعتبارين رئيسين يعيبان الميل كمقياس لاستجابة الكمية المطلوبة، و أول عيوب الميل أن ميل المنحنى يتأثر بالوحدات التي يقاس بها كل من الكمية والسعر، وعلى سبيل المثال إذا ما ترتب على انخفاض قدرة عشرة فلس في سعر كيلو القمح ازدياد الكمية المستهلكة بما مقداره 100 كيلو فإن ميل منحنى الطلب يكون (-10/ 100) أو (-1 / 10). أما إذا كان إحداثي السعر مقاسا بالريالات بدلا من الفلس فإن ميل منحنى الطلب في هذه الحالة يكون $\frac{1-/10}{100}$ أو (-1 / 1000).

وبمعنى آخر فإن تغيير وحدة قياس السعر من الريالات إلى الفلس أدى إلى تغير كبير في ميل المنحنى رغم أن منحنى الطلب لم يتغير علي الإطلاق، هذا ويظهر عيب استخدام الميل كمقياس عند عقد المقارنات بين استجابة مختلف السلع كالقمح والسيارات مثلا، فإذا أردنا أن نقارن أية سلعة من هاتين السلعتين أكثر استجابة للتغيرات السعرية فإن ميل دالتي الطلب لا يدل علي شيء في هذا الشأن وعلي سبيل المثال فقد يؤدى انخفاض قدره ريالاً في سعر كيلو القمح إلى ازدياد الكمية المطلوبة بما يقرب من ألفي كيلو شهرياً، بينما يؤدي نفس القدر من الانخفاض في سعر السيارة إلى ازدياد المباع منها شهرياً بحوالي خمس سيارات إلا أن هذا لا يعني على الإطلاق أن الكمية المطلوبة من القمح أكثر استجابة للتغيرات السعرية من الكمية المطلوبة من السيارات.

4 -1 المفهوم العام للمرونة:

يمكن دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية على مستويين. مستوى اتجاهي، ومستوى كمي، ونعني بالأول الاتجاه الذي يتغير فيه أحد المتغيرات الاقتصادية تجاوباً مع التغير في متغير آخر. فمثلاً نتوقع أن تتغير الكمية المطلوبة من سلعة ما في عكس الاتجاه الذي يتغير فيه سعرها، بينما تتغير الكمية المعروضة منها في نفس اتجاه تغير سعرها. كما نتوقع أن يتغير الطلب على سلعة ما في نفس الاتجاه الذي يتغير فيه الدخل لو كانت سلعة عادية، وفي عكسه لو كانت سلعة دنيا، كما قد يتغير الطلب على السلعة في نفس أو في عكس الاتجاه الذي يتغير فيه سعر سلعة أخرى اعتماداً على ما إذا كانت السلعتان بديلتين أو مُكمّلتين، كذلك نتوقع أن يتغير حجم المنتج من سلعة ما مع الكميات المستخدمة من خدمات عوامل الإنتاج التي تساهم في إنتاج هذه السلعة، وهكذا نجد العديد من العلاقات الاتجاهية بين المتغيرات الاقتصادية تجاوباً مع التغيرات في متغير آخر.

ولا بد من إيجاد المقياس الملائم الذي يستخدم في قياس العلاقات الاتجاهية بين المتغيرات الاقتصادية تجاوباً مع التغيرات في متغير آخر، ومن المعروف أن أي مقياس يجب أن يكون مقياساً مطلقاً (تجريدياً)، بمعنى: أن يكون مستقلاً عن الوحدات التي تقاس بها المتغيرات التي نريد قياس درجة استجابة تغيراتها مع بعضها بعض والمقياس الذي نقيس به درجة استجابة التغيرات في متغير اقتصادي عندما يتغير متغير آخر يسمى بالمرونة.

تذكر أن: المرونة هي مقياس لاستجابة السلعة (المطلوبة أو المعروضة) للتغير في المتغيرات المؤثرة عليها، وهي نسبة لا تقاس بالوحدات.

4 -2 مرونات الطلب:

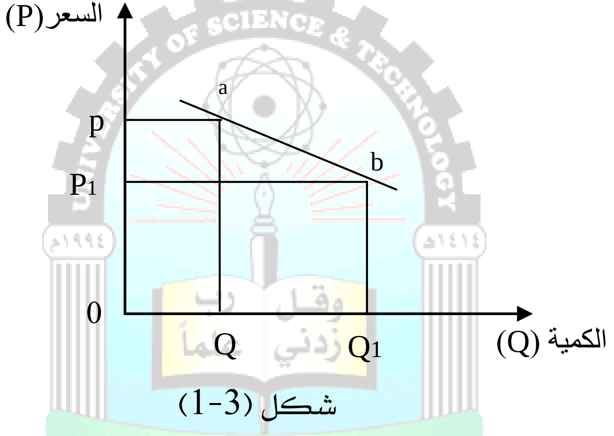
من المعروف أن الكمية التي يشتريها المستهلكون من سلعة ما تتأثر بعدة متغيرات كسعر السلعة وأسعار السلع الأخرى ودخل المستهلك إلا أن مدى استجابة الكمية المشتراة من السلعة لتلك التغيرات يختلف من سلعة لأخرى اختلافا بيناً، وعلى ذلك لجأ الاقتصاديون إلى تمييز دالات الطلب بعضها عن بعض باستخدام مقاييس المرونة. وتعتبر المرونة السعرية لدالة الطلب من أهم تلك المقاييس، وهي تقيس مدى استجابة الكمية المشتراة للتغيرات التي تطرأ على سعر نفس السلعة في حين تقيس المرونة التقاطعية (العبورية) مدى استجابة الكمية المشتراة من السلعة للتغييرات التي تطرأ على سعر سلعة أخرى، وكذلك المرونة الدخلية والتي تقيس مدى استجابة الكمية المشتراة من السلعة للتغيرات التي تطرأ على دخول المستهلكين.

4-2-1 مرونة الطلب السعرية:

ولقد عرف الاقتصادي الفريد مارشال مرونة الطلب السعرية بأنها: النسبة المئوية للتغير السعري إذا ما كان هذا التغير السعري صغيرا ، وفي صورة جبرية يمكن تعريف المرونة السعرية بأنها التغير النسبي في الكمية المطلوبة على التغير النسبي من السعر :

$$\frac{\text{Q2-Q1/Q1}}{\text{P2-P1/P}} = \frac{\Delta Q/Q}{\Delta P/P} \quad \sum d = \frac{\%}{\%} \quad \frac{\text{٪ التغير في الكمية}}{\text{٪ التغير في السعر}}$$

ويبدو هذا التعريف أكثر وضوحا بالنظر إلى شكل (3-1) حيث ترمز(Δ) إلى تغير صغير جًّدا ، فالكمية ازدادت من (Q)إلى(Q_1) بينما تناقص السعر من (P) إلى (P_1) ومادامت المرونة مقياساً نسبياً فإن قيمتها لن تتغير بين نقط معينة على دالة الطلب بغض النظر عن وحدات قياس السعر أو الكمية.



شكل (3-1)

4-2-2 حالات مرونة الطلب السعرية :

أعزائي الدارسين يتعين ملاحظة أن مرونة الطلب السعرية يتم قياسها إما (عند سعر معين، وتسمى مرونة النقطة) وهي المرونة التي تقاس عند نقط معينه على داله الطلب بغرض تغير سعري صغير جداً .أو في مدى معين من الأسعار، وتسمى بمرونة القوس وهي المرونة التي تقاس بين نقاط مختلفة على دالة الطلب .

مرونة النقطة:

وعندما نقيس مرونة الطلب السعرية عند سعر معين مثل P1 بالشكلين (3-2-أ)، (3-2-ب) فإنها تسمى مرونة النقطة، لأنها تقاس عند نقطة واحدة على منحنى الطلب (وهي النقطة (d) في هذه الحالة).

جدول (3 . 1)

النقطة	الكمية المطلوبة(Q)	السعر(P)
a	صفر	8
b	2	7
c	4	6
d	6	5
e	8	4
f	10	3
g	12	2
h	14	1
i	16	صفر

ولقياس مرونة النقطة نستخدم الصيغة التالية:

$$E = \frac{\Delta Q/Q}{\Delta P/P} = \frac{Q2-Q1/Q1}{P2-P1-/P_1}$$

حيث: E مرونة الطلب السعرية.

P: السعر الذي تقاس عنده المرونة .

Q: الكمية المطلوبة عند السعر P.

ΔQ : التغير في الكميات المطلوبة.

ΔP : التغير في السعر.

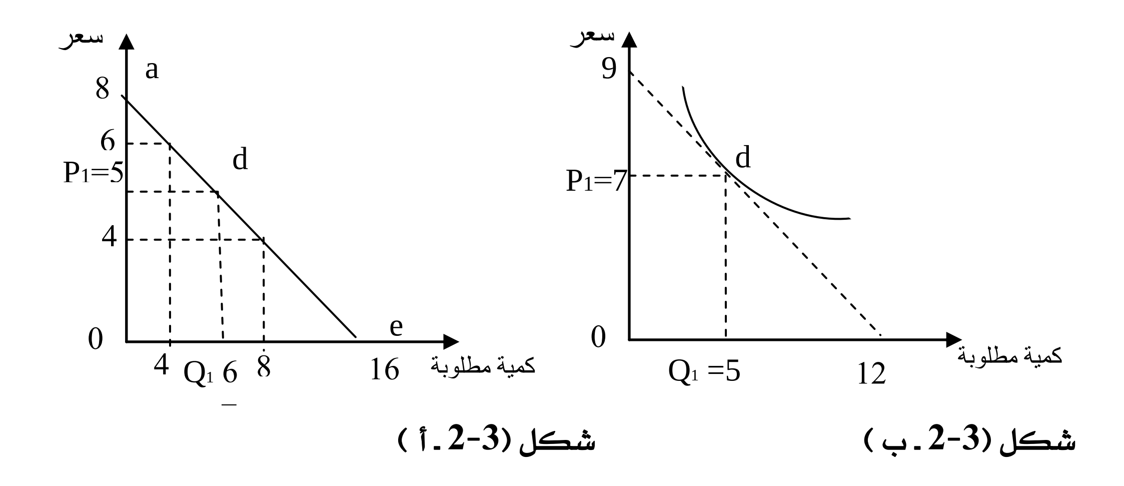
وباستخدام الشكل (3-2 . أ) الذي يمثل منحنى طلب خطي يعبر عن بيانات الجدول (3-1) يمكن قياس مرونة الطلب السعرية عند النقطة (d) مقارنه بالنقطة (p) باستخدام قانون المرونة كما يأتي:

$$E_d = \frac{8-6/6}{4-5/5} = \frac{2/6}{-1/5} = \frac{-1}{3} = X5 = -1.7$$

حيث مقلوب ميل المنحنى = $\frac{16-}{8}$

وبطريقة أخرى يمكن حساب مرور النقطة كما يأتي:

$$E_d = \frac{\Delta Q}{Q} \times \frac{P}{Q} \quad = \frac{4-6/6}{6-5/5} = \frac{-2/6}{1/5} = \frac{-1}{3} X \frac{5}{1} = -1.7$$



شكل (3-2 ـ ب) شكل (3-2 ـ أ)

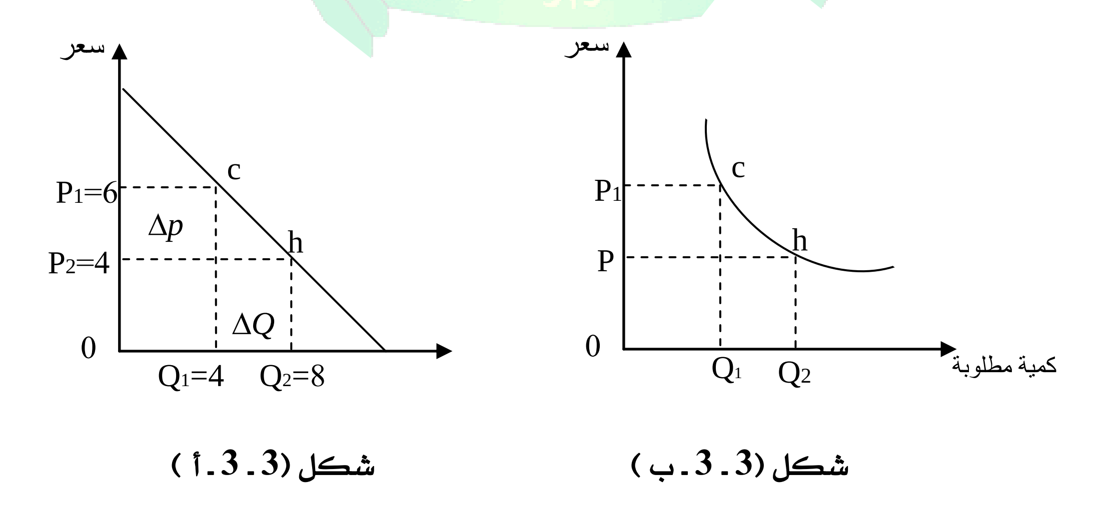
أما في حالة منحنى الطلب غير الخطي كما بالشكل (3-2-ب) فإن ميل منحنى الطلب عند نقطة معينة = ميل مماس هذه النقطة، وهو يتغير من نقطة لأخرى. ومن ثم يمكن قياس مرونة الطلب السعرية عن النقطة (d) بالشكل (3-2-ب) كما يأتي:

$$Ed = \left(\frac{12-o}{9-o}\right)\left(\frac{7}{5}\right) = \frac{84-}{45} = -1.9$$

حيث أن مقلوب ميل المماس عند النقطة (d) = $\frac{12-}{9}$

مرونة القوس:

و عندما تقاس مرونة الطلب السعرية في مدى معين من الأسعار فإنها تسمى مرونة القوس، وذلك لأنها تقاس بين نقطتين مثل (c) (h) على منحنى الطلب بالشكلين (3 ـ 3 ـ أ)، (3 ـ 3 ـ ب).



شكل (3 ـ 3 ـ ب) شكل (3 ـ 3 ـ أ)

ولقياس مرونة القوس فإننا نستخدم الصيغة الآتية:

مرونة القوس = (التغير في الكمية المطلوبة / متوسط الكمية المطلوبة) ÷ (التغيير في السعر / متوسط السعر)

$$Ed = \frac{\Delta Q}{Q2+Q1/2} \div \frac{\Delta P}{P_2+P_1/2} = \frac{Q2-Q1}{Q2+Q1} \div \frac{P_2+P_1}{P_2+P_1}$$

وباستخدام بيانات الشكل (3 . 3 . أ) يمكن قياس مرونة القوس كما يأتي:

$$\left[\begin{array}{l} E_{(c-h)} = \frac{Q2-Q1}{Q2+Q1} / \frac{P_2+P_1}{P_2+P_1} = \frac{4-8}{4+8} / \frac{6-4}{6+4} = \frac{-4}{12} / \frac{2}{10} \\ = \frac{-4}{12} x \frac{10}{2} = \frac{40}{24} = -1.7 \end{array} \right]$$

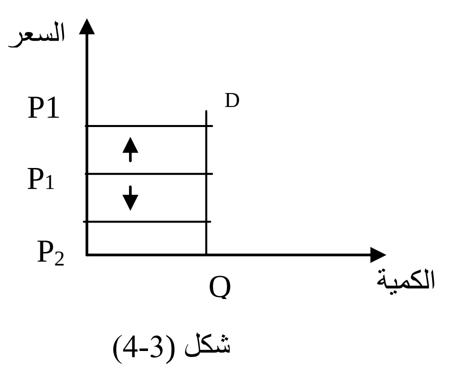
ولعل هذا يعني أن كل تغير في السعر بنسبة 10٪ مثلا في المدى 4-6 يصاحبه تغير في الكمية المطلوبة بنسبة 17٪ وفي الاتجاه المعاكس.

4-2-3- حالات مرونة الطلب السعرية :

أ- طلب عديم المرونة :

حيث تبلغ قيمه المرونة (صفر)Ed=O وهذا يعني أن التغير النسبي في السعر لن يؤثر في الكمية المطلوبة من السلعة أو الخدمة ، أي أن الكمية المطلوبة من السعلة لا تستجيب لأي تغيير يحدث في السعر ارتفاعا أو انخفاضا ، ويأخذ منحنى الطلب في هذه الحالة (خطاً مستقيماً) وعمودياً على المحور الأفقي ، وموازياً للمحور الرأسي كما في الشكل (3-4)

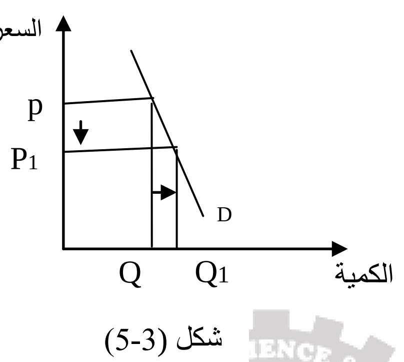
ونلاحظ من الشكل أيضاَ أنه عن السعر P فإن الكمية المطلوبة Q ، وبارتفاع السعر إلى P1 فإن الكمية المطلوبة بقيت على حالها وكذلك في حالة انخفاض السعر إلى P2 فإن الكمية المطلوبة ستبقى كما هي عند Q وكمثال على ذلك الطلب على أدوية الأمراض المزمنة لضغط أوالسكر ، ....).



شكل (3-4)

ب- طلب قليل المرونة (غير مرن) :-

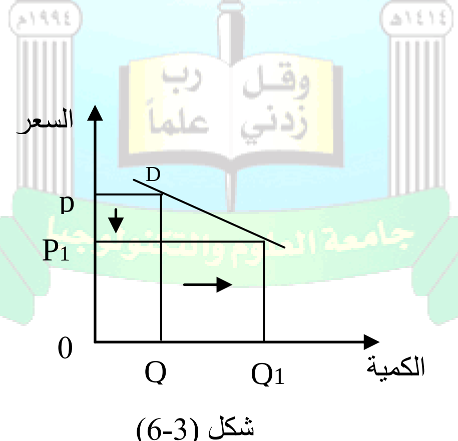
قيمة المرونة أقل من الواحد الصحيح (Ed<I) وتفسير ذلك أن التغير النسبي في السعر يؤدي إلى تغير الكمية المطلوبة ولكن بنسبة أقل من نسبة التغير في السعر . كما في الشكل (3-5) حيث أن منحنى الطلب شديد الانحدار وأقرب من أن يوازي المحور الرأسي ومثال على ذلك : الطلب على السلع الضرورية .



شكل (3-5)

جـ- طلب متكافئ المرونة :-

حيث قيمه المرونة تساوي واحد صحيح وهذا معناه أن التغير النسبي في الكمية المطلوبة يساوي التغير النسبي في السعر كما في الشكل (3-6) ، نلاحظ أن منحنى الطلب متوسط الانحدار بين المحور الرأسي والأفقي.

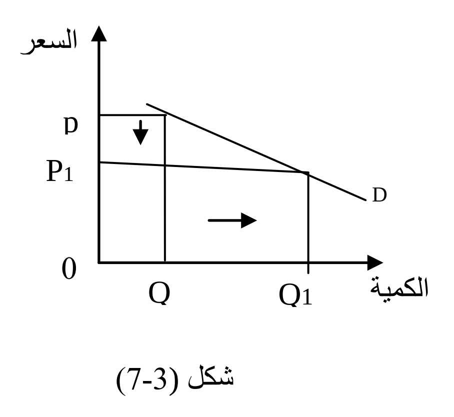


شكل (3-6)

د- طلب مرن:-

حيث أن قيمه المرونة أكبر من الواحد الصحيح (Ed>1) وتفسير ذلك أن التغيير النسبي في الكمية المطلوبة أكبر من التغير النسبي الحادث في السعر، كما يوضحه الشكل (3-7) ، حيث نلاحظ أن منحنى الطلب بطيئ لانحدار وقريب من أن يوازي المحور الأفقي .

وكمثال على ذلك الطلب على السلع الكمالية (كالإلكترونيات).

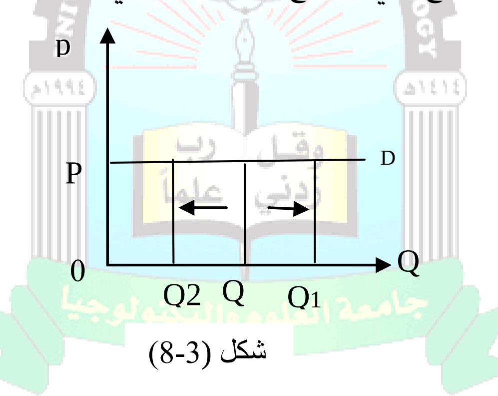


شكل (3-7)

هـ طلب لا نهائي المرونة :

حيث أن قيمه مرونته الطلب تساوي ما لا نهاية ($Ed = \infty$)، ويأخذ منحنى الطلب خطاً مستقيماً موازياً للمحور الأفقي وعمودياً على المحور الرأسي يوضحه الشكل (3-8)

نلاحظ أن التغير في الكمية المطلوبة بالزيادة إلى Q1 أو بالنقص إلى Q2 لا يعتمد على السعر لأن السعر ثابت ومثال على ذلك السلع التي تخضع للتسعير الجبري.



شكل (3-8)

4-2-4 محددات مرونة الطلب السعرية:

تختلف مرونة الطلب السعرية من سلعة إلى أخرى، وتختلف حتى لنفس السلعة من فترة زمنية إلى أخرى، ويعزى ذلك إلى عديد من العوامل التي تؤثر في مرونة الطلب السعرية على السلعة، ولعل أهم هذه العوامل ما يأتي:

(أ) مدى ضرورية السلعة: إذا كانت السلعة ضرورية أو مهمة للمستهلكين مثل سلعة الخبز، فإن الكمية المطلوبة منها تكون أقل استجابة للتغيرات في سعرها، ومن ثم يكون الطلب عليها غير مرن. بينما إذا كانت السلعة كمالية أو ترفيهية بالنسبة للمستهلكين، فإن الكمية المطلوبة منها تكون أكثر استجابة للتغيرات في سعرها، ومن ثم يكون الطلب عليها مرناً.

إذاً العلاقة بين (E_d) على سلعة ما ومدى ضرورية أو أهمية السلعة تكون علاقة عكسية.

(ب) مدى توافر بدائل قريبة للسلعة: إذا كانت هناك بدائل قريبة للسلعة يمكن أن تحل محلها في الاستهلاك، فإن الكمية المطلوبة من السلعة تكون أكثر استجابة للتغيرات في سعرها، ومن ثم يكون الطلب عليها مرناً، وذلك مثل أنواع الشاي المختلفة. والعكس صحيح، حيث إذا لم يكن هناك بدائل قريبة للسلعة يمكن أن تحل محلها في الاستهلاك، فإن الكمية المطلوبة من هذه السلعة تكون أقل استجابة للتغيرات في سعرها، ومن ثم يكون الطلب عليها غير مرن، مثل سلعة السكر.

إذاً العلاقة بين (Ed) على سلعة ما ومدى توافر بدائل قريبة لها تكون العلاقة طردية.

(ج) مدى تكامل السلعة مع غيرها في الاستهلاك: إذا كانت السلعة مرتبطة مع بعض السلع الأخرى في الاستهلاك، فإن الكمية المطلوبة من السلعة تكون أقل استجابة للتغيرات في سعرها، أي: يكون الطلب عليها غير مرن.

بينما إذا كانت السلعة أقل ارتباطا مع سلع أخرى في الاستهلاك، فإن الكمية المطلوبة من السلعة تكون أكثر استجابة للتغيرات في سعرها، أي: يكون الطلب عليها مرناً.

إذاً العلاقة بين (**Ed**) على سلعة ما ومدى تكاملها مع غيرها في الاستهلاك تكون علاقة عكسية.

(د) نسبة المنفق على السلعة من ميزانية المستهلك: إذا كانت نسبة المنفق على السلعة من ميزانية المستهلك كبيرة، فإن الكمية المطلوبة منها تكون أكثر استجابة للتغيرات في سعرها، أي: يكون الطلب عليها مرناً، مثل سلعة الملابس. بينما إذا كانت نسبة المنفق على السلعة من ميزانية المستهلك محدودة، فإن الكمية المطلوبة منها تكون أقل استجابة للتغيرات في سعرها أي: يكون الطلب عليها غير مرن، مثل سلعة الأقلام أو أدوات الكتابة.

إذاً العلاقة بين (Ed) على سلعة ما ونسبة المنفق عليها من ميزانية المستهلك تكون العلاقة طردية.

(هـ) طول الفترة الزمنية: يقصد بطول الفترة الزمنية تلك الفترة التي تنقضي بين التغير في سعر السلعة والتغير في الكمية المطلوبة منها، أي: الفترة التي يتم خلالها قياس المرونة. وكلما طالت الفترة التي تنقضي بين تغير السعر وتغير الكمية المطلوبة، -أي: التي تقاس خلالها المرونة، يكون الأفراد أكثر قدرة على تكييف استهلاكهم تماشياً مع التغيرات التي حدثت في سعر السلعة، ومن ثم يكون الطلب على السلعة مرناً. والعكس صحيح، أي: إذا كانت الفترة التي يتم خلالها قياس المرونة التي تنقضي بين تغير سعر السلعة وتغير الكمية المطلوبة قصيرة فإنها لا تسمح

للأفراد بتغيير استهلاكهم، ومن ثم طلبهم على السلعة تماشياً مع التغيرات في سعرها، ومن ثم يكون الطلب على السلعة غير مرن.

إذاً العلاقة بين (Ed) على سلعة ما وطول الفترة الزمنية التي تقاس خلالها المرونة تكون علاقة طردية.

4-2-4 علاقة مرونة الطلب السعرية بالإيراد الكلي للمنشأة:

تعتمد إيرادات المنشأة على السعر الذي تبيع به السلعة التي تقوم بإنتاجها، وتحتاج المنشأة أحيانا إلى تغيير السعر الذي تبيع به وترغب في معرفة مدى استجابة الطلب لهذا التغيير، أي: مرونة الطلب. ومن الواضح أن التغير الذي يمكن أن يحدث في الإيرادات الكلية للمنشأة يرتبط بالتغيير في السعر ومرونة الطلب، ويوحي لنا هذا الارتباط بدراسة العلاقة بين العوامل المختلفة المؤثرة على التغير في الإيرادات الكلية. هذه العوامل هي الإيراد الحدي أي: التغير في الإيرادات الكلية، والإيراد المتوسط (السعر) ومرونة الطلب.

ومن المعروف (أن الإيراد الحدي يكون صفراً عندما تكون مرونة الطلب =-1، ويعني ذلك أن الإيراد الكلي للمنشأة لا يتغير مطلقاً نتيجة تغير السعر إذا كان الطلب متكافئ المرونة).

أما إذا كان الطلب كبير المرونة (أكبر من –1) فإن الإيراد الحدي يكون موجبا، أي: أكبر من الصفر، ويعني ذلك أن الإيراد الكلي للمنشأة يزيد إذا انخفض السعر وينقص إذا ارتفع السعر.

وإذا كان الطلب ضعيف المرونة (أقل من –1) يكون الإيراد الحدي سالباً، أي: أقل من صفر، ويعني ذلك أن الإيراد الكلي للمنشأة ينقص إذا انخفض السعر ويزيد إذا ارتفع السعر.(CE)

(وبشكل عام نلاحظ أنه عندما يكون الطلب مرناً يكون اتجاه التغير في الإيراد الكلي عكس اتجاه التغير في السعر)، (وعندما يكون الطلب غير مرن يكون اتجاه التغير في الإيراد الكلي في نفس اتجاه تغير السعر. أما إذا كان الطلب متكافئ المرونة يكون الإيراد الكلي ثابتاً مهما تغير السعر.)

5-2-4 المرونة التقاطعية للطلب:

تستخدم المرونة التقاطعية (العبورية) لقياس مدى تقارب سلعتين من السلع فإذا افتراضنا سلعتين (A)، (B) فإن المرونة التقاطعية للسلعةA بالنسبة للسلعة B تحسب كما يأتي:

$$\text{المرونة التقاطعية} = \frac{\text{التغير النسبي في كمية السلعة}A}{\text{التغير النسبي في سعر السلعة}B}$$

$$CE = \frac{\Delta\%QA}{\Delta\%PB} = \frac{(Q\Delta / Q)A}{(\Delta P \ / \ P)B} = \frac{(Q2 - Q1/Q1)A}{(P_2 - P_1 / P1)B}$$

هـذا وتعـبر المرونـة التقاطعيـة عـن مـدى إمكـان اسـتبدال أو تكـامـل السـلعتين موضـع الاعتبـار، (والمرونـة التقاطعيـة تكـون موجبـة الإشـارة إذا كـانـت العلاقـة بـين السـلعتين ذات طبيعـة اسـتبدالية)، ومثال ذلك اللحـوم الحمـراء واللحـوم البيضـاء حيـث يترتـب علـى ارتفـاع أسـعار اللحـوم الحمـراء ازديـاد الكمية المستهلكة من اللحوم البيضاء، والعكس صحيح، أمـا بالنسـبة (للسـلع التكـامليـة فالمرونـة التقاطعية تكون سالبة الإشارة، مثال ذلك العلاقة بين استهلاك البنزين ومبيعات السيارات.)

6-2-4 المرونة الدخلية لدالات الطلب (μ):

تستخدم المرونة الدخلية لقياس مدى استجابة الكمية المطلوبة من السلعة لتغير في دخول المستهلكين ويمكن تعريفها كما يأتي:

المرونة الدخلية(μ) = $\frac{\text{التغير النسبي في كمية السلعة} A}{\text{التغير النسبي في الدخل } Y}$ =

$$\mu = \frac{\Delta\%Q}{\Delta\%Y} = \frac{Q2 - Q1/Q1}{Y2 - Y1/Y1}$$

وتبدو أهمية المرونة الدخلية في تحديد كيفية توزيع المستهلكين لما يطرأ على دخولهم من تغيرات على مختلف أوجه الإنفاق، فمثلا إذا ما كانت المرونة الدخلية لسلعة ما من السلع أكبر من الواحد الصحيح، فإن هذا يعنى أن 1٪ زيادة في دخول المستهلكين سيصاحبه زيادة الإنفاق على هذه السلعة بنسبة تزيد على الواحد الصحيح والعكس صحيح، أما إذا كانت المرونة الدخلية أقل من الواحد الصحيح، فمعنى ذلك أن الإنفاق على هذه السلعة لن يزداد بنفس المعدلات التي تزداد بها دخول المستهلكين.

وفي حالة مرونة الطلب الدخلية أقل من الواحد الصحيح فإن هذه السلعة تعتبر ضرورية للمستهلك أما إذا كانت مرونة الطلب الدخلية بالنسبة للسلعة أكبر من الواحد الصحيح (طلب مرن) وبشرط أن تكون موجبة، فإن هذه السلعة تعتبر سلعة كمالية، هذا مع ملاحظة أن تقسيم السلع والخدمات إلى ضرورية وكمالية وفقا لمرونة طلبها الدخلية إنما هو تقسيماً نسبياً، وليس مطلقاً لاعتماده على عوامل أخرى بخلاف مرونة الطلب الدخلية مثل الظروف الاجتماعية والبيئية والدخل وغير ذلك فما يكون ضروريًا لفرد ذي مستوى اجتماعي معين يكون كمالياً لآخر وفقاً للظروف

السابقة والعكس صحيح، أما في حالة السلع الرديئة بالنسبة للمستهلك فنجد أن المرونة الدخلية للطلب عليها (سالبة) حيث بزيادة الدخل فإن الكمية المطلوبة منها تنقص.

4 -3 - الأهمية الاقتصادية لمرونات الطلب في الواقع العملي:

4-3-1- رسم السياسة السعرية الخاصة بالمشروع: تعد مرونة الطلب السعرية من أبرز المؤشرات لدى متخذ القرارات في المشروعات لاتخاذ السياسة السعرية الملائمة، ومن ثم، السياسات المرتبطة بها سواء في مجال الإنتاج أو التسويق أو المبيعات، حيث إذا كان الطلب على إنتاج المشروع مرناً، فتكون السياسة السعرية الملائمة هي تخفيض سعر بيع إنتاجه، لأن هذا يؤدي إلى زيادة حجم مبيعاته وبالتبعية إنتاجه بنسبة أكبر، ومن ثم زيادة الإيراد الكلي للمشروع، بينما إذا كان الطلب على إنتاج المشروع غير مرن، فتكون السياسة السعرية الملائمة هي رفع سعر بيع إنتاجه، لأن هذا يؤدي إلى نقص حجم مبيعاته وبالتبعية إنتاجه بنسبة أقل، ومن ثم زيادة الإيراد الكلي للمشروع في النهاية.

4-3-2- إعداد دراسات الجدوى الخاصة بالمشروعات: وذلك لأنه من خلال معرفة مرونات الطلب وخاصة مرونة الطلب السعرية، ومرونة الطلب الدخلية، يمكن التنبؤ بالطلب المتوقع في المستقبل على إنتاج المشروعات. ومن ثم معرفة الطلب المتوقع نتيجة لانخفاض السعر أو ارتفاعه بنسبة معينة، وكذلك معرفة الطلب المتوقع نتيجة لزيادة الدخل بنسبة معينة أو حدث نمو في متوسط دخل الفرد في المجتمع بمعدل معين.

4-3-3- رسم السياسات الاقتصادية الكلية: تستخدم فكرة المرونات وخاصة مرونة الطلب السعرية في رسم عديد من السياسات الاقتصادية الكلية لعل أهمها:

(أ) رسم السياسة الضريبية الملائمة: إذا كانت الحكومة تهدف إلى زيادة إيراداتها من خلال فرض ضريبة غير مباشرة على المبيعات، فإنه يكون من الأفضل أن تفرض هذه الضريبة على (سلعة تكون مرونة الطلب السعرية عليها منخفضة، حتى تحقق حصيلة ضريبية أكبر)من تلك التي يمكن الحصول عليها إذا كانت مرونة الطلب السعرية على السلعة مرتفعة، كما أن معرفة مرونة الطلب السعرية على السلعة تساعد أيضاً في التوقع بمدى قدرة المنتج أو البائع على نقل عبئ الضريبة إلى المستهلك، فكلما كانت مرونة الطلب السعرية على السلعة كبيرة فسوف تقل قدرة المنتج في تحميل عبء الضريبة على سعر السلعة، والعكس صحيح هذا في ظل افتراض ثبات مرونة العرض السعرية.

(ب) علاج عجز ميزان المدفوعات: تستخدم فكرة مرونة الطلب السعرية في الإسهام في علاج عجز ميزان المدفوعات، حيث إنه إذا كانت الدولة تواجه بعجز مستمر في ميزان

مدفوعاتها ، فإنها قد تلجأ إلى خفض القيمة الخارجية لعملتها الوطنية بهدف أن تكون الصادرات أرخص نسبياً ، وأن تكون الواردات أغلى نسبياً ، كما قد تلجأ إلى فرض رسوم جمركية على الواردات، ومنح إعانات أو دعم للصادرات، وكل هذه الوسائل تهدف إلى زيادة الصادرات والحدِّ من الواردات مما يساعد في خفض عجز ميزان المدفوعات أو التخلص منه كلية. غير أنه لكي يحقق هذا الإجراء هدفه لابُدَّ من دراسة مرونة الطلب الخارجي على الصادرات ومرونة الطلب المحلي على الواردات، فضلاً عن مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي، ويجب أن تكون هذه المرونات مرتفعه لكي تحقق هذه السياسات هدفها في زيادة الصادرات والحد من الواردات، وبالتالي الإسهام في عجز ميزان المدفوعات.

(ج) التخطيط على المستوى القومي: حيث تساعد معرفة مرونة الطلب السعرية على السلع المختلفة في تقدير الطلب المستقبلي في ظل تغير أحد العوامل التي تؤثر في الطلب كما أنها تساعد في تجنيب إنشاء طاقات فائضة أو زائدة على الحاجة أو وجود عجز في إنتاج بعض السلع الإستراتيجية ، كما تستخدم في وضع السياسات الكفيلة بالتخلص من فائض العرض أو فائض الطلب في حالة وجود أي منهما في بعض السلع.

4-3-4- التمييز في الأثمان: حيث أنه لا يمكن للمنتج المحتكر أن يتبع سياسة التمييز في سعر بيع سلعته فيما بين الأسواق المختلفة، إلا إذا اختلفت مرونة الطلب السعرية عليها في هذه الأسواق.

4-3-5- تستخدم مرونة الطلب الدخلية في:

(أ) تصنيف السلع إلى سلع ضرورية وسلع كمالية أو ترفيهية، وتتوقف هذه التفرقة على مستوى دخل المستهلك والظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المحيطة، بحيث إنه إذا تغيرت تلك العوامل فإنه يكون من الممكن تحول السلع الكمالية إلى سلع ضرورية والعكس.

(ب) التعرف على السلوك الإنفاق: حيث إنه (مع زيادة الدخل يزداد الطلب على السلع الكمالية بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخل)، وبالتالي يزداد النصيب النسبي للإنفاق على السلع الكمالية من الدخل، بينما في حالة (السلع الضرورية يزداد الطلب عليها بنسبة أقل من نسبة الزيادة في الدخل)وبالتالي يقل النصيب النسبي للإنفاق على السلع الضرورية من الدخل.

4-3-6- تستخدم مرونة الطلب التقاطعية في:

(أ) تصنيف السلع إلى سلع بدائل لبعضها وتحديد درجة الإحلال بينها وبين بعضها بعض، وكذلك إلى سلع متكاملة وتحديد درجة الترابط والتكامل فيما بينها بعضها بعض.

(ب) تصنيف الصناعات: حيث تمثل مرونة الطلب التقاطعية أحد المعايير التي تستخدم لتصنيف الصناعات حيث إن السلع ذات مرونة الطلب التقاطعية المرتفعة تُعتبُر بدائل قريبة لبعضها وتدرج ضمن صناعة واحدة، والعكس صحيح.

(ج) تحديد درجة الاحتكار: حيث إنه في حالة وجود منتج واحد للسلعة وكلما كانت مرونة الطلب التقاطعية منخفضة وتقترب من الصفر، فإن هذا يؤخذ كمؤشر لتزايد درجة الاحتكار في السلعة، والعكس صحيح.

4 -4 مرونة العرض السعرية:

من دراستنا لقانون العرض، تبين لنا أن الكمية المعروضة من السلع والخدمات تزيد بزيادة سعرها وتنخفض بانخفاض سعرها (علاقة طردية)، إلا أن القانون لم يحدد الكمية التي تزيد أو تنقص نتيجة زيادة أو نقص السعر، أي:التأثير في الكمية المعروضة نتيجة للتغير في سعرها مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها، وهذا هو موضوع مرونة العرض.

تُعَّرفُ مرونة العرض بأنها درجة استجابة التغير في الكمية المعروضة أو الخدمة نتيجة التغير في سعرها.

ويمكن تعريفها من خلال القانون بأنها عبارة عن التغير النسبي في الكمية المعروضة نتيجة التغير النسبي في السعر مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، ويكتب القانون كالآتي:

$$\text{مرونة العرض السعرية} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المعروضة}}{\text{التغير النسبي في السعر}}$$

$$[ES] = \frac{\Delta\%Q}{\Delta\%P} = \frac{\Delta Q}{Q} \div \frac{\Delta P}{P} = \frac{\Delta Q}{P} \times \frac{P}{Q} = \frac{Q2\text{-}Q1/Q1}{P2\text{-}P1/P1}$$

حيث: Q: الكمية المعروضة

P: السعر

ΔQ: التغير النسبي في الكمية المعروضة

ΔP: التغير النسبي في السعر

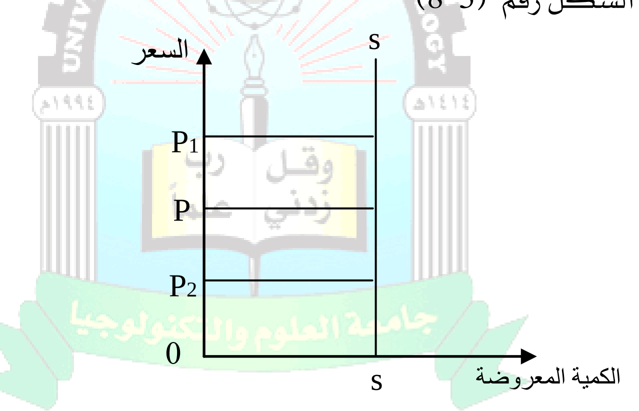
وتقرأ مرونة العرض كالآتي:

التغير النسبي في السعر لسلعة ما قدره (ΔP ٪)أدى إلى تغير نسبي في الكمية المعروضة لنفس السلعة قدره(ΔQ ٪) وتنحصر مرونة العرض بين الـ(صفر- ما لانهاية). حيث قيمة المرونة العددية تدل على مقدار النسبة المئوية للتغير الذي يحدث في الكمية المعروضة نتيجة التغير في سعرها بنسبة (1٪).

4-4-1- حالات مرونة العرض السعرية :

(أ) عرض عديم المرونة:

حيث تبلغ قيمة المرونة " صفر " وهذا يعني أن التغير النسبي في السعر لن يؤثر في الكمية المعروضة من السلعة أو الخدمة ،أي أن الكمية المعروضة من السلعة لا تستجيب لأي تغير يحدث في السعر ارتفاعا أو انخفاضا ، ويأخذ منحنى العرض في هذه الحالة " خطاً مستقيماً " عمودياً على المحور الأفقي، وموازياً المحور الرأسي كما في الشكل رقم (3-8)

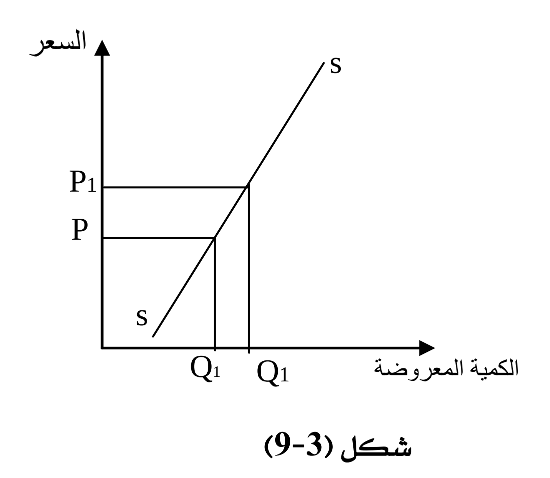


شكل (3-8)

ومن الشكل رقم (3-8) يلاحظ أن السعر عندما كان P فإن الكمية المعروضة Q، وبارتفاع السعر إلى P_1 فإن الكمية المعروضة بقيت على حالها ، كذلك بانخفاض السعر إلى P_2 فإن الكمية المعروضة أيضا كما هي Q.

(ب) عرض قليل المرونة (غير مرن):

قيمة المرونة أقل من الواحد الصحيح ($1 > Es$) وتفسير ذلك هو أن التغير النسبي في السعر يؤدي إلى تغير في الكمية المعروضة ولكن بنسبة أقل من نسبة التغير في السعر. كما يوضحه الشكل (3-9).

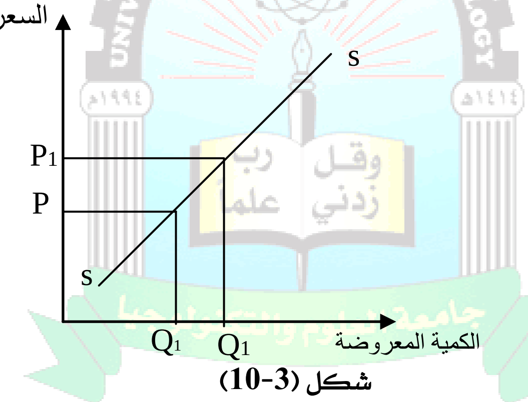


شكل (3-9)

ويلاحظ من الشكل السابق أن الكمية المعروضة Q عندما كان السعر P، وبتغير إلى P1 نجد أن الكمية تغيرت أيضا إلى Q1 ولكن نسبة تغير أقل من التغير الذي حدث في السعر.

(ج) عرض متكافئ المرونة:

قيمة المرونة = واحد صحيح، وهذا معناه أن التغير في السعر يؤدي إلى تغير في الكمية المعروضة بنفس النسبة كما يوضحه الشكل (3-10)

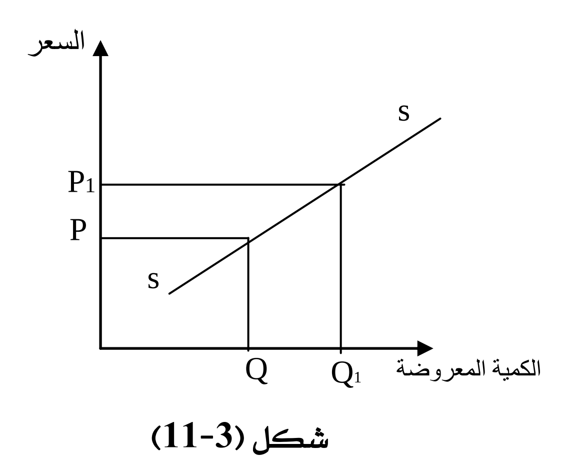


شكل (3-10)

ومن الشكل السابق نلاحظ أن منحنى العرض (متكافئ المرونة) يمثل بخط مستقيم يقطع امتداده نقطة التقاء المحور الأفقي بالمحور الرأسي حيث إنه عندما كان السعر P، كانت الكمية المعروضة Q وبزيادة السعر إلى P_1 فإن الكمية المعروضة زادت إلى Q_1 وبنفس نسبة الزيادة في السعر.

(د) عرض مرن (كبير المرونة):

قيمة المرونة أكبر من الواحد الصحيح ($1 < Es$). وتفسير ذلك هو أن التغير النسبي في السعر أدى إلى حدوث تغير نسبي في الكمية المعروضة أكبر منه، كما يوضحه الشكل (3-11):

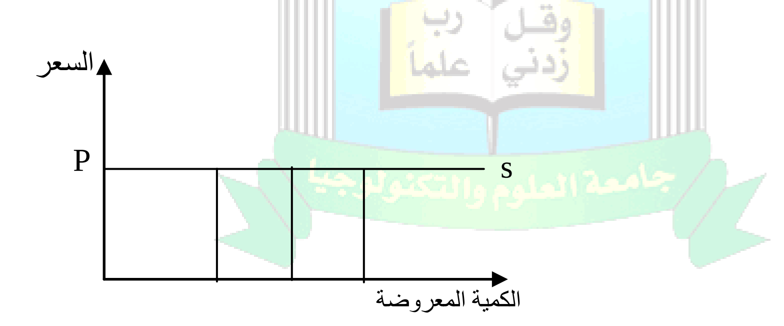


شكل (3-11)

ومن الشكل السابق يلاحظ أن منحنى العرض SS قليل الانحدار، وأن الكمية المعروضة Q عندما كان السعر P، وبتغير السعر إلى P_1 فإن الكمية المعروضة زادت إلى Q_1 ولكن بنسبة زيادة أكبر من نسبة الزيادة في السعر.

(هـ) عرض لا نهائي المرونة:

حيث قيمة المرونة يساوي (ما لانهاية)، ويأخذ منحنى العرض خطاً مستقيماً موازياً للمحور الأفقي عمودي على المحور الرأسي كما يوضحه الشكل (3-12)



شكل (3-12)

ومن الشكل السابق يلاحظ أن منحني العرض SS خطاً مستقيم حيث تمثل الكمية المعروضة على المحور الأفقي Q والسعر على المحور الرأسي P وعند زيادة الكمية إلى Q_2 فإن السعر لا يتغير أيضا، أي: أن تغير الكمية المعروضة لا يقابله تغير في السعر، ويقصد بذلك أن السعر " ثابت" والكمية المعروضة هي التي تتغير.

2-4-4 محددات مرونة العرض:

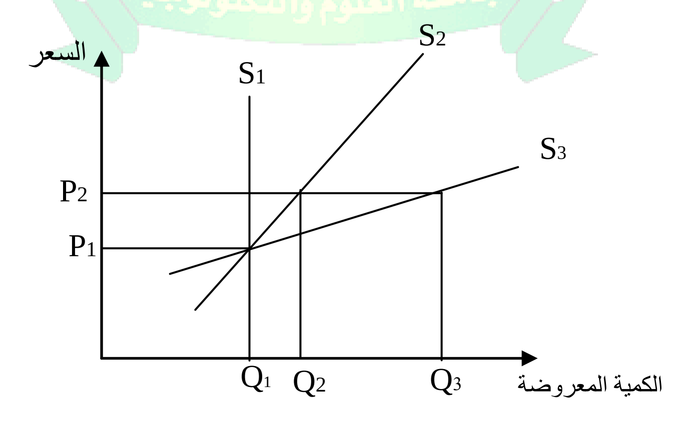
من أهم العوامل المحددة لمرونة العرض ما يأتي:

(أ) الزمن:

(فكلما زادت الفترة الزمنية زادت مرونة العرض). وتنقسم الفترة الزمنية في هذا الصدد إلى ثلاثة أنواع:

الفترة اللحظية: وهي فترة قصيرة جداً لا يمكن تغيير أي عوامل فيها بطريقة تمكننا من زيادة الإنتاج، ومن ثم الكمية المعروضة. ويكون عرض السلعة عديم المرونة مثل S_1 في الشكل (3-13) خلال هذه الفترة. فارتفاع أسعار الفواكه خلال فترة يوم قد لا يصاحبه زيادة في الكمية المعروضة من الفواكه خلال نفس اليوم خاصة إذا كان مكان التوزيع يبعد كثيرا عن مكان الإنتاج.

الفترة القصيرة: وهي التي يمكن تغيير بعض عناصر الإنتاج فيها، وإن كان لا يمكن تغيير البعض الآخر ومن ثم يمكن تغيير الكمية المنتجة، ومن ثم الكمية المعروضة من خلال تغيير كميات العناصر المتغيرة في ظل ما تسمح به طاقة عناصر الإنتاج الثابتة. وخلال هذه الفترة تكون مرونة العرض أكبر منها خلال الفترة اللحظية ويمثل S_2 بالشكل (3-13) منحنى عرض بالفترة القصيرة. ومن أمثلة ذلك عرض الفواكه خلال فترة أسبوع. فارتفاع سعر الفواكه خلال هذه الفترة يصاحبه زيادة الكمية المنتجة والمعروضة من خلال زيادة عدد العمال الذين يجنون الفواكه ويقومون بتعبئتها، وزيادة كمية العبوات، وزيادة وسائل النقل، وذلك في الحدود التي تسمح بها المساحة المزروعة فواكه، والتي تعتبر ثابتة في الأجل القصير.



شكل (3-13)

الفترة الطويلة: وهي الفترة التي يمكن فيها تغيير جميع عناصر الإنتاج. وتكون مرونة العرض خلال هذه الفترة أكبر منها خلال الفترة القصيرة. ويمثل S_3 في الشكل (3-13) منحنى عرض بالفترة الطويلة. ومن أمثلة ذلك عرض الفواكه خلال فترة 10 سنوات مثلا. فخلال هذه الفترة لا يمكن فقط زيادة عد العمال العاملين في مجال الزراعة وجني الفواكه، وإنما أيضاً يمكن زيادة المساحات المزروعة فواكه، أي: زيادة حجم مزارع الفواكه. وبالشكل (3-9) نجد أن ارتفاع السعر من (P_1 إلى P_2)لا يصاحبه أي زيادة في الكمية المعروضة في الفترة اللحظية، ويصاحبه زيادة الكمية المعروضة بالمقدار Q_2Q_1 في الفترة القصيرة، وزيادة بالمقدارQ_3Q_1 في الفترة الطويلة.

طبيعة العملية الإنتاجية:

يلاحظ أن العملية الإنتاجية لبعض السلع تستغرق ساعات، هذا حين أن العملية الإنتاجية لبعض السلع الأخرى قد تستغرق سنوات، فصناعة رغيف الخبز قد لا يستغرق ساعة، في حين أن إنتاج المطاط الطبيعي قد يحتاج إلى سبع سنوات حتى تنضج الشجرة. وعموما كلما قصرت مدة العملية الإنتاجية كلما زادت مرونة العرض والعكس صحيح، ولهذا السبب يلاحظ أن مرونة عرض السلع الصناعية أكبر من مرونة عرض السلع الزراعية.

الطاقة العاطلة:

كلما زادت نسبة الطاقة العاطلة زادت مرونة العرض خلال فترة زمنية معينة، ولذا فإن مرونة العرض في الصناعات التي يوجد لديها طاقات عاطلة يمكن تشغيلها، تكون أكبر من مرونة العرض في الصناعات التي تشغل طاقتها كاملا، وذلك في الفترة القصيرة.

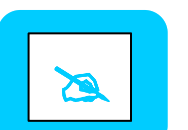
إمكانية التخزين:

كلما كانت كمية المخزون من السلعة كبيرة، كانت مرونة عرضها أكبر في الفترة القصيرة. وذلك فإن مرونة عرض السلع القابلة للتخزين كالحبوب والبقول تكون أكبر من مرونة عرض السلع غير قابلة للتخزين كالأسماك والخضروات الطازجة.

مرونة عرض عناصر الإنتاج:

كلما **كانت** عناصر الإنتاج التي تستخدم في إنتاج السلعة متوافرة بدرجة كبيرة ومن السهل تحريكها من أماكن تواجدها إلى أماكن استخدامها، كانت مرونة عرض السلعة أكبر، والعكس صحيح، ولهذا السبب فإن مرونة عرض السلع التي تعتمد على مدخلات متوافرة محلياً ربما تكون أكبر من مرونة عرض السلع التي تعتمد على مدخلات مستوردة، مع ثبات العوامل الأخرى.

4 -5 أمثلة تطبيقية على حساب معامل المرونة:



مثال 1: من البيانات الآتية احسب المرونة الدخلية للطلب:

الدخل(Y)	الطلب(Q)
100	90 وحدة
150	110 وحدة

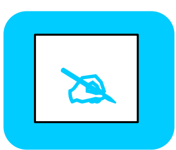
الحـل

$$\mu = \frac{Q2-Q1/Q1}{Y2-Y1/Y1} = \frac{110-90/90}{150-100/100} = \frac{20/90}{50/100} =$$

$$= \frac{2}{9} / \frac{5}{10} = = \frac{2}{9} \times \frac{2}{1} = \frac{4}{9}$$

نلاحظ أن المقياس موجب الإشارة للدلالة على العلاقة الطردية بين الطلب والدخل. وقيمة المقياس تدل على ضعف مرونة الطلب الدخلية، أي: أن الطلب على هذه السلعة ضعيف الاستجابة لتغير الدخل بين هذين المستويين.

مثال 2:



السلعة	A	B	C
سعر الوحدة	6	15	10
الكمية المشتراة	20	6	24

بعد التغير أصبحت البيانات كالآتي:

سعر الوحدة	4	-	-
الكمية المشتراة	30	10	18

المطلوب: أ- حساب مرونة التقاطع بين كل من السلعتين B ، C مع السلعةA.

ب- حساب مرونة الطلب السعرية للسلعة A.

الحـل:

أ-مرونة التقاطع بين B، A $= CEAB = \frac{(Q2-Q1/Q1)B}{(P2-P1/P1)A}$

$$= \frac{(10-15/15)B}{(4-6/6)A} = \frac{5/15}{2/6} = \frac{-1}{3} X \frac{-3}{1} = 1$$

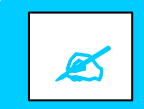
مرونة التقاطع بين C، A

$$CEAC = \frac{(18-24/24)}{(4-6/6)} = \frac{-6/24}{-2/6} = \frac{-1/4}{-1/3} = \frac{1}{4} \times \frac{3}{1} = \frac{3}{4} = 0.75$$

ب-مرونة الطلب السعرية للسلعة A $= Ed = \frac{Q2-Q1/Q1}{P2-P1/P1}$

$$= \frac{30-20/20}{4-6/6} = \frac{10/20}{-2/6} = \frac{1}{2} \times \frac{-3}{1} = -1.5$$

مثال 3:



تبين الأرقام الآتية أسعار سلع والمشتريات منها خلال فترة زمنية معينة كما يأتي:

السلعة	سعر الكيلو(ريال)	الكمية المشتراة (كيلو)
A	9	45
B	25	56
C	12	95

وإذا علمت أنه كنتيجة لانخفاض سعر الكيلو من السلعة إلى 7 ريالات زاد الطلب عليها إلى 62 كيلو كما زادت الكمية المشتراة من السلعة B إلى 65 كيلو ونقصت المشتريات من السلعة C إلى 75 كيلو.

أ- أحسب مرونة التقاطع بين A وكل من السلعتين B ، C.

ب- وصف طبيعة العلاقة بين كل من السلعة A والسلعتين B، C.

مرونة التقاطع بين A، B = $= CEAB = \frac{(Q2-Q1/Q1)B}{(P2-P1/P1)A}$

$$= \frac{(65-56/56)B}{(7-9/9)A} = \frac{9/56}{-2/9} = \frac{9}{56} \times \frac{9}{-2} = -0.72$$

تـدل إشـارة قيمـة المرونـة التقاطعيـة علـى أن السـلعتين متكـاملتين، وقيمـة المرونـة تـدل علـى مرونـة ضعيفة.

مرونة التقاطع بين A ، C.

$$CECA = \frac{(75-95/95)C}{(7-9/9)A} = \frac{-20/95}{-2/9} = \frac{20}{95} \times \frac{9}{2} = 0.95$$

تدل إشارة المقياس على أن السلعتين متبادلتان، وقيمة المقياس تدل على مرونة ضعيفة ولكنها قريبة من أن تصبح مرونة متكافئة.

4 -6 -تطبيق على مرونة العرض والطلب :

فرض ضريبة على الإنتاج :

فرض ضريبة على الإنتاج :

فيما يأتي نقوم بدراسة آثار فرض ضريبة إنتاج على توازن السوق التنافسية، وسنفترض أن الضريبة تفرض على أساس مبلغ معين على كل وحدة من وحدات الإنتاج بغض النظر عن السعر في هذه الحالة(عند فرض الضريبة النوعية)، تظل حالة الطلب على ما كانت عليه، بينما يتغير العرض . فلكي يحصل المنتجون على نفس السعر الذي اعتادوا الحصول عليه قبل فرض الضريبة على كل وحدة، فإن منحنى العرض سينتقل إلى أعلى بنفس مقدار الضريبة.

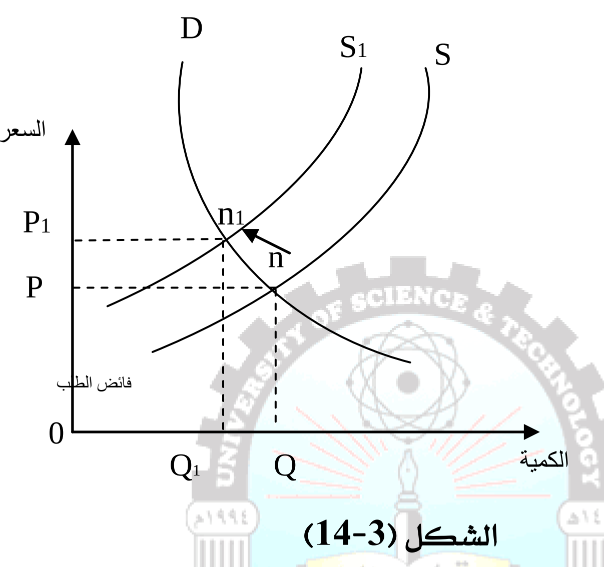
والسؤال هو ماذا يحدث لسعر التوازن؟ وكيف يتوزع عبء الضريبة بين المنتج، والمستهلك؟

طالما نفترض أن منحنى الطلب ينحدر من أعلى لأسفل ومنحنى العرض يرتفع من أسفل لأعلى، (فإن فرض الضريبة يؤدى إلى ارتفاع السعر الذي يدفعه المستهلكون وتقليل السعر الذي يحصل عليه المنتجون)، (ويتحدد عبء الضريبة على المستهلك بالمقدار الذي ارتفع به السعر عما كان يدفعه قبل الضريبة كما يتحدد عِبؤُها على المنتج بالمقدار الذي انخفض به السعر الذي يحصل عليه عن ذلك الذي كان يحصل عليه قبل فرض الضريبة).

ويتضح من الشكل (3-14) أثر فرض الضريبة على التوازن. لنفرض أن منحنى الطلب D يمثل طلب المستهلكين على البنزين، بينما يمثل منحنى العرض S العرض المبدئي من البنزين قبل فرض الضريبة النوعية ، عند تقاطع منحنيا الطلب، والعرض، يتحدد التوازن عند النقطة n إذ السعر P. والكمية Q.

دعنا نتصور فرض ضريبة نوعية قدرها T على كل جالون بنزين يتم بيعه، ويتم توريد حصيلتها للحكومة، سيترتب على دفع الضريبة انتقال منحنى العرض إلى اليسار إلي S_1 (نقص العرض) بنفس مقدراً الضريبة (T) على كل، وحدة.

يلاحظ عدم تغير الطلب إذ لا يهتم المستهلك بالنسبة التي يحصل عليها المنتج أو الحكومة من سعر الجالون ويترتب على ذلك وجود فائض طلب عند السعر P . يؤدي إلى رفع السعر إلى P_1 ونقص الكمية إلى Q_1 .

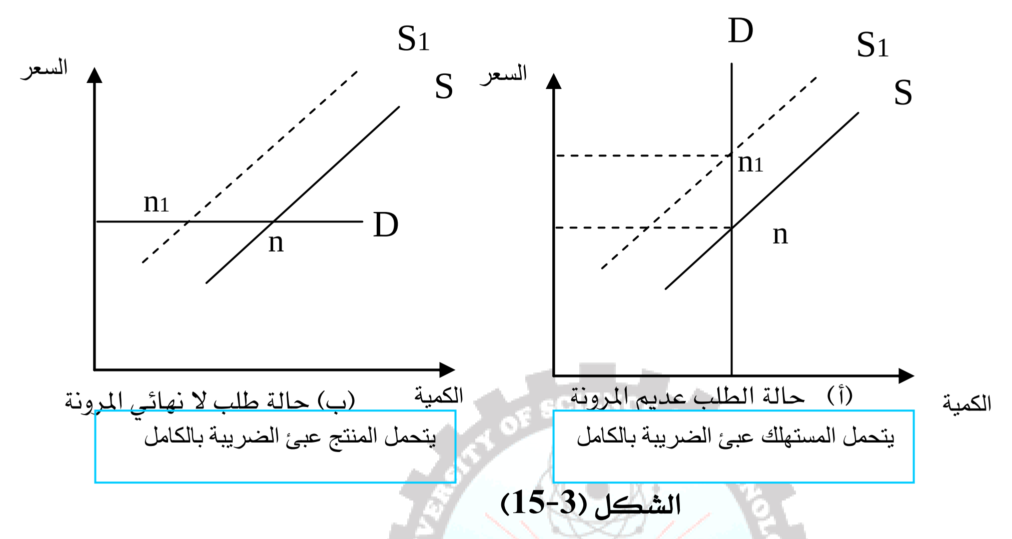


الشكل (3-14)

كما يلاحظ ارتفاع السعر من p إلى P_1 بمقدار أقل من الضريبة (T) والتي تساوي (Tb)، وهكذا يتحمل المستهلكون جزءاً من الضريبة يمثل بالارتفاع في السعر P_N إلى P_1، والذي يعادل المسافة Ta بينما تحمل المنتجون باقي مقدار الضريبة في شكل انخفاض السعر الذي يعادل المقدار ab .

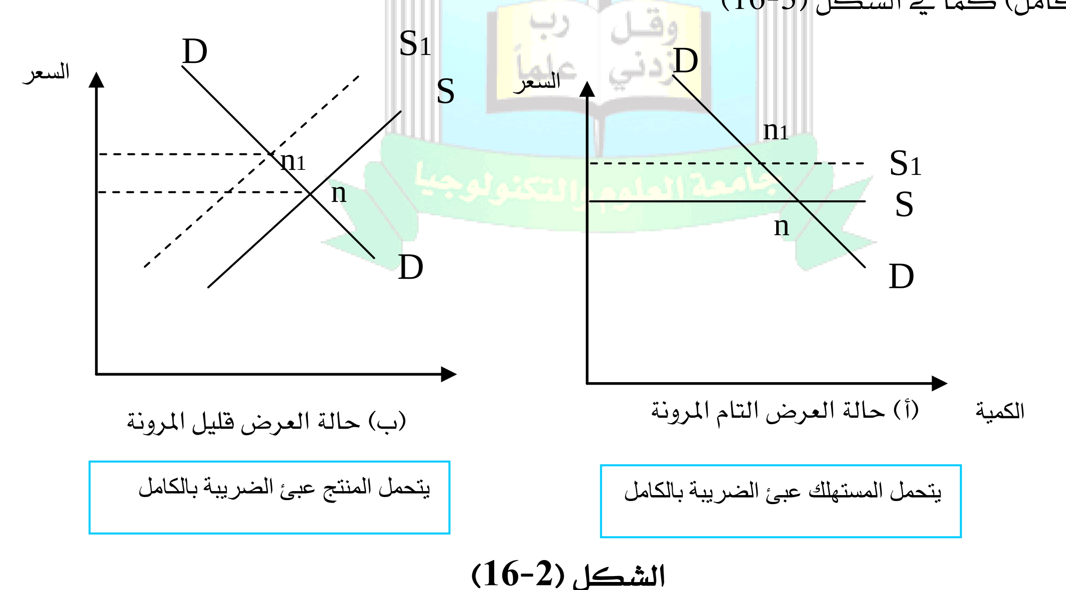
وسيتوقف نسبة ما يتحمله المستهلك أو المنتج من عبء الضريبة على مرونات الطلب والعرض فكلما كان (الطلب قليل المرونة ، زادت نسبة ما يتحمله المستهلك وقل ما يتحمله المنتج من فرض ضريبة معينة ، في ظل منحنى عرض معين) . وعندما يكون (الطلب عديم المرونة يتحمل المستهلك عبء الضريبة بالكامل) ، بينما يتحملها

(المنتج بالكامل عندما يكون الطلب لا نهائي أو تام المرونة) كما يتضح في الشكل (3-15)



الشكل (3-15)

(وبالمثل فكلما زادت مرونة العرض، في ظل منحنى طلب معين، قل ما يتحمله المنتج وزاد ما يتحمله المستهلك من عبء الضريبة). فعندما يكون(العرض لا نهائي المرونة يتحمل المستهلك عبء الضريبة بالكامل) كما في الشكل (3-16)



الشكل (2-16)

5- ملخص الوحدة:

1- تختلف مرونة الطلب السعرية من سلعة لأخرى، ويتوقف معامل تلك المرونة على المحددات المختلفة لها ، من أهمها مدى أهمية السلعة وتوافر بدائل لها ومدى تكاملها مع غيرها من السلع .

2- التغيرات في الإيراد الكلي للمنشأة يرتبط بالتغير في السعر ومدى مرونة الطلب على السلع المنتجة .

3- يمكن الاستفادة في الواقع العملي من تقدير معاملات مرونة الطلب في رسم السياسات السعرية الخاصة بالمشروعات وفي السياسة الضريبية .

4- تختلف مرونة عرض السلع الزراعية عن مرونة عرض السلع الصناعية حيث تتسم السلع الزراعية بضعف مرونة عرضها لبطءِ استجابتها في المدى القصير للتغيرات السعرية .

5- يؤدي التغير في سعر السلعة إلى تغير الإنفاق عليها وفقاً لمرونة الطلب السعرية.

6- يمكن الاستفادة من تقدير معاملات مرونة الطلب السعرية في التفرقة بين السلع الضرورية والسلع غير الضرورية من خلال قيمة معامل المرونة.

7- يمكن الاستفادة من تقدير معاملات مرونة التقاطع في معرفة علاقة التنافس أو التكامل بين السلع أو استقلالية السلع من خلال إشارة معامل مرونة التقاطع.

8- يمكن الاستفادة من تقدير معاملات مرونة الطلب الدخلية في التفرقة بين السلع العادية والسلع الدنيا والسلع الكمالية من خلال قيمة معامل مرونة الطلب الدخلية.

6- قائمة المصطلحات:

المرونة: هي درجة استجابة التغييرات التي تحدث في المتغيرات المستقلة للتغييرات التي تحدث في المتغير التابع.

مرونة الطلب السعرية: هي مدى استجابة الكمية المشتراة من السلعة للتغييرات التي تطرأ على سعرها.

مرونة الطلب التقاطعية: هي مدى استجابة الكمية المشتراة من السلعة للتغييرات التي تطرأ على سعر سلعة أخرى.

مرونة الطلب الدخلية: هي مدى استجابة الكمية المشتراة من السلعة للتغييرات التي تحدث على دخول المستهلكين.

7- التعيينات :

1- إذا حدث ارتفاع في أسعار اللحوم الحمراء والأرز والخبز والملح تخيل ماذا يحدث لنمط الاستهلاك الخاص بك من تلك السلع؟ وما علاقته باستهلاكك من السلع الأخرى؟ بمَ تفسر اختلاف درجة تأثرك بارتفاع تلك الأسعار من سلعة لأخرى، وما العوامل التي لو أتيحت لك تقلل من درجة تأثير تغير تلك الأسعار على رفاهيتك أو إشباعك، في رأيك؟

2- إذا تضاعف دخلك الشهري تخيل درجة استجابة استهلاكك من مختلف السلع لتلك الزيادة في الدخل. ضع قائمة بأولوية السلع التي سوف يزداد استهلاكك لها ومبرراتك لذلك.

8- التقييم الذاتي:

8 -1 الأسئلة المقالية:

1- وضح كيف يستفاد من مرونة الطلب السعرية ومرونة الطلب الدخلية والمرونة التقاطعية في اتخاذ القرارات الاقتصادية في الحياة العملية.

2- وضح كيف يستفاد من معرفة معاملات مرونة الطلب السعرية فى التوقع بالإيراد الكلى للمنشأة.

3- اذكر العوامل التي من شأنها زيادة مرونة عرض سلعة معينة.

4- وضح محددات مرونة الطلب السعرية وكيفية تأثيرها على مرونة السلعة.

5- وضح محددات مرونة العرض وكيفية تأثيرها على المعروض من السلعة.

8 -2 الأسئلة الموضوعية:

أولاً: اخترْ الإجابة الصحيحة مما يأتي:

(1) السلع الضرورية معامل مرونتها :

(أ) أكبر من الواحد. (ب) أقل من الواحد .

(ج) يساوي الواحد. (د) يساوى ما لانهاية.

(2) تقيس مرونة التقاطع الاستجابة النسبية في الكمية المطلوبة من سلعة معينة عند تغير :

(أ) سعر سلعة أخرى. (ب) ذوق المستهلك .

(ج) دخل المستهلك. (د) سعر السلعة موضع الدراسة .

(3) من تقدير معامل مرونة التقاطع يمكن الحكم على العلاقة بين سلعتين أنهما بدائل استهلاكية لبعضهما إذا كانت قيمة معامل المرونة :

(أ) سالبة. (ب) موجبة. (ج) صفر.

(4) يعتبر عرض السلعة مرن إذا كان معامل مرونتها :

(أ) اكبر من الواحد. (ب) أقل من الواحد .

(ج) يساوى الصفر . (د) يساوي ما لانهاية.

(5) من تقدير معامل مرونة الطلب الدخلية تعتبر السلعة ضرورية للمستهلك إذا كان معامل مرونتها :

(أ) أكبر من الواحد. (ب) أقل من الواحد .

(ج) يساوى الواحد. (د) يساوى الصفر .

(6) من تقدير معامل مرونة الطلب الدخلية تعتبر السلعة دنيا (أي رديئة) إذا كان معامل مرونتها :

(أ) أكبر من الواحد. (ب) أقل من الواحد .

(ج) يساوى الصفر . (د) أقل من صفر أي سالب الإشارة.

(7) من شكل منحنى طلب السوق يلاحظ أنه :

(أ) أكثر انحداراً من منحنى طلب المستهلك الفرد.

(ب) مساوي في الميل لمنحنى طلب المستهلك الفرد.

(جـ) أقل انحداراً من منحنى طلب المستهلك الفرد.

(8) السوق قد يكون:

(أ) مكان محدد. (ب) مجالاً معيناً. (جـ) كلاً من أ ، ب.

(9) محددات طلب السوق :

(أ) لا تختلف عن محددات طلب المستهلك الفرد.

(ب) هي نفسها محددات طلب المستهلك مع عدم وجود تأثير للبعض منها في حالة طلب السوق.

(جـ) هي نفسها محددات طلب المستهلك الفرد مضافاً إليها بعض المحددات التي يظهر أثرها على مستوى طلب السوق.

ثانياً: أسئلة الصواب والخطأ :

وضح كلمة صحيح أو خطأ بعد كل العبارات الآتية مع ذكر السبب إذا كانت الإجابة خاطئة:

(1) تختلف مرونة الطلب السعرية من نقطة لأخرى على منحنى الطلب الخطي سالب الميل وتزداد مع ارتفاع السعر ( )

(2) تقيس مرونة النقطة المرونة بين نقطتين على منحنى الطلب، وذلك عندما تكون التغيرات النسبية في السعر محسوسة ( )

(3) يزداد إنفاق المستهلكين على السلعة في حالة انخفاض السعر إذا كان الطلب غير مرن ( )

(4) مرونة العرض إشارتها سالبة في معظم الحالات ( )

(5) إذا كانت نسبة الزيادة في الكمية المطلوبة من سلعة ما أقل من نسبة الانخفاض في سعرها يكون معامل المرونة السعرية للطلب أقل من الواحد الصحيح. ( )

(6) تدل المرونة الدخلية السالبة للطلب على سلعة ما أنه عندما ينخفض الدخل فإن الكمية المشتراه من السلعة تزداد ( )

(7) إذا لم تتغير الكمية المشتراة من سلعة ما عندما تتغير سعر سلعة أخرى تكون المرونة التقاطعية للطلب بينهما مساوية للواحد الصحيح . ( )

(8) المرونة السعرية للطلب والمرونة السعرية للعرض تقيس تحركا على طول المنحنى دون انتقال المنحنى . ( )

(9) يستفاد من تقدير معامل مرونة الطلب السعرية في اتخاذ قرارات فرض الضريبة على السلع . ( )

(10) تستخدم مرونة الطلب السعرية في تصنيف السلع إلى ضرورية وكمالية( )

8 -3 إجابة الأسئلة الموضوعية:

(أ) إجابة أسئلة الاختيار من متعدد :

إجابة السؤال الأول (ب)، إجابة السؤال الثاني (أ)،

إجابة السؤال الثالث(ب)، إجابة السؤال الرابع (أ)،

إجابة السؤال الخامس (أ)، إجابة السؤال السادس (د)

إجابة السؤال السابع (أ)، إجابة السؤال الثامن (جـ)

إجابة السؤال التاسع (جـ)

(ب) إجابة أسئلة الصواب والخطأ

رقم السؤال	الإجابة	سبب خطأ الإجابة
1	صحيحة	ـــــــــ
2	خطأ	لأن هذا هو تعريف مرونة القوس.
3	خطأ	ذلك يتم في حالة الطلب المرن .
4	خطأ	مرونة العرض في معظم الحالات تقيس علاقة طردية.
5	صحيحة	ـــــــــ
6	خطأ	لأنها تدل على أن الكمية المشتراة تتناقص .
7	خطأ	لأنها تدل على السلع المستقلة التي معامل مرونتها صفر.
8	صحيحة	ـــــــــ
9	صحيحة	ـــــــــ
10	خطأ	لأن ذلك التصنيف يستند إلى المرونة الدخلية.

9- مراجع الوحدة:

1- دومنيك سلفاتور، نظرية اقتصاديات الوحدة، سلسلة ملخصات شوم، دار ماكجروهيل للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1974.

2- صلاح وهيب عبد الغني ، علم الاقتصاد ، مكتبة عين شمس القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2002

3- عفاف عبد الجبار سعيد ، مجيد على حسن ، مقدمة في التحليل الاقتصادي الجزئي ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية ، عمان ، الأردن ، 2004 .

4- محمد محروس إسماعيل ، أحمد رمضان نعمة الله، مبادئ علم الاقتصاد الجزئي ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية 1994 .

5- Henderson and Quintet , Micro economic Theory , Mcgraw Hill Book co , New York , 1965 .

4 الوحدة الرابعة

نظرية سلوك المستهلك


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
وقل رب زدني علماً
١٩٩٤م
١٤١٤هـ
جامعة العلوم والتكنولوجيا

محتويات الوحدة

1- تمهيد :

يعتبر إشباع حاجات المستهلك أحد جوانب المشكلة الاقتصادية التي سبق أن أوضحناها في الوحدات السابقة، وقد تطور الفكر الاقتصادي في كيفية تفسيره لسلوك المستهلك عند اتخاذ قراراته لإشباع احتياجاته من مختلف السلع والخدمات، وسوف تتناول هذه الوحدة استعراضاً لكيفية تفسير رواد الفكر الاقتصادي الأوائل لهذا السلوك تحت ما يسمي بالنظرية الكلاسيكية أو التقليدية لسلوك المستهلك والتي بنيت على نظرية المنفعة من خلالها يمكن توضيح أنواع المنفعة المكتسبة للمستهلك، وقانون تناقص المنفعة الحدية، يلي ذلك استعراض للنظرية الحديثة لسلوك المستهلك، وهي ما يطلق عليها اسم نظرية منحنيات السواء، والتي من خلالها سيتم استعراض تعريفات منحنيات السواء وخصائصها وكيفية تفسيرها لسلوك المستهلك في إشباع احتياجاته من السلع والخدمات.

وسوف تتناول هذه الوحدة تعريف المنفعة وأنواعها والتعريف بقانون تناقص المنفعة الحدية والفروض الحدية والفروض الواجب توافرها لانطباقه، وهي الأسس التي استندت إليها نظرية المنفعة لتفسير سلوك المستهلك بالإضافة إلى الفروض التي افترضتها تلك النظرية، وهي بسبيل تفسير سلوك المستهلك، يلي ذلك استعراض لمنحنيات السواء وخصائصها والمعدل الحدي للاستبدال بين سلعتين وهي الأساس الذي استندت إليه نظرية منحنيات السواء في تفسيرها لسلوك المستهلك.

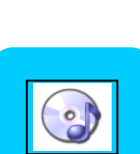
2- أهداف الوحدة :

تستهدف هذه الوحدة ما يأتي:

1. التعريف بالأسس الاقتصادية لسلوك المستهلك التي استندت إليها كل من نظرية المنفعة التقليدية والنظرية الحديثة للمنفعة (نظرية منحنيات السواء).
2. إكساب الطالب مهارة التفسير الاقتصادي لسلوك المستهلك في ظل فروض نظريات سلوك المستهلك.
3. توضيح كيفية اتخاذ قرار المستهلك بتحديد الكميات التي يستهلكها في حدود إمكانياته المتاحة.
4. إكساب الطالب مهارة تحديد أفضل منفعة للمستهلك في ظل ميزانيته المحددة له.



3- مصادر التعلم الخاصة بالوحدة :



يمكن للطالب تحقيق هذه الأهداف من خلال :

1- قراءته للمادة العلمية الموجودة بالكتاب المقرر أو الاطلاع على المراجع الواردة في الكتاب المقرر.

2- إطلاعه على المحاضرات العلمية الموجودة في موقع المادة على نظام LMS لموقع الجامعة .

3- مشاركته في غرف الدردشة مع زملائه وأستاذ المادة في المواعيد المحددة بالموقع .

4- إطلاعه على المادة العلمية الموجودة على C D المصاحب للكتاب المقرر.

4- المحتوى الدراسي للوحدة :

4 -1 نظريات تفسير سلوك المستهلك:

تستند دراسة سلوك المستهلك الفردي التي سوف نتعرض إليها إلى نظريتين رئيستين هما: النظرية الكلاسيكية (نظرية المنفعة) أو التحليل الحدي، ونظرية منحنيات السواء (النظرية الحديثة).

4-1-1 النظرية الكلاسيكية السلوك المستهلك (نظرية المنفعة الحديه):

تستند نظرية المنفعة إلى أن طلب المستهلك على السلع والخدمات يُعزى إلى حاجته لهذه السلع والخدمات، والحاجة هي شعور بالحرمان يدفع الفرد إلى السعي للحصول على السلعة أو الخدمة التي تمكنه من إشباع تلك الحاجة، وقدرة السلعة على إشباع حاجة الفرد هي ما يطلق عليه المنفعة، وهناك صلة وثيقة بين ما نسميه في الاقتصاد (الحاجات والرغبات والإشباع والسلع) من ناحية وبين (المنفعة) من ناحية أخرى فالحاجات عبارة عن تلهف عقلي (سيكولوجي) وفسيولوجي للظفر بألوان معينة من اللذة، أما الرغبات فتذكر حول شيءٍ معين أو أشياء معروفة، ولذا تتضمن عنصراً عقلياً وهذه الأشياء المعينة هي في أغلب الحالات أشياء مادية تطلق عليها (السلع) فإذا حققنا رغبة أو رغبات عن طريق استهلاك السلع والخدمات فسنصل إلى حالة عقلية نسميها (الإشباع)، ونقيسها عن طريق المنفعة.

وتشير النظرية الكلاسيكية(إلى أنه يترتب على استهلاك الفرد لوحدات متتالية من سلعة معينة اكتسابه إشباعاً لقدر معين من المنفعة)، ويطلق اصطلاح المنفعة الكلية (على إجمالي القدر من الإشباع الناشئ عن استهلاك الفرد لكميات مختلفة من سلعة ما لكل وحدة زمنية.) ومن الطبيعي أن يزداد القدر الكلي للإشباع أي: المنفعة الكلية، بازدياد الوحدات المستهلكة من أية سلعة حتى يبلغ المستهلك حد الإشباع الكامل الذي يتأتى عندما يصبح المستهلك غير قادر على استهلاك المزيد من وحدات هذه السلعة. بمعنى آخر فإن الإشباع الكامل (هو ذلك المستوى من الإشباع الذي لا يترتب عنده على استهلاك الفرد لمزيد من وحدات السلعة أي ازدياد في منفعته الكلية)، بل بالعكس فقد يترتب على إجبار فرد بلغ حد الإشباع الكامل على استهلاك مزيد من وحدات السلعة شعور الفرد بالضرر، مما قد يترتب عليه تناقص منفعته الكلية.

وتأسيساً على ما سبق فإن المستهلك يطلب سلعة معينة لأن استهلاكها يؤدي إلى حصوله على منفعة معينة، وهذه المنفعة تتناقص بزيادة المقدار المستخدم من هذه السلعة. بمعنى (أن مقدار المنفعة التي يحصل عليها المستهلك من حصوله على وحدة من سلعة معينة تكون أقل من مقدار المنفعة التي

يحصل عليها المستهلك من حصوله على وحدة سابقه من نفس السلعة)، وهذا ما يطلق عليه ظاهرة تناقص المنفعة.

وهذا التحليل يقوم جوهره على ظاهرة سيكولوجية، تلقي الضوء على سلوك المستهلك، ويقوم على أساس أن حاجات المستهلك قابلة للإشباع، وأن وسائل إشباع هذه الحاجات الإنسانية، والتي تتمثل في السلع والخدمات، والتي تكون نافعة بقدر ما تشبع من حاجات إنسانية، وأن الحاجة إلى سلعة معينة تتناقص تدريجياً في حدتها كلما تلقت قدرا من الإشباع، وقبل أن نتطرق إلى تفصيل هذا التحليل ينبغي أن نشير إلى المفاهيم المهمة بهذا الصدد ومن أهمها ما يأتي:

المنفعة :

ونعنى بها قدرة الشيء (سلعة أو خدمة) على إشباع حاجة ما من الحاجات الإنسانية، فهي إذن شعور شخصي.

المنفعة الكلية :

وهي تشير إلى المقدار الكلي من الإشباع الذي يتحصل عليه المستهلك الفردي من استهلاك وحدات متعددة من سلعة معينة في فترة زمنية معينة.

المنفعة الحدية :

وتعرف بأنها مقدار الإضافة أو النقص إلى المنفعة الكلية أو منها، الناتج عن تغير الكمية المستهلكة من سلعة معينة بوحدة إضافية واحدة في وحدة زمنية معينة، أو هي بتعبير آخر منفعة الوحدة الأخيرة المستهلكة.

العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة المستهلكة:

ومن الواضح من هذا التعريف، أن المنفعة الحدية تتوقف على معدل تغير المنفعة الكلية، فإذا ما كانت المنفعة الكلية تتزايد بزيادة عدد الوحدات المستهلكة، فإن المنفعة الحدية تكون موجبة، أما إذا كانت المنفعة الكلية متناقصة بزيادة عدد الوحدات المستهلكة (بعد نقطة التشبع)، فإن المنفعة الحدية تكون سالبة.

ومن الجدير بالذكر أنه قد جري نقاش طويل بين الاقتصاديين بخصوص إمكانية قياس المنفعة، وهي مسألة شخصية تختلف من شخص لآخر، وليست موضوعية. ولكن التحليل المعروض هنا لا يتطلب في الواقع قياساً للمنفعة، ولكنه يتطلب أن يميز المستهلك بين كميات أكبر وكميات أقل من المنفعة فحسب سواء بالنسبة لسلعة واحدة أو أكثر من سلعة .

أنواع المنفعة :

بالإضافة إلى ما سبق ذكره (المنفعة الكلية و المنفعة الحدية) هناك المنفعة المبدئية ومنفعة الصفر والمنفعة السالبة.

المنفعة المبدئية: ونعني بها منفعة الوحدة الأولى المستهلكة، وأمَّا **المنفعة الصفرية** فهي تلك المنفعة التي تظهر حينما لا يؤدي استهلاك وحدة معينة من السلعة إلى أي إضافة إلى المنفعة الكلية،

والمنفعة السالبة: تظهر عندما يزيد استهلاك السلعة عن نقطة التشبع، بحيث يؤدي زيادة استهلاك الوحدات من السلعة إلى نقيض المنفعة أو الضرر.

4-1-2 قانون تناقص المنفعة الحدية :

ينص هذا القانون على أنه (إذا استهلكت وحدات متتالية ومماثلة من سلعة معينة، فإن المنفعة الحدية لهذه الوحدات المستهلكة تتناقص باستمرار)، وهناك شروط لا بد من توافرها لانطباق هذا القانون، وتعد بمثابة افتراضات لتمام انطباقه:

أ- أن النظام الاقتصادي هو النظام الرأسمالي الحر الذي تتوافر فيه حرية المستهلك لاختيار كميات السلعة أو السلع المختلفة كما تتوافر فيه حرية إنتاج هذه السلع

ب- أن المستهلك رشيد بمعنى: أنه يتصرف بطريقة اقتصادية (عقلانية) وهو تبعاً لذلك يسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الإشباع في حدود إمكانياته.

ج- أن المنفعة المكتسبة من استهلاك كمية من أي سلعة أو خدمة يمكن قياسها عددياً بوحدات يطلق عليها (وحدات المنفعة).

د- أن وحدات السلعة يجب أن تكون مستخدمة في إشباع رغبة معينة وليس رغبات متعددة (وحدة الغرض أو وحدة الاستعمال)؛ وذلك لكي لا تعد هذه الوحدات المختلفة بمثابة عدة سلع في الواقع،

ه- تماثل وتجانس وحدات السلعة المستخدمة: حيث يمكن إحلال أي وحدة محل الأخرى تماماً فتكون بدائل تامة، حتى تتناقص المنافع لمجرد زيادة عدد الوحدات المستهلكة وليس لسبب آخر.

و- التتابع المستمر في استهلاك وحدات السلعة، أو بمعنى آخر افتراض وحدة زمنية معينة يتم فيها هذا التتابع دون انقضاء فترة طويلة بين الوحدة والأخرى. وذلك لأن الحاجات متجددة، وأن تغيير الرغبة أو الحاجة يدعو إلى حساب المنفعة الحدية من جديد.

ز- وحدة الظروف التي تستهلك فيها السلعة المعينة حتى لا يؤدي اختلافها إلى ظهور ميول أو نمط جديدة، وهذا الفرض يتضمن أيضا افتراض عدم تغير

أذواق وميول المستهلك.

الاستثناءات على قانون تناقص المنفعة الحدية :

- المجموعات النادرة من السلع مثل التحف والحلي والمجوهرات، ...الخ حيث تزيد المتعة بزيادة اقتنائها،
- الأشخاص غير العاديين كالبخلاء والمدمنين، ...الخ
- العلم والمعرفة حيث يطلب المرء دائما الاستزادة منها.
- النقود حيث تتحكم في تشكيلة لا حد لها من السلع والخدمات حتى لا يوجد حد لرغبة أو حاجة الفرد إليها.

4-1-3 مثال افتراضي على نظرية المنفعة :

ويبين جدول (4 ـ 1) مثالاً افتراضياً لوحدات متتابعة لكل وحدة زمنية من السلعة (A) أعطيت لمستهلك، ويتبين من أرقام ذلك الجدول أن حصول المستهلك على وحدة واحدة من السلعة (A) يترتب عليه إشباع قدره 25 وحدة تزداد إلى 45 وحدة إذا ما أعطي ذلك المستهلك وحدتين من السلعة (A) بينما يبلغ الإشباع الكلي 87 وحدة عندما يعطي ذلك المستهلك 5 وحدات من (A) وهكذا، ولقد جري توقيع بيانات ذلك الجدول في الشكل (4-1) حيث يبين المحور الأفقي استهلاك الفرد من السلعة (A) لكل وحدة زمنية بينما يبين المحور الرأسي الإشباع الكلي الذي يحققه المستهلك، ويتضح من الشكل أن المستهلك قد بلغ حد الإشباع الكامل عند استهلاكه لكمية قدرها عشر وحدات من السلعة (A) لكل وحدة زمنية.

جدول (4-1) المنفعة الكلية والحدية للسلعة A

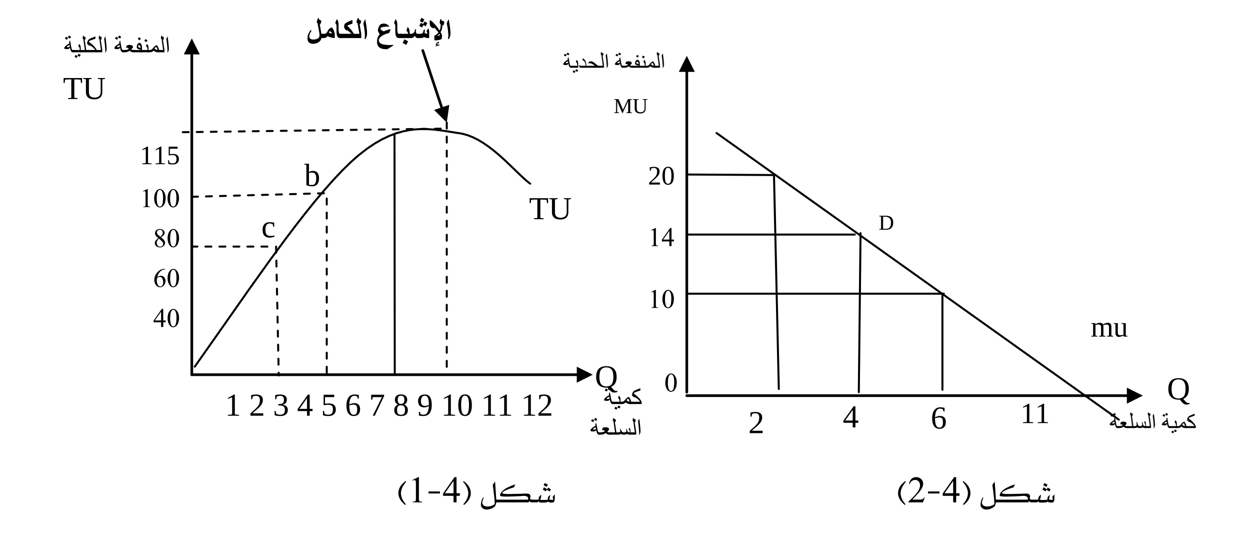
وحدات السلعة (Q)	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
المنفعة الكلية (TU)	25	45	61	75	87	97	105	110	113	115	115	113
المنفعة الحدية (MU)	25	20	16	14	12	10	8	5	3	2	صفر	2-

أما المنفعة الحدية والتي تعرف ((بأنها الزيادة في المنفعة الكلية الناشئة عن ازدياد عدد الوحدات المستهلكة من السلعة وحدة واحدة لكل وحدة زمنية))، فبالرجوع إلى جدول (4-1) يتبين ما يأتي:

(أ) مثلا يتبين أن ازدياد الكمية من 5 إلى 6 وحدات لكل وحدة زمنية ترتب عليه ازدياد المنفعة الكلية من 87 إلى 97 وحدة، وعليه فإن الوحدة السادسة من السلعة (A) قد أضافت لإشباع المستهلك قدرا يبلغ 10 وحدات، وعليه فالمنفعة الحدية للوحدة السادسة تكون 10 وحدات، وكذلك فبزيادة الكمية المستهلكة من السلعة (A) إلى 7 وحدات يزداد الإشباع الكلي من 97 إلى 105 ، وعليه فإن المنفعة الحدية للوحدة السابعة تبلغ 8 وحدات وهكذا، يوضح شكل (4 . 1) أيضا كيفية حساب المنفعة الحدية بيانيا ، فإذا ما كان مستهلكا لخمس وحدات من السلعة (A) وازداد استهلاكه إلى 6 وحدات فإن منفعة الكلية ستزداد من 87 إلى 97 وحدة أو من (m_1) إلى (m'_1)، وعليه فإن المنفعة الحدية للوحدة السادسة ($m'_1 - m_1$) وبمعنى آخر: فالمنفعة الحدية للوحدة السادسة بصفة تقريبية في ميل منحنى المنفعة الكلية بين النقطتين (c)،(b).

وتتوقف قيمة المنفعة الحدية على طبيعة منحنى المنفعة الكلية كلما ازدادت أو تناقصت الكمية المستهلكة من السلعة (A) ويبدو هذا واضحا في الشكل (4- 1) حيث تتناقص المنفعة الحدية كلما ازداد القدر المستهلك من السلعة فيما بين نقطة الأصل والوحدة العاشرة من السلعة (A)، وبعبارة أخرى يمكن القول إن كل وحدة إضافية للقدر المستهلك من السلعة بكل وحدة زمنية يضيف أقل فأقل إلى الإشباع الكلي حتى الوحدة العاشرة التي لا تضيف أي شئ للإشباع الكلي على الإطلاق وهذا ما يعرف بمبدأ تناقص المنفعة الحدية.

وعليه بناء على بيانات المنفعة الحدية المبينة بجدول (4-1) وعلى منحنى المنفعة الكلية بشكل (4- 1) يمكن رسم منحنى للمنفعة الحدية شكل(4-2) فالمنفعة الحدية للوحدة السادسة في شكل (4-1) كانت 10 وحدات كذلك فعند الوحدة الحادية عشرة في شكل (4-1) تغير ميل منحنى المنفعة الكلية ليصبح المنحنى أفقياً، بمعنى: أن المنفعة الحدية للوحدة الحادية عشر من السلعة توازي الصفر، وهو ما يبدو واضحا في شكل (4- 2).



شكل (4-1)

شكل (4-2)

❖ القيود المفروضة على المستهلك :

عزيزي الدارس، لتفسير سلوك المستهلك في السوق قد يبدو من المنطقي لو افترضنا أن ذلك المستهلك يستهدف معظم إشباعه، أي تحقيق القدر الأكبر من الإشباع لرغباته في إطار القيود المفروضة عليه، والمتمثلة في دخله الفردي وأسعار السلع والخدمات التي ينوي شراؤها، بمعنى أخر فإن رغبات المستهلك، أي مشتهياته أو أذواقه تنعكس في منحنيات منفعته الكلية لمختلف السلع والخدمات، وتبدو مشكلة المستهلك هنا في تحديده للمقادير التي يستهلكها من كل سلعة حتى يصل بإشباعه الكلي إلى أقصى حد ممكن دون ما تجاوز للقيود المفروضة عليه ،والمتمثلة في دخله الشخصي وأسعار السلع والخدمات.

والسؤال الآن هو: متى يتوقف المستهلك عن استهلاك المزيد من وحدات السلعة؟

وهنا يجدر بنا التفرقة بين أنواع السلع :

❖ فإذا كانت السلعة المستهلكة مجانية أو حرة، فإن المستهلك يقف عند حد أو مستوى التشبع، أي: عندما تصل المنفعة الحدية إلى الصفر .

❖ أما إذا كانت السلعة اقتصادية (نادرة نسبياً) وذات ثمن في السوق، فإن الشخص سيقارن في ذهنه سواء بقصد أو من غير قصد بين منفعة كل وحدة سيشتريها وبين الثمن الذي يتعين عليه دفعه للحصول على تلك الوحدة.

إن الهدف الذي يسعى إليه المستهلك الرشيد هو تحقيق أقصى إشباع كلي ممكن من موارده النقدية المحدودة، أو بمعنى آخر: تعظيم المنافع التي يحصل عليها وتقليل التضحيات التي يبذلها إلى

أقل حد ممكن كما أن أذواق المستهلك وتفضيلاته تتضح من منحنيات منفعة السلع المختلفة التي يرغب فيها بالنسبة له في وقت معين.

وعلى هذا فإن مشكلة المستهلك تتلخص في تقدير الكميات التي يستهلكها من كل سلعة حتى يتحقق له أقصى مستوى ممكن من المنفعة الكلية في حدود دخله المحدود، (وتتمثل القيود التي يواجهها المستهلك عند تحقيق الإشباع الأقصى، في دخله ثم أسعار السلع التي يرغب في استهلاكها)، وليتم للمستهلك ذلك لا بد من توافر عدد من الفروض :

(1) أن المستهلك يسلك سلوكاً رشيداً .

(2) أن أذواق المستهلك وحاجاته لا تتغير أثناء دراسة سلوك هذا المستهلك.

(3) أن المستهلك لديه مقدار ثابت من النقود ، بمعنى: أن دخله محدود.

(4) أن المستهلك على علم تام بأثمان جميع السلع والخدمات في السوق.

(5) أن المستهلك يتنافس مع غيره في شراء السلع وهو واحد من عدد كبير من المشتريين.

(6) أن وحدات السلعة الواحدة متجانسة ، بمعنى: أن الوحدة من السلعة تحل محل الوحدة الأخرى من ذات السلعة لتعطي القدر نفسه من الإشباع.

(7) أن المستهلك يستطيع إنفاق دخله بكميات صغيرة جداً.

(8) أن منفعة وحدات النقود متساوية ، وتساوي وحدة منفعة واحدة.

(9) أن السلع قابله للتجزئة إلى وحدات صغيرة.

4-1-4 النظرية الحديثة لسلوك المستهلك (نظرية منحنيات السواء):

إن تحليل سلوك المستهلك باستخدام منحنيات السواء (النظرية الحديثة) يصل إلى النتائج المتحصل عليها نفسها في تحليل هذا السلوك باستخدام نظرية المنفعة الحدية ،وبدون الحاجة إلى افتراض تناقص المنفعة الحدية ، وقد ركزت النظرية الحديثة لسلوك المستهلك على مقارنة منافع الأشياء بعضها ببعض وليس قياسها قياسا كميا ، واستبدلت فكرة تناقص المنفعة الحدية التي وردت في النظرية الكلاسيكية بفكرة جديدة هي فكرة الإحلال الحدي المتزايد الذي يمكن توضيحه كما يأتي:

أن الإحلال الحدي للسلعة (A) بالنسبة للسلعة (B) هو كمية السلعة (A) التي تتعادل مع فقد الوحدة الحدية من السلعة (B)، ومعنى هذا أن الوحدة الحدية الجديدة من السلعة (B) سيزيد أهميتها لدى مستهلك السلعة (B) لنقص كميتها فيطالب باستبدالها بعدد كبير من السلعة (A)

أي: كلما زادت عملية استبدال السلعة (A) بالسلعة (B) زاد المعدل الحدي للإحلال الخاص بالسلعة (A) بالنسبة إلى السلعة (B) .

أ-تعريف منحنيات السواء :

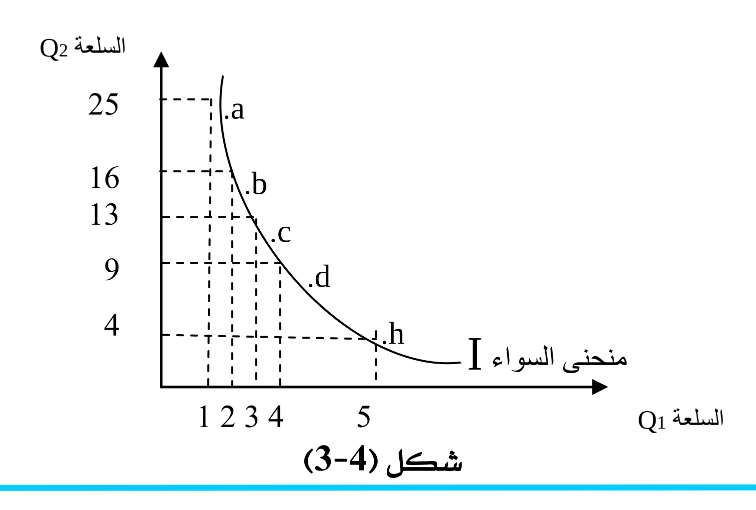
منحنى السواء للمستهلك (هو منحنى يميل من أعلى إلى أسفل باتجاه اليمين، و يوضح التوليفات المختلفة من السلعتين (Q_1 Q_2 ,)، والتي تحقق له إشباعاً متساوياً، أو بعبارة أخرى: كل توليفة يجد فيها المستهلك أنها على حد سواء بالنسبة له).

ولمزيد من الإيضاح نفترض أن لدينا السلعتين Q_1 Q_2, ومجموعة من التوليفات المختلفة في الجدول رقم (4 - 2).

جدول (4-2) لتوليفات المختلفة من سلعتين التي تقطع نفس الإشباع

التوليفات	السلعة (Q1)	السلعة (Q2)
a	**1**	**25**
b	**2**	**16**
c	**3**	**13**
d	**4**	**9**
h	**5**	**4**

إن التوليفات المختلفة والموضحة بالجدول تعطي لمستهلكنا مستوى الإشباع نفسه، ففي التوليفة الأولى نجد أن المستهلك لو حصل على وحدة واحدة من السلعة (Q_2) و 25 وحدة من السلعة (Q_2) فإنه يحقق إشباعاً مساوياً للتوليفة الثانية التي يحصل فيها على وحدتين من السلعة (Q_1) و 16 وحدة من السلعة (Q_2)، ويظهر ذلك بوضوح في الشكل البياني رقم (4-3).

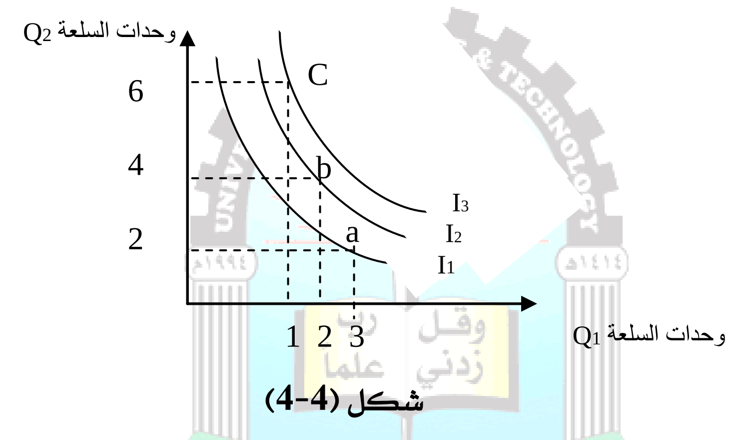


شكل (4-3)

حيث تم تمثيل السلعة (Q_1) على المحور الأفقي والسلعة (Q_2) على المحور الرأسي، والمنحنى الذي يصل النقط a، b، c، d، h (تمثل توليفات مختلفة من السلعتين Q_1 ، Q_2) يعرف بمنحنى السواء. و يمثل مستوى واحداً من مستويات الإشباع للمستهلك.

خارطة السواء:

هي مجموعة من منحنيات السواء التي يمثل كل منحنى منها توليفات مختلفة من اشباع المستهلك، ويمثل كل منحنى مستوى إشباع يختلف عن الآخر. ويوضح الشكل (4-4) خارطة سواء لثلاثة من المنحنيات ،وكل منحنى سواء فيها يمثل مستوى من هذه المستويات التي يفضلها المستهلك ويرغب فيها.



شكل (4-4)

(جـ)-خصائص منحنيات السواء:

أولا : منحنيات السواء سالبة الميل :

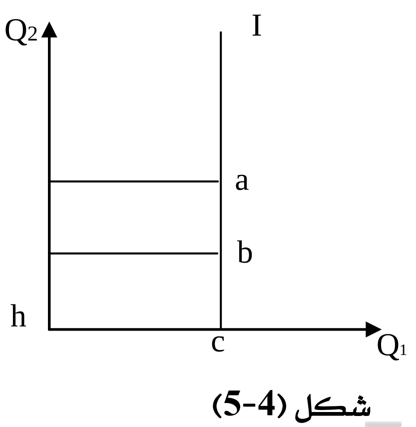
حيث ينحدر منحنى السواء من أعلى إلى أسفل ومن اليسار إلى اليمين مشيراً إلى أن الانتقال من نقطة إلى أخرى على نفس منحنى السواء يعني المزيد من إحدى السلعتين والنقص من السلعة الأخرى.

وكمثال من خريطة السواء السابقة نجد أن الانتقال من النقطة (a) على منحنى السواء رقم (1) إلى النقطة (b) على منحنى السواء رقم (2) يعني المزيد من السلعة Q_2 والنقص من السلعة Q_1 .

ونتساءل لماذا منحنى السواء سالب الميل، أي: منحدر من أعلى إلى أسفل ومن اليسار إلى اليمين؟ ولماذا لا يكون موجبا؟

إن الإجابة على هذا السؤال تجعلنا نفترض الآتي :

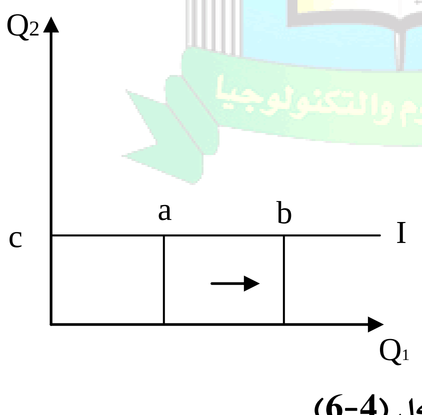
- أن يكون منحنى السواء عموديا على المحور الأفقي وموازياً للمحور الرأسي عند مستوى معين من الإشباع كما في الشكل (4- 5).



شكل (4-5)

ومنه نجد أن المستهلك أمامه توليفتان مختلفتان من السلعتين A ، B وكلاهما يحتوي على الكمية نفسها من السلعة Q_1 وهي hc ولكن إحدى التوليفتين تحتوى على الكمية (a) من السلعة Q_2 وهى أكبر من التوليفة الأخرى التي تحتوى على الكمية b من السلعة Q_2 نفسها ، فهل يعقل أن تكون الكمية (a) من السلعة Q_2 تعطى الإشباع نفسه للنقطة b من السلعة Q_2 ، بالطبع إنه أمر غير مقبول على الإطلاق وبالتالي لا يمكن أن يكون منحنى السواء بهذا الشكل.

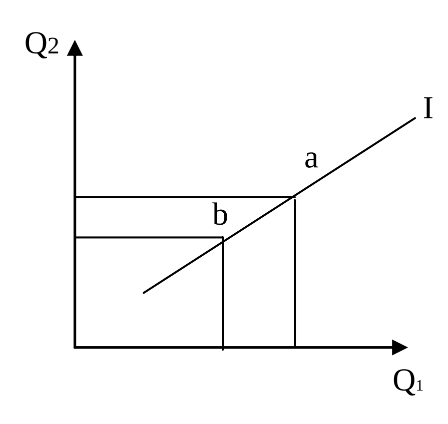
- أن يكون منحنى السواء عموديا على المحور الرأسي وموازياً للمحور الأفقي عند مستوى معين من الإشباع كالشكل (4 ـ 6).



شكل (4-6)

حيث يتضح من الشكل السابق أن النقطة (b) تعطى الإشباع نفسه من النقطة (a) وهو أيضا أمر غير منطقي، ذلك أن النقطة (a) تتضمن القدر نفسه من السلعة Q_1 كالنقطة (b) تماماً إلا أنها تتضمن قدراً أكبر من السلعة Q_1 .

(جـ) أن يكون منحنى السواء متجهاً من أعلى إلى أسفل ومن اليمين إلى اليسار كالشكل (4. 7).



شكل (4-7)

حيث يوضح الشكل أن النقطة ط تعطي نفس القدر من الإشباع كالنقطة a رغم أن النقطة a تعطى قدراً أكبر من السلعتين Q_1 ، Q_2 إذا ما قورنت بالنقطة b ، فمن غير المتوقع أن هذه الزيادة في السلعتين Q_1 ، Q_2 لا تتضمن قدرا أكبر من الإشباع.

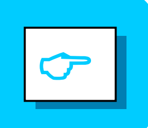
والخلاصة: أن منحنى السواء لن يكون سوى سالب الميل، لا بد أن يتجه من أعلى إلى أسفل ومن اليسار إلى اليمين.

ثانيا : منحنيات السواء محدبة تجاه نقطة الأصل :

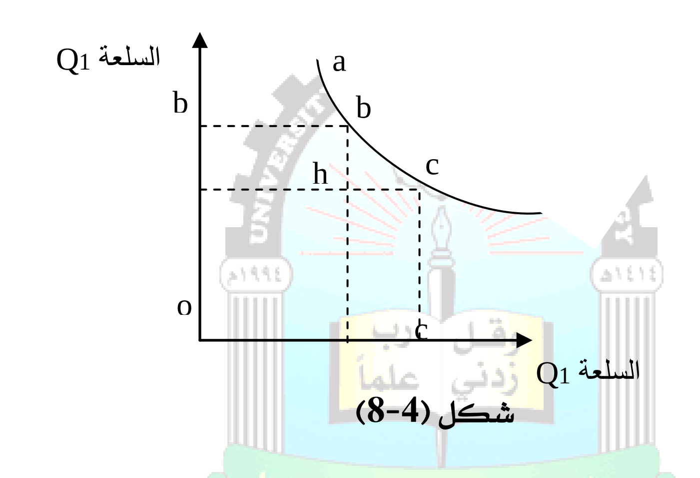
فليست منحنيات السواء تنحدر من أعلى إلى أسفل ناحية اليسار فقط بل أنها تكون محدبة تجاه نقطة الأصل أيضاً ، (وهو ما يعني أنه كلما زاد عدد الوحدات من السلعة A قل عدد الوحدات اللازمة من B لتحل محل وحدة واحدة من السلعة A مع المحافظة على الإشباع نفسه).

ولمزيد من الفهم لهذه الخاصية يستلزم الأمر التعرض لفكرة معدل الإحلال الحدي، وبالرجوع إلى بيانات الجدول السابق وما ذكرناه في الخاصية السابقة نجد أن المستهلك حينما يرغب في الحصول على مزيد من السلعة (Q_1) فإنه لابد وأن يتخلى عن بعض وحدات من السلعة (Q_2) حتى يحتفظ بنفس القدر من الإشباع، فمثلا بالعودة إلى الجدول رقم (4-2) عندما يريد المستهلك الحصول على الوحدة الثانية من السلعة Q_1 فإنه يتخلى عن (9) وحدات من السلعة(Q_2) حيث كان يحصل على (25) وحدة من (Q_2) وبحصوله على الوحدة الثانية من السلعة Q_1 فإنه حصل على (16) وحدة فقط من (Q_2) ليبقى على نفس منحنى السواء، أي: أن الوحدات التسعة من السلعة (Q_2)

تمثل مقدار ما يضحَّي به من أجل الحصول على وحدة إضافية من السلعة (Q_1)، ويطلق على هذه الكمية من السلعة (Q_2) التي يجب أن يضحي بها للحصول على الوحدة الحدية من السلعة (Q_1) بالمعدل الحدي للإحلال، وهو يمثل الكمية التي يضحي بها من سلعة ما ، وفي حالتنا هذه، السلعة (Q_2) من أجل الحصول على وحدة إضافية من (Q_1) بشرط البقاء على نفس منحنى السواء، ولمزيد من الإيضاح نوضحه في الشكل (4 ـ 8).



تذكر أن (المعدل الحدي يمثل الكمية التي يضحى بها من سلعة ما ، مقابل الحصول على وحدة واحدة من السلعة الأخرى).



شكل (4-8)

فحينما يستبدل المستهلك التوليفة المثلة بالنقطة b بالتوليفة المثلة بالنقطة c نعوض له النقص في السلعة $Q2$ ومقداره Ob بزيادة ما نعرضه عليه من السلعة $Q1$ ومقداره Oc، وبالتالي فإن المعدل الحدي للإحلال هو Ob / Oc وهو يساوي ميل المستقيم الواصل بين النقطتين(b، c) على المحورين، كما يلاحظ من الشكل السابق أيضاً أنه كلما صغر حجم المثلث bch بإنقاص الكمية التي نقتطعها من المستهلك من السلعة $Q2$ كان المستقيم bc يقرب للانطباق على منحنى السواء في الجزء منه الذي يقع بين b، c وهكذا حتى يصبح ميل المستقيم bc هو في النهاية ميل المماس لمنحنى السواء عند النقطة c، عموماً فإن (المعدل الحدي للإحلال يتناقص بتزايد Q_1 وتناقص Q_2 لذلك فإن منحنى السواء يكون محدباً تجاه نقطة الأصل).

ثالثاً: الإشباع المتساوي على منحنى السواء:

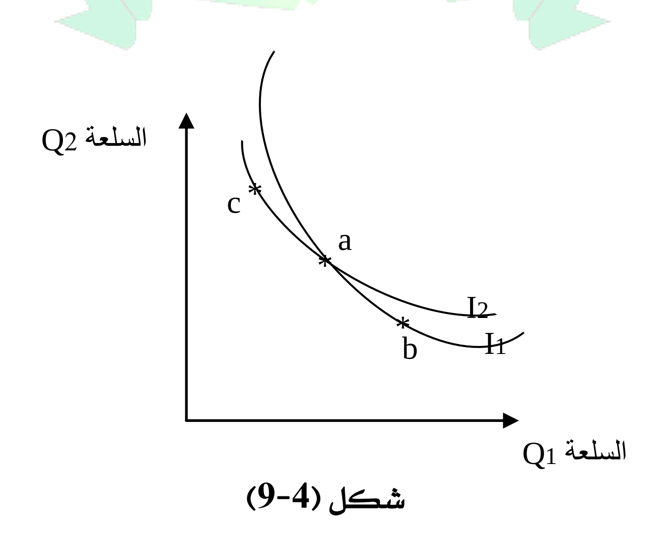
أي أن ((كل نقطة على نفس المنحنى تمثل توليفة من السلعتين (Q_1 ، Q_2) وتعطي كل نقطة نفس الإشباع الذي تعطيه النقطة الأخرى)). ففي الشكل رقم **(4-3)** النقطتان a ، b تعطيان المستهلك نفس الإشباع من السلعتين Q_1 ، Q_2.

رابعاً: منحنيات السواء يزيد مستوى الإشباع فيها كلما ابتعدت عن نقطة الأصل:

ومن الشكل رقم (4-4) نجد أن هناك 3 مستويات من الإشباع تمثلها 3 منحنيات حيث كل منحنى سواء يمثل مستوى إشباع أكبر من مستوى الإشباع الذي يمثله منحنى السواء الذي يقع أسفله مما يعني أن مستوى الإشباع الذي يمثله منحنى السواء رقم (3) يكون أكبر من مستوى الإشباع الذي يمثله منحنى السواء رقم (2) وكذلك مستوى الإشباع الذي يمثله منحني السواء رقم (2) يكون أكبر من مستوى الإشباع الذي يمثله منحنى السواء رقم (1) وهذا يوضح أن تفضيلات المستهلك تقاس دون الحاجه إلى قياس المنفعة الحدية كميا وذلك باستخدام خريطة السواء، حيث يمكن عن طريقها معرفة مستوى الإشباع الذي يمثله منحنى سواء معين أقل أو أكبر من مستوى الإشباع الذي يحققه منحنى سواء آخر.

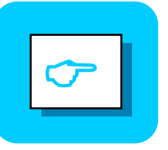
خامساً : منحنيات السواء لا تتقاطع نهائيا :

إن تعريف منحنى السواء يمنع بما لا يدع مجالا للشك تقاطعها، ولنفترض جدلاً أن منحنى السواء رقم (I_1) تقاطع مع منحنى السواء رقم (I_2) كما يوضحه الشكل (4-9).



شكل (4-9)

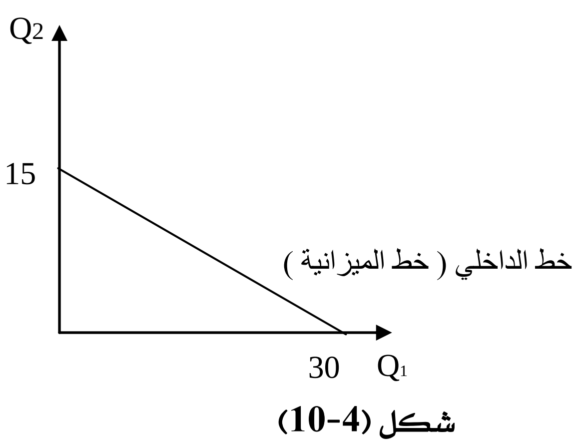
حيث نلاحظ أن النقطة(b)على منحنى السواء رقم (I_1) والنقطة (c) على منحنى السواء رقم (I_2) تقعان على نفس منحنى السواء الذي تقع عليه النقطة (a)، وذلك بسبب تقاطع منحنى السواء رقم (I_1) مع منحنى السواء رقم (I_2)، وهذا يعني أن النقطتين b ، a يحققان نفس القدر من الإشباع، والنقطتان c ، a يحققان نفس القدر من الإشباع ،أي: أن النقطة c = b من حيث مستوى الإشباع لكون النقطة (a) مشتركة بينهما ، وهذا الأمر يحوي مغالطةً وتناقضاً كبيراً ،إذن منحنيات السواء لن تتقاطع نهائياً.



تذكر أن نظرية المنفعة تستند في تفسيرها لسلوك المستهلك إلى قانون تناقص المنفعة الحدية في حين تستند نظرية منحنيات السواء في تفسيرها لسلوك المستهلك إلى تناقص المعدل الحدي للإحلال.

(جـ) خط الدخل (خط الميزانية) :

كما سبق وأن أوضحنا أن دخل المستهلك محدود، وعليه أن يوازن بين هذا الدخل وبين متطلباته التي تكفي لإشباع حاجاته، وهنا يتصرف المستهلك برشد وعقلانية، أي يحصل على سلع وخدمات تكفي لإشباعه في حدود دخله فقط، وبفرض أن مستهلكا لديه دخل نقدي 300 ريال وأمامه السلعتين Q_1 ، Q_2 وفيهما إشباع لحاجته، وبفرض أن سعر الوحدة من السلعة Q_1 (10 ريال)، وسعر الوحدة من السلعة Q_2 (20 ريال)، فمعنى هذا أن المستهلك لو أنفق كل دخله على السلعة Q_1 لحصل على 30 وحدة منها ولو أنفق كل دخله على السلعة Q_2 لحصل على 15 وحدة منها ورغم ذلك لم يحقق الإشباع المطلوب، إذ عليه أن يقوم بتوزيع دخله(300ريال) على السلعتين Q_1 ، Q_2 لما فيهما معاً من إشباع لحاجاته، وعليه أن يوفق توليفات من السلعتين معاً في حدود دخله كما يوضحه شكل (4-10) :



شكل (4-10)

فعلى المحور الأفقي نجد أن دخل المستهلك مكنه من الحصول على عن 30 وحدة من Q_1 ، أما على المحور الرأسي فإن دخله مكنه من الحصول علي 15 وحدات من Q_2 ، ونظراً لأن سعر الوحدة من Q_2 ضعف سعر الوحدة من Q_1 فإن معدل إحلال كل وحدة من Q_2 وحدتين من Q_1 حيث يستطيع المستهلك استبدال 3 وحدات من Q_2 مقابل 6 وحدات من Q_1 وهو ما يوضحه الخط بين Q_1 ، Q_2 والذي يطلق عليه خط الدخل أو خط الميزانية:(وهو الخط الذي يوضح دخل المستهلك وأسعار السلع المختلفة التي يتم الاختيار بينهما وتفضيلاته) ،وسوف يتم توضيح فائدة خط الدخل في معرفة توازن المستهلك في الوحدة التالية.

5- ملخص الوحدة:

1- يفسر سلوك المستهلك من خلال النظرية التقليدية من خلال قانون تناقص المنفعة الحدية في حين يفسر هذا السلوك في ظل نظرية منحنيات السواء من خلال قانون تناقص المعدل الحدي للاستبدال بين السلعتين .

2- تعتبر المنفعة الحدية هي العامل المحدد للمستهلك في اتخاذ قراراته لإشباع حاجاته من مختلف السلع والخدمات .

3- النظرية التقليدية استندت إلى فروض غير واقعية في الحياة العملية وأوضحت أنه يمكن قياس المستهلك للمنفعة التي يحصل عليها من استهلاكه من مختلف السلع قياساً كمياً في حين أوضحت النظرية الحديثة أن المستهلك يمكنه فقط من خلال منحنيات السواء وضع سلم تفضيلي بين استهلاكه لمختلف السلع.

4- تتمثل الحدود التي يواجهها المستهلك عند تعظيم منفعته الكلية من استهلاك أي سلعة في دخله ثم أسعار السلع التي يرغب في استهلاكها.

5- كل نقطة على منحنى السواء تمثل توليفة من السلعتين تعطى نفس كمية الإشباع التي تعطيها أي توليفة أخرى على نفس المنحنى ولا يزيد إشباع المستهلك إلا بالانتقال إلى منحنى سواء أعلى.

6- قائمة المصطلحات:

المنفعة: هي قدرة السلعة أو الخدمة على إشباع رغبة معينة .

المنفعة الكلية: هي الإشباع الكلي الذي يتحصل عليه المستهلك الفردي من استهلاك وحدات متعددة من سلعة معينة في فترة زمنية معينة.

المنفعة الحدية: هي مقدار الإضافة أو النقص إلى المنفعة الكلية أو منها.

المعدل الحدي للاستبدال بين سلعتين: هو عدد الوحدات التي يضحى بها **المستهلك** من سلعة معينة في سبيل زيادة استهلاكه من سلعة أخرى بمقدار وحدة واحدة.

7- التعيينات :

حاول أن تضع من خلال إمكانياتك المتاحة من الدخل الذي تستطيع به تحقيق إشباعك من مختلف السلع والخدمات تصوراً لكيفية اتخاذك قرارات مشترياتك للسلع والخدمات المختلفة التي تشبع بها حاجاتك، وحاول أن تربط ذلك بالنظريات التي درستها لتفسير سلوك المستهلك، وحاول أن تحكم على مدى انطباق تلك النظريات على حياتنا اليومية.

8- أسئلة التقييم الذاتي :

8 -1 الأسئلة المقالية :

(1) وضح مفهوم كلٍ من المنفعة الكلية والمنفعة الحدية، وقانون تناقص المنفعة .

(2) وضح الفروض التي استندت إليها النظرية التقليدية لسلوك المستهلك .

(3) وضح مفهوم المعدل الحدي للاستبدال بين السلعتين، وكيفية الاستناد إليه في اتخاذ قرارات المستهلك في نظرية منحنيات السواء .

(4) عرف منحني السواء وكيف يفسر شكل هذا المنحني سلوك المستهلك ؟

(5) اذكر خصائص منحنيات السواء موضحا كيفية الاستفادة من تلك الخصائص في تفسير سلوك المستهلك .

(6) أثبت أنه في ظل القواعد التي استندت إليها نظرية منحنيات السواء في تفسير سلوك المستهلك فإن منحنيات السواء يجب ألا تتقاطع .

8 -2 -الأسئلة الموضوعية :

أولاً: ضع كلمة صحيح أو خطأ بعد كل من العبارات الآتية مع ذكر السبب إذا كانت الإجابة خاطئة:

(1) ينص قانون تناقص المنفعة الحدية بأن المستهلك تتناقص منفعته الحدية عند استهلاكه لوحدات مختلفة من السلعة. ( )

(2) تشير النظرية التقليدية لسلوك المستهلك إلى أن أية وحدة يستهلكها المستهلك لا بد أن تؤدى إلى زيادة منفعته الكلية. ( )

(3)منحنى المنفعة الكلية يتزايد بمعدل متناقص قبل الوصول إلى نقطة الإشباع الكامل. ( )

(4) مشكلة المستهلك هي كيفية تقرير الكميات التي يستهلكها من كل سلعة حتى يتحقق له أقصى مستوى ممكن من المنفعة الكلية ومحدداته في ذلك هي فقط أسعار السلع. ( )

(5) يستدل من النظرية التقليدية على أن المستهلك يأخذ قراراته وهو في سوق منافسة مع عدد كبير من المشترين. ( )

(6) يزيد إشباع المستهلك كلما انتقلنا على خريطة منحنيات السواء لأسفل( )

(7) كل نقطة تعكس توليفة من سلعتين على نفس منحنى السواء تعطي إشباع مختلف عن التي تعطيه توليفة أي نقطة أخرى على نفس المنحنى. ( )

(8) يشير تحدب منحنيات السواء تجاه نقطة الأصل إلى تناقص المعدل الحدي للاستبدال بين السلعتين . ( )

(9) تتزايد المنفعة الكلية المستمدة من سلعة ما مع تزايد الكمية المستهلكة منها. ( )

(10) إذا أمكنك شراء سلعة ما عند سعر منخفض تزيد منفعتها الحدية. ( )

ثانياً: أسئلة الاختيار من المتعدد

اختر الإجابة الصحيحة من بين الإجابات الآتية :

(1) يستمر المستهلك في زيادة استهلاكه للسلعة (س) إلى أن يصل لأقصى إشباع ممكن وأثناء ذلك فإنه:

(أ) تستمر المنفعة الكلية للسلعة (س) ثابتة بينما تتناقص منفعتها الحدية.

(ب) تظل المنفعة الكلية والحدية ثابتتين إلى أن يتحقق أقصى إشباع .

(ج) ربما تتناقص المنفعة الكلية، ولكن المنفعة الحدية تتزايد .

(د) تتناقص كل من المنفعة الكلية والمنفعة الحدية معاً .

(هـ) تتزايد المنفعة الكلية دائما بينما تتناقص المنفعة الحدية .

(2) إذا كانت المنفعة الحدية لسلعة ما تساوى صفر فإن :

(أ) المنفعة الكلية تصل إلى حدها الأقصى.

(ب) هذه السلعة لا تعطى المستهلك أية منفعة على الإطلاق .

(ج) المنفعة الكلية يجب أن تكون لهذه السلعة صفرا .

(3) إذا كانت المنفعة الحدية لسلعة ما تساوى صفراً فإن ذلك يعني :

(أ) إنّ السلعة ليس لها منفعة على الإطلاق أي: لا يرغبها المستهلك.

(ب) أنّ المنفعة الكلية من هذه السلعة وصلت إلى حدها الأقصى .

(ج) أنّ المنفعة الكلية من هذه السلعة عند حدها الأدنى .

(د) لا شيء مما سبق .

(4) ينص قانون تناقص المنفعة الحدية على أنه :

(أ) عندما تزيد الكمية المستهلكة من السلعة تتناقص المنفعة الكلية المستمدة منها .

(ب) عندما تتناقص الكمية المستهلكة من السلعة تتناقص المنفعة الكلية المستمدة منها .

(ج) تتناقص المنفعة الحدية للسلعة مع تزايد الدخل .

(د) عندما تزيد الكمية المستهلكة من السلعة، تتناقص المنفعة الحدية لها.

(هـ) عندما يزيد سعر السلعة تتناقص منفعتها الحدية

؟

(5) المنفعة الحدية هي :

(أ) التغير في مستوى الإشباع المترتب على استخدام وحدة إضافية.

(ب) مستوى الإشباع الذي يحصل عليه الفرد .

(ج) مجموع مساهمة كل وحدة في الإشباع الكلي.

(د) ليست أياً ما سبق .

(6) عندما تتزايد المنفعة الكلية فإن المنفعة الحدية تكون :

(أ) سالبة ومتزايدة .

(ب) سالبة ومتناقصة.

(ج) تساوى الصفر .

(د) موجبة ومتناقصة .

(7) شكل ووضع منحنيات السواء يتحدد بـ :

(أ) أذواق المستهلك وحجم دخله .

(ب) فقط بأسعار السلع التي يقوم بشرائها .

(ج) أذواق المستهلك وحجم دخله والأسعار التي عليه أن يدفعها .

(د) حجم دخله والأسعار التي يدفعها .

(هـ) أذواقه فقط

?

8 -3 إجابة الأسئلة الموضوعية:

أولاً: إجابة أسئلة الصواب والخطأ

السؤال	الإجابة	سبب خطأ الإجابة
1	□خطأ	لابد من تساوي الوحدات المستهلكة.
2	□خطأ	بعد حد الإشباع الكامل لا تضيف الوحدة المستهلكة شيئاً.
3	□صحيح	ــــــ
4	□خطأ	محددات المستهلك في تحقيق إشباعه هي الدخل وأسعار السلع .
5	□خطأ	ــــــ
6	□خطأ	يزيد إشباع المستهلك كلما انتقلنا لأعلى على خريطة السواء .
7	□خطأ	على نفس المنحنى جميع التوليفات تعطي نفس الإشباع.
8	□صحيح	ــــــ
9	□صحيح	ــــــ
10	□خطأ	المنفعة الحدية هي التي تقرر سعر السلعة وليس العكس.

ثانياً: إجابة أسئلة الاختيار من المتعدد

السؤال الأول : الإجابة (هـ)، السؤال الثاني : الإجابة (أ)،

السؤال الثالث : الإجابة (ب)، السؤال الرابع : الإجابة (د)،

السؤال الخامس : الإجابة (أ) ، السؤال السادس : الإجابة (د)

السؤال السابع : الإجابة (د) .

9- مراجع الوحدة

1- عبد المنعم راضي، مبادئ الاقتصاد ، تحليل كمي وجزئي ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، 1997.

2- محمد على الليثي ، محمد جابر حسن ، على عبد الوهاب نجا ، النظرية الاقتصادية الجزئية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية ، 2006

3– محمد كاظم حنفي ، محمد عبده عليوه ، السيد محمد فؤاد مبادئ الاقتصاد (الجزء الأول) ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة جامعة طنطا ، جمهورية مصر العربية ، 1999 .

4 - نعمة الله نجيب إبراهيم الاقتصاد التحليلي الوحدي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية ، 1972 .

5- Boulding Kenneth E – Economic Analysis 4 th ed ., Micro economics, New York, Harper & Row, Publishers, 1966 vol I .

5 الوحدة الخامسة

تحديد توازن المستهلك


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
وقل رب زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

محتويات الوحدة

1- تمهيد :

إذا كنا قد تناولنا نظريتين لتفسير سلوك المستهلك يوضحان كيفية اختياراته لإشباع حاجاته من السلع والخدمات، فإن غاية تلك النظريات هي كيفية تعظيم المستهلك لإشباعه من مختلف السلع في ظل الدخل المتاح والأسعار السائدة لتلك السلع وهو ما يطلق عليه توازن المستهلك .

وسوف تتناول هذه الوحدة كيفية تحقيق هذا التوازن من خلال تناولها لقاعدة التوازن في ظل النظرية التقليدية، وكيفية الاستفادة منه في اتخاذ القرارات الاقتصادية في الحياة العملية،ثم قاعدة هذا التوازن في نظرية منحنيات السواء والعوامل المختلفة التي تؤثر على توازن المستهلك .

2- الأهداف التعليمية للوحدة :

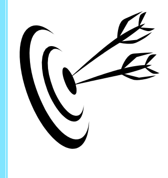
تستهدف هذه الوحدة ما يأتي:

1- إلمام الطلاب بالقواعد الاقتصادية المستمدة من كلا النظريتين لسلوك المستهلك والتي يمكن تطبيقها لتحقيق التوازن .

2- التعرف على تأثير مختلف المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في أسعار السلع والدخل وذوق المستهلك كمتغيرات لها تأثير على أوضاع توازن المستهلك وما يترتب على هذا التوازن باختلاف تلك المتغيرات .

3- تقسيم تأثير بعض المتغيرات على أوضاع التوازن إلى مكوناتها المختلفة وهو تقسيم تأثير متغير السعر إلى أثر الإحلال وأثر الدخل.

4- إلمام الطلاب بكيفية حل أحد جوانب المشكلة الاقتصادية من خلال تعظيم إشباع المستهلك.



3- مصادر التعلم الخاصة بالوحدة :

يمكن للطالب تحقيق هذه الأهداف من خلال :

(1) قراءته للمادة العلمية الموجودة بالكتاب المقرر أو الاطلاع على المراجع الواردة في الكتاب المقرر.

(2) اطلاعه على المحاضرات العلمية الموجودة في موقع المادة على نظام L.M.S لموقع الجامعة .

(3) مشاركته في غرف الدردشة مع زملائه وأستاذ المادة في المواعيد المحددة بالموقع .

(4) اطلاعه على المادة العلمية الموجودة على C D المصاحب للكتاب المقرر.



4- المحتوى الدراسي للوحدة:

4 -1 تحديد توازن المستهلك من خلال النظرية التقليدية (نظرية المنفعة الحديه) :

تنحصر **طريقة التحليل الحدي** التقليدية في تحليل سلوك المستهلك في أن المستهلك الذي يواجه بعدد كبير من السلع والخدمات ودخل معين مقدر ومحدود لا ينفق دخله جُزافاً ولكنه سوف يسلك سلوكاً رشيداً ، فهو يواجه أولاً مشكلة الاختيار بين كميات قليلة أو كثيرة من سلع معينة ، وثانياً مشكلة الاختيار بين السلع المختلفة وخاصة البديلة منها ،ومع دخله المحدود فإن المستهلك لن يستطيع شراء كل ما يرغب في شرائه من سلع وخدمات، وهو ما يؤدي به إلى البدء في ترتيب رغباته بالنسبة للسلع المختلفة ، ثم عليه أن يفاضل بينها ليختار أيها أكثر أهمية من غيره في نظره ليشتريه ويتخلى عن آخر أقل أهمية.

وتنحصر مشكلة المستهلك في تحديده للكميات التي يستهلكها من كل سلعة بحيث يحقق أكبر إشباع من دخله المحدد ،(والقيود التي يواجهها المستهلك عند محاولته لتحقيق أهدافه، والتي تتمثل في دخله النقدي وأسعار السلع التي يرغب في استهلاكها. ويشير دخل المستهلك في هذه الحالة إلى ما لديه من نقود مخصصة للإنفاق في فترة زمنية معينة. أما الأسعار التي يواجهها تكون عادة

ثابتة مادام انه يعمل في سوق المنافسة الكاملة عند شراء السلع الاستهلاكية. ولإيضاح كيفية اختيار المستهلك لمجموعة السلع التي تحقق له أقصى قدر من الإشباع في حدود دخله المحدود)، أي: **تحقيقه لوضع التوازن**. سنفترض أن هذا المستهلك يقوم بشراء سلعتين هما A ، B وأن أسعارهما p_1 ، p_2 على التوالي، ونفترض أن جدول المنافع الحدية لهاتين السلعتين في نظر المستهلك هو كالمبين في الجدول رقم (5-1)، وفيه تقاس وحدات السلعتين A، B بالكمية التي يمكن شراوئها بريال واحد من كل سلعة .

جدول رقم (5-1) المنفعة الحدية التي يحصل عليها المستهلك من

الوحدات المشتراة بما قيمته ريال واحد

السلعة A			السلعة B		
الوحدات	المنفعة الحدية MuI	المنفعة الكلية 1Tu	الوحدات ما قيمته	المنفعة الحدية Mu2	المنفعة الكلية tu2
ما قيمته ريال	وحدة منفعة	وحدة منفعة	**ريال**	وحدة منفعة	وحدة منفعة
1	40	40	1	30	30
2	36	76	2	29	59
3	32	108	3	28	87
4	28	136	4	27	114
5	24	160	5	26	140
6	20	180	6	25	165
7	12	192	7	24	189
8	4	196	8	20	209

فإذا افترضنا أن الدخل الأسبوعي للمستهلك والموجه للأنفاق على السلع هو 12 ريالاً فإنه يمكننا تحت هذه الظروف إيضاح كيفية توزيع هذا المستهلك لدخله بين السلعتين A، B حتى يمكنه تحقيق أقصى إشباع من مشترياته.

وتحت هذه الظروف المفروضة يمكننا أن نلاحظ أن إنفاق المستهلك للريال الأول على السلعة A يمكنه أن يضيف لمنفعته الكلية 40 وحدة منفعة فقط، في حين أن إنفاقه على السلعة B

يضيف إلى تلك المنفعة 30 وحدة منفعة فقط، وعليه سينفق المستهلك الريال الأول على الوحدة الأولى من السلعة A. وبنفس الطريقة يقارن المستهلك بين المنفعة التي يمكن أن تضيفها الوحدات التي يمكن شراؤها من أيّ من السلعتين بكل ريال ينفقه بعد ذلك، فيقرر شراءه لوحدات السلعة التي تمكنه من الحصول على وحدات منفعة أكثر من غيرها . وفي مثالنا هذا نجد أن المستهلك سوف يفضل إنفاق الريال الأول والثاني والثالث على شراء السلعة A. أما الريال الرابع فإن إنفاقه على السلعة A سيضيف للمنفعة الكلية 28 وحدة منفعة بينما إذا أنفقه على السلعة B سيضيف إلى المنفعة الكلية 30 وحدة منفعة، وعليه فإن المستهلك سيفضل إنفاق الريال الرابع على السلعة B . وهكذا يمكن إيضاح كيفية توزيع دخل المستهلك على السلعتين بزيادة ريال واحد في كل مرة . وسنجد في النهاية أن المستهلك يفضل إنفاق خمسة ريالات على السلعة A وسبعة ريالات على السلعة B. وبهذا التوزيع يحقق المستهلك أقصى إشباع ممكن من دخله المحدود.

(والمبدأ العام في تحقيق توازن المستهلك) أي: تحقيق اكبر قدر من الإشباع من دخله المنفق على السلع المشتراة هو (أن يشتري الكميات من مختلف السلع التي يحقق معها تساوى المنفعة الحدية لما قيمته ريال واحد من إحدى السلع بالمنفعة الحدية لما قيمته ريال واحد من السلع الأخرى.)

ويمكن إيضاح توازن المستهلك بطريقة أخرى بافتراض أن الجدول السابق رقم (5-1) يبين المنافع الحدية للسلعتين A، B بالنسبة لمستهلك معين . وبفرض أن دخل المستهلك الأسبوعي الموجه للأنفاق على سلع الاستهلاك هو 15 ريالا وان سعر الوحدة من السلعة A هو 2 ريالات، وسعر الوحدة من السلعة B هو ريال واحد فإن شرط توازن المستهلك يكون على النحو التالي :

$$(1)\quad \frac{MU_n\ldots\ldots}{P_n\ldots\ldots} = \frac{MU_c}{P_c} = \frac{MU_B}{P_B} = \frac{MU_A}{P_A}$$

حيث ان : MU = المنفعة الحدية ، P = سعر السلعة ،

وترمز $\frac{MU}{P}$ إلى المنفعة الحدية لما قيمته ريال واحد من تلك السلعة .

ولكن المعادلة رقم (1) لا تأخذ في الاعتبار قيود الدخل المفروضة على المستهلك، إذ أن دخل المستهلك محدود، وعلى المستهلك أن يراعي ذلك عندما يحاول الوصول إلى أقصى قدر من الإشباع الكلي. وبهذا يمكن صياغة قيود الدخل جبريا على النحو الآتي:

$$(2)\; Y = Q_A \times P_A + Q_B \times P_B + Q_C \times P_C\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots$$

وحيث ترمز Y إلى دخل المستهلك، وQ كمية السلع، و P السعر.

ويصل المستهلك في المثال السابق إلى وضعه التوازنى عند اختيار المجموعة من السلعتين A، B التي تحقق الشرطين السابقين في آن واحد . ويتبين من الجدول السابق وفقاً للقاعدة الأخيرة أن التوليفة التي تحتوى على 4 وحدات من السلعة A، وسبعة وحدات من السلعة B هى التي تحقق أقصى قدر من الإشباع من دخل المستهلك وهذا ما يطلق عليه **قانون تساوى المنافع الحدية**: (والذي يعنى أن المستهلك يواجه في الحياة الواقعية عدداً كبيراً من السلع في السوق ويكون سلوكه رشيد حينما يوزع نفقاته على هذه السلع). والذي يتم عن طريق إجرائه المفاضلة بين مختلف السلع في وقت واحد بما يحقق له أقصى إشباع كلى ممكن، أو يحقق حالة التوازن حيث يختار المجموعة التوازنية من السلع، والتي هي عبارة عن أفضل مجموعة يستطيع اختيارها عن طريق مفاضلة بين مختلف السلع في وقت واحد .

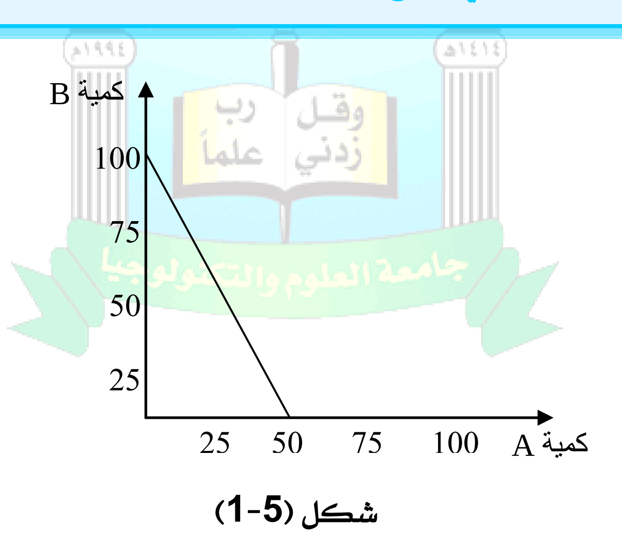
4 -2 - تحديد توازن المستهلك من خلال نظرية منحنيات السواء:

يستند مدخل تحديد توازن المستهلك من خلال منحنيات السواء إلى أن المستهلك يستوي لديه أن يحصل على كمية أقل من سلعة معينة بشرط أن يعوض ذلك الخفض بزيادة في الكمية من سلعة أخرى، وذلك فيما يعرف بمنحنيات الإشباع المتماثل (السواء)، والمستهلك حين يسعى إلى التوازن فإنه يبدأ رسم صورة واضحة لجدول تفضيلاته بشأن السلع المختلفة، وهو يجسم هذه الرغبات في شكل منحنيات السواء . هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه يحدد إمكانياته المادية التي تتمثل في دخله النقدي وأسعار السلع في السوق، وبعد ذلك يقارن بين تفضيلاته من جهة وإمكانياته المادية من جهة أخرى . ويظهر جدول تفضيلات المستهلك في شكل خريطة السواء والتي تضم عدداً من منحنيات السواء (الذي يبين الواحد منها الأهمية النسبية للسلعة مقومة بوحدات من السلعة الأخرى) .
بينما يمثل خط السعر (الفرص الحقيقية الموجودة أمام المستهلك في ضوء دخله المحدد وأسعار السلع في السوق. ويتحدد توازن المستهلك عند(نقطة التماس بين خط الدخل(الميزانية) مع منحنى معين للسواء، وعندها يتحقق أقصى إشباع كلي ممكن وعندها يكون ميل منحنى السواء يساوي ميل خط الدخل وحيث أن ميل منحنى السواء يساوي معدل الإحلال الجدي بين السلعتين ، ويميل خط الداخل يساوي النسبة السعرية بين السلعتين فإن نقطة التوازن تتحقق عند تساوي الميل الحدي للإحلال بين السلعتين مع النسبة السعرية لهما) .

ويتضح مما سبق أن منحنيات السواء تعبر عن رغبة المستهلك في الاختيار بين مختلف المجموعات من السلع. ولتحديد الوضع التوازني للمستهلك يجب المقارنة بين خريطة السواء لذلك المستهلك وبين إمكانيات المستهلك الحقيقية في شراء السلع. وهذه الإمكانيات تتوقف بدورها على بعض العوامل المتمثلة في دخله الشخصي وأسعار السلع والخدمات التي يرغبها المستهلك. وتتمثل هذه العوامل فيما يسمى بخط الميزانية (الدخل) الفردي، وباستخدامه مع منحنيات السواء يمكن تحديد توليفة السلعتين (A، B) التي تعظم إشباع ذلك المستهلك.

ويعرف خط الميزانية بأنه (ذلك الخط الذي يعكس كافة التوليفات الممكنة من السلعتين A، B التي يسمح دخل المستهلك بحيازتهما) فإذا افترضنا أن دخل(ميزانية) المستهلك هو 100 ريال في فترة زمنية معينة، وسعر الوحدة من السلعة A هو ريالان، وسعر الوحدة من السلعة B هو ريالُ واحدُ فيتضح من الشكل رقم (5-1) انه إذا انفق المستهلك كل دخله على السلعة B فسيحصل على 100 وحدة منها وإذا أنفق كل دخله على السلعة A فسيحصل على 50 وحدة منها .

تذكر أن: الميزانية (الدخل) هو خط بياني يعكس كافة التوليفات الممكنة من السلعتين (A، B) والتي يسمح دخل (الميزانية) المستهلك بحيازتها.



شكل (5-1)

ويتوقف ميل خط الميزانية على سعر السلعة A وسعر السلعة B فإذا رمزنا لدخل المستهلك بالرمز Y، ولسعر السلعة A بالرمز P_A ، ولسعر السلعة B بالرمز P_B, فإن يمكننا كتابة المعادلة الآتية :

$$Y = (P_A \times A) + (P_B \times B)$$

فإذا كان المستهلك ينفق كل دخله على السلعة B فإن:

$$\frac{Y}{P_B} = B \quad \text{(كمية السلعة B)}$$

وبالمثل إذا انفق المستهلك كل دخله على السلعة A فإن :

$$\frac{Y}{P_A} = A \quad \text{(كمية السلعة A)}$$

وعليه فميل خط الميزانية بين هاتين النقطتين هو:

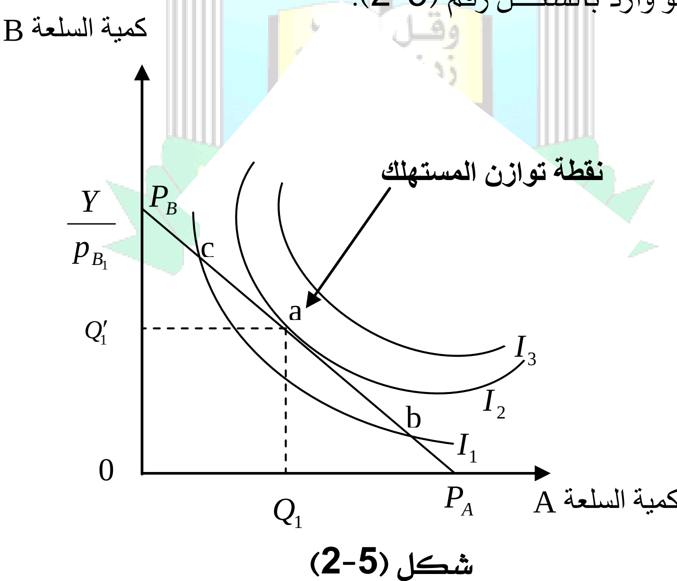
$$\frac{P_A}{P_B} = \frac{P_A}{Y} \times \frac{Y}{P_B} = \frac{\frac{Y}{P_B}}{\frac{Y}{P_A}}$$

أي أنَّ: ميل خط التوليفات الممكنة سالب ويساوى $\frac{P_A}{P_B}$ ، أي: يساوى -2 في المثال السابق .

ويمكن صياغة هذا الخط في الصورة الآتية:

$$Y = (P_A \times A) + (P_B \times B) = 100$$

ويمكن تحديد المقادير من (A)، (B) التي تعظم الإشباع إذا ما أخذ في الاعتبار منحنى السواء وخط الميزانية، كما هو وارد بالشكل رقم (5-2).



شكل (5-2)

ذلك لأن **منحنيات السواء** تعكس رغبات المستهلك في كمية السلعة التي يريد الحصول عليها بينما يعكس خط الميزانية ما باستطاعة المستهلك أن يدفعه ، ومن الشكل (5-2) يتضح أن

المستهلك يستطيع أن يحصل على أي من التوليفات (c) أو (a) أو (b) الواقعة على خط الميزانية ومنحنيات السواء (I_1)،(I_2)، غير أن هناك توليفة واحدة فقط هي (a) التي تحقق القدر الأكبر من الإشباع، ذلك لأن التوليفات الأخرى تقع على منحنى إشباع أدنى من ذلك القدر الذي يتحصل عليه المستهلك من اقتناء التوليفة من السلعتين (A)، (B) التي تتحدد بتماس خط الميزانية مع منحنى السواء، وبمعنى آخر فالمستهلك يبلغ حالة التوازن معظماً إشباعه إذا ما اقتنى الكمية (Q_1) من السلعة (A) والكمية (Q_1') من السلعة (B) التي يتحقق عندها تساوي كلٌّ من ميل خط التوليفات الممكنة والنسبة السعرية للسلعتين (A)، (B)، ولما كان ميل منحنى السواء هو المعدل الحدي(للإحلال) (MSE) فإن هذا المعدل يمكن التعبير عنه بالصورة الآتية:

- $(MSE_A) = \frac{P_A}{P_B}$
- $(MSE_B) = \frac{P_B}{P_A}$

1-2-4 أثر تغير سعر السلعة على توازن المستهلك

وتشير دالة الطلب الفردية لسلعة ما إلى مختلف الكميات من تلك السلعة التي يرغب المستهلك في شرائها إذا ما تغير سعر تلك السلعة بفرض بقاء العوامل الأخرى ذات التأثير على طلب المستهلك ثابتة. هذا وتشير النظرية الحديثة لسلوك المستهلك إلى أن تغير سعر السلعة يصحبه في نفس الوقت تغيير ميل خط الميزانية شكل (5-3) وقد سبق أن أوضحنا أن معادلة خط الميزانية هي:

$$Y = (P_A \times A) + (P_B \times B)$$

مثال تطبيقي:

بافتراض أن الدخل Y = 100 ريال، وسعر السلعة (A) هو P_A = 2 ريال، وسعر السلعة (B) هو P_B = ريال واحد، وبتطبيق معادلة خط الميزانية على هذه الأرقام فإن المعادلة تكون على الصورة الآتية:-

$$2A + B = 100$$

ويكون ميل خط الميزانية هو:-

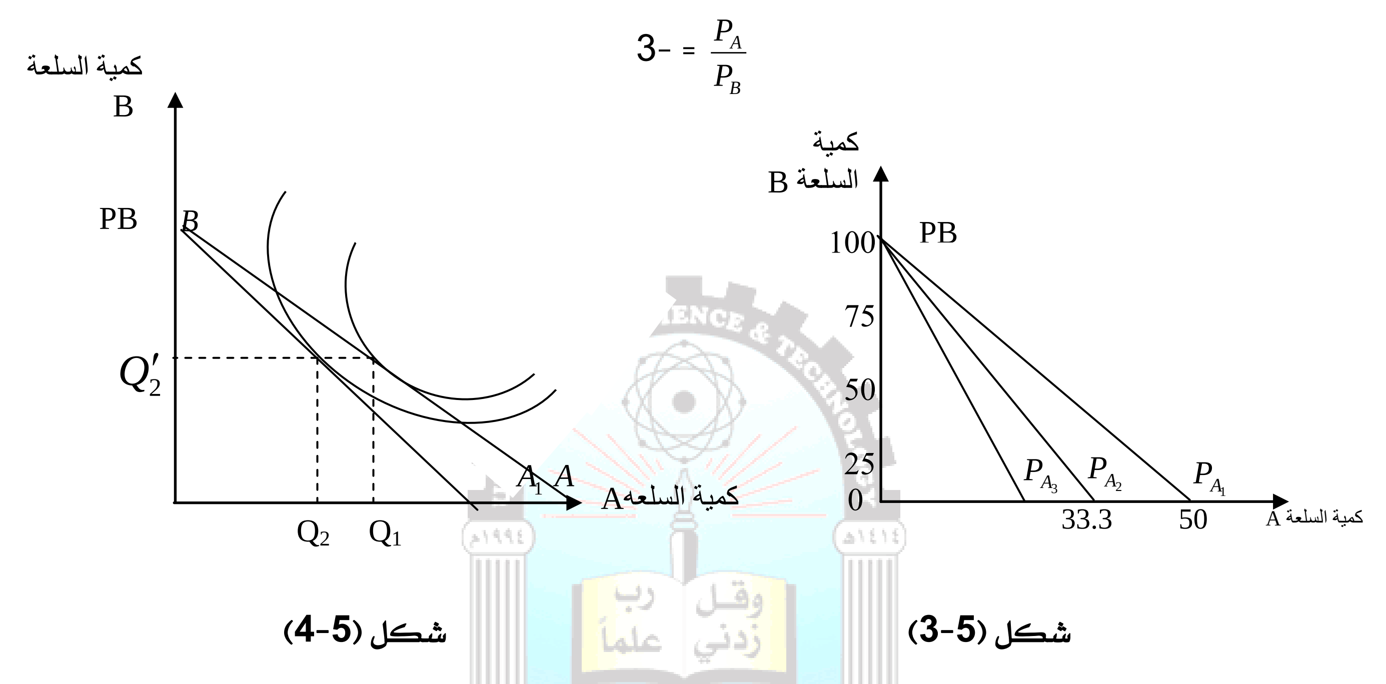
$$\frac{P_A}{P_B} = -2$$

فإذا ارتفع سعر السلعة A إلى 3 ريالات مع بقاء العوامل الأخرى على ما هي عليه فإن خط التوليفات الممكنة يكون على الصورة :

$$3A + B = 100$$

ويكون ميل خط الميزانية هو :

$$\frac{P_A}{P_B} = -3$$



شكل (5-4)

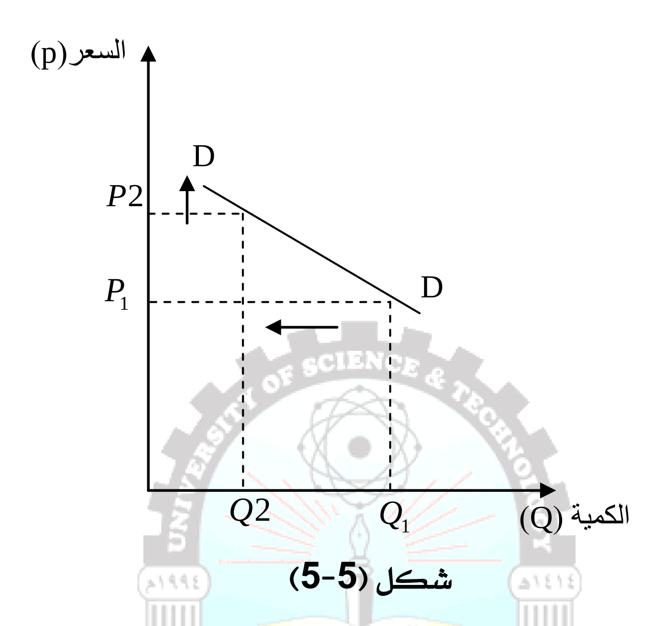
شكل (5-3)

ويمكن التعبير عن تلك العلاقة بالشكل(5-3) والذي نفترض فيه أن خط الميزانية هو $P_B P_A$ وبالتالي فإن القدر Q1 من السلعة الأولى، Q2 من السلعة الثانية هو الذي يؤدى إلى توازن المستهلك أي تحقيق معظمة إشباعه في ظل دخله المحدود.

اشتقاق منحنى الطلب

من الشكل رقم (5-3) بافتراض أن سعر السلعة الأولى قد ارتفع مما ينتج عنه تناقص الكمية التي يطلبها المستهلك من Q1 إلى Q2 وفقا لقانون الطلب، وبذلك فإن خط الميزانية ينتقل إلى ab1 تحت هذه الظروف الجديدة، وبالتالي فإن الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة الأولى هي Q1 ومن السلعة الثانية Q2 وهذا يعطينا نقطة أخرى على دالة طلب المستهلك الفردي، وهكذا يمكن الحصول على عدد من النقط على منحنى طلب المستهلك الفردي، و تمثل كل نقطة العلاقة

بين الكمية التي يطلبها المستهلك وسعرها ، ومن تلك النقاط يمكن الحصول على منحنى الطلب شكل رقم (5-5) وبذلك فإن منحنى الطلب هو المنحنى الممثل لنقط تماس خطوط الدخل المختلفة مع منحنيات السواء نتيجة لتغير أسعار السلع وثبات العوامل الأخرى باسم منحنى الاستهلاك السعري .



شكل (5-5)

هذا ويمكن اشتقاق منحنى طلب السوق من منحنى طلب المستهلك الفردي، حيث إن منحنى طلب السوق من سلعة معينة هي تجميع منحنى طلب كافة المستهلكين من تلك السلعة عند مختلف المستويات السعرية كما أوضحنا في وحدة سابقة.

4-2-2 أثر تغير الدخل على توازن المستهلك:

تعريف منحنيات انجل (Engel curves):

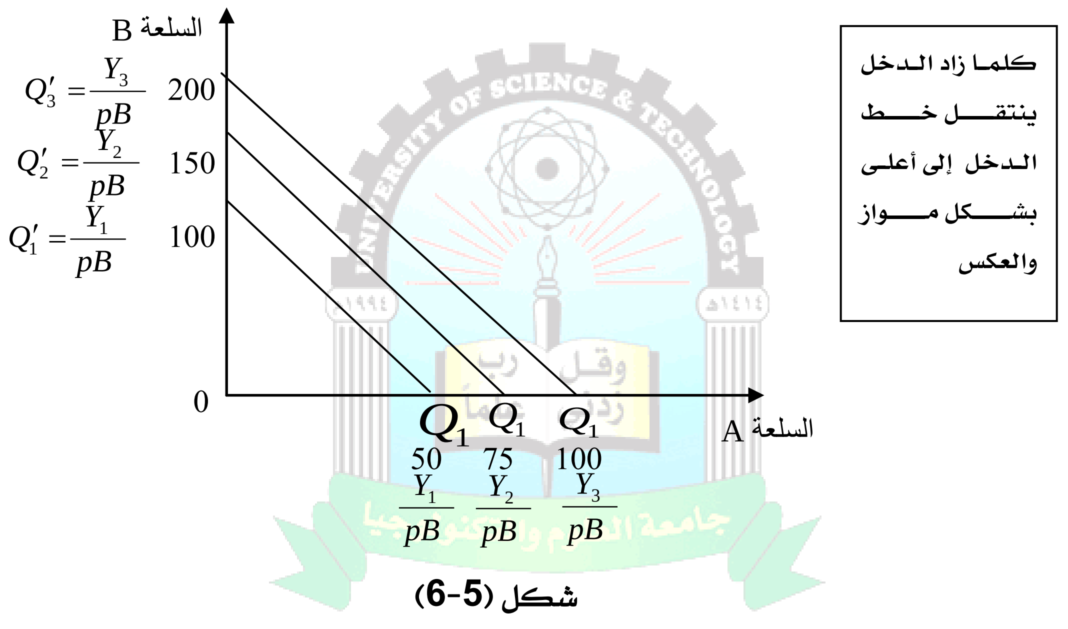
"هي الشكل البياني الذي تأخذها العلاقة بين مختلف الكميات من السلعة التي يطلبها المستهلك عند مستويات مختلفة من الدخل المتحصل عليه مع بقاء العوامل الأخرى المؤثرة على الطلب ثابتة".

اشتقاق منحنى انجل (منحنى الاستهلاك الدخلي) :

إن زيادة دخل المستهلك أو انخفاضه مع بقاء العوامل الأخرى المؤثرة على الطلب كما هي عليه لا يترتب عليه تغير ميل خط الميزانية(الدخل)، بل يترتب عليه انتقال هذا الخط إلى مستوى أعلى أو أقل

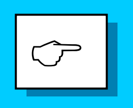
من المستوى السابق بشكل موازٍ لخط الميزانية(الدخل) السابق. ويتبين من الشكل رقم (5-6) أن المستهلك يحقق معظمة إشباعه عند إنفاق دخله على السلعتين A ، B فقط عندما تتساوى النسبة السعرية للسلعتين بميل منحنى الإشباع المتماثل (السواء)، وعندها يمس خط الميزانية(الدخل) منحنى السواء لهاتين السلعتين. وبزيادة دخل المستهلك فإن خط الميزانية(الدخل)

Q_1Q_1' ينتقل إلى Q_2Q_2' أو Q_3Q_3' وتسمى(نقط تماس خطوط الدخل الجديدة مع منحنيات السواء باسم منحنى الاستهلاك الدخلي (منحنى انجل).



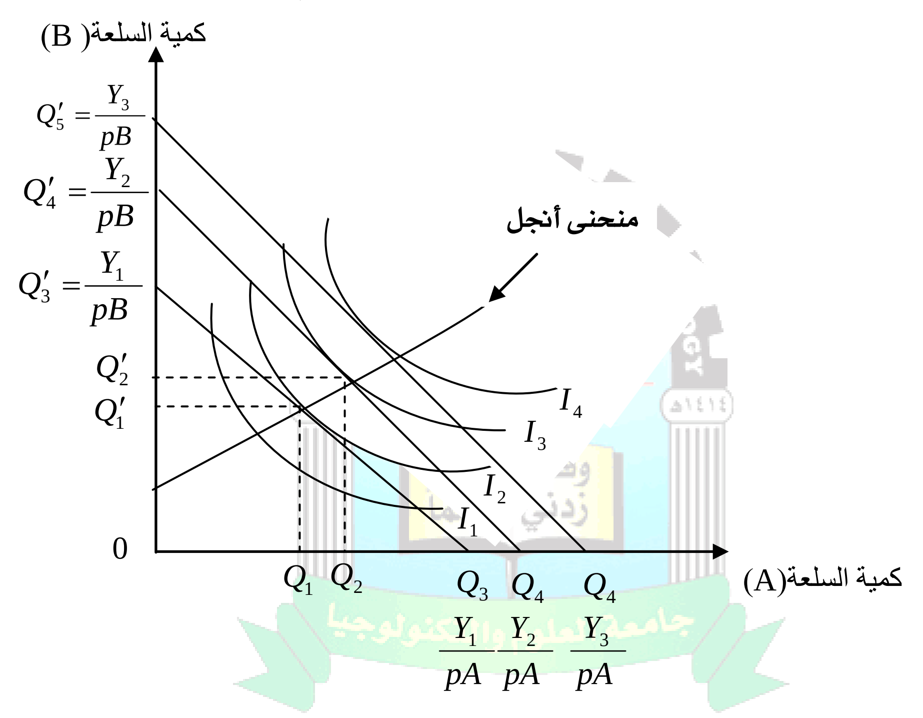
شكل (5-6)

ومن الشكل (5-7) يمكن الحصول على بيانات تمثل العلاقة بين تغير الكميات المشتراة من السلعتين مع تغير الدخل، حيث يتبين من الشكل أنه عند مستوى الدخل Y_1 كانت الكمية التي أمكن المستهلك الحصول عليها هي Q_2 وهكذا باستمرار تغير مستويات الدخل يمكن الحصول على عدد من الكميات التي يمكن الحصول عليها من السلعة نفسها . وبتوقيع تلك العلاقة بيانياً نحصل على ما يسمى بمنحنى انجل للسلعة A. الشيء نفسه بالنسبة للسلعة B حيث عند مستوى الدخل Y_1 كانت الكمية التي يمكن للمستهلك الحصول عليها هي Q_1' ، وعند Y_2 كانت تلك الكمية هي Q_2' وهكذا عند مختلف مستويات الدخل. وبتوقيع تلك العلاقة بين مستويات الدخل وكمية السلعة B نحصل على منحنى انجل للسلعة(B).



تذكر أن : المستهلك يحقق معظم إشباعه عندما يمس خط الميزانية (المنفقة على السلعتين A، B) منحنى سواء السلعتين.

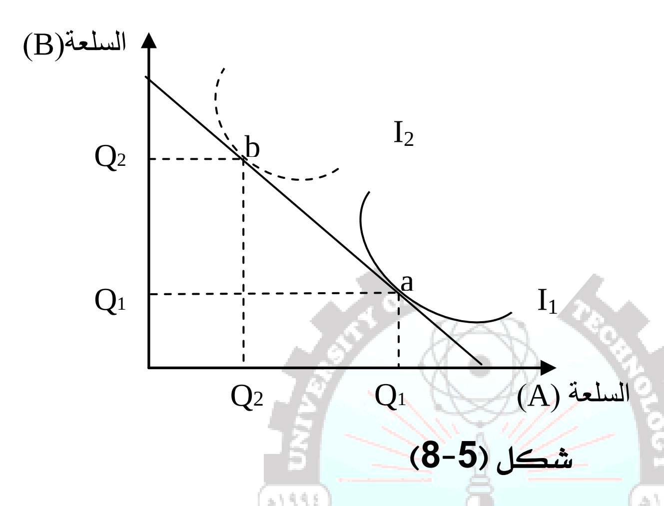
ملحوظة: (لرسم منحنى الدخل (Y) على المحور الأفقي ويمثل كمية السلعة على المحور الرأسي (حاول عزيزي الطالب رسم المنحنى) لكلا السلعتين A، B بافتراض أرقام للدخل وكميات السلعتين)



شكل (5-7)

3-2-4 أثر تغير ذوق المستهلك في توازنه الاستهلاكي:

يتحدد ذوق المستهلك بمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية السائدة في المجتمع. وعادة (لا تتغير أذواق المستهلكين إلا في المدى الطويل بينما تتسم بالثبات النسبي في الفترة القصيرة.) وتبين الشكل (5-8).



شكل (5-8)

أثر تغير ذوق المستهلك على الكمية المطلوبة من السلعة بتأثير هذا التغير على رغبة المستهلك في استهلاك السلعة وبالتالي انتقال منحنى سواء المستهلك الخاص بالسلعة A والسلعة B على سبيل المثال من الوضع (I_1) إلى الوضع (I_2) في الشكل سالف الذكر، وبالتالي تغير طلب المستهلك على السلعتين A، B من الكمية Q_1 إلى Q_2 بالنسبة للسلعة الأولى، ومن الكمية Q_1 إلى الكمية Q_2 بالنسبة للسلعة الثانية .

4 -3 العوامل المؤثرة في الوضع الأمثل لتوازن المستهلك :

يحدد المستهلك الرشيد وفقاً لهذا التحليل قراراته فيما يتعلق بشراء السلع المختلفة على أساس ما خصصه من دخل لشراء هذه السلع، وفي ظل أسعار معينة لهذه السلع، ويقابل ذلك برغباته التي تمثلها خريطة السواء الخاصة به، وبذلك يتحدد الوضع الأمثل لتوازن هذا المستهلك. ويظل على وضع التوازن هذا ما لم يحدث تغير في إمكانيات هذا المستهلك أو من الجانب الموضوعي من التحليل.

ومثل هذا التغير في العوامل الموضوعية لن يحدث إلا بتغير دخل المستهلك النقدي، وبالأحرى ما يخصصه من دخل للإنفاق على السلع والخدمات موضوع التحليل، أو عندما تتغير أسعار السلع أو

يتغير الاثنان معاً ، وعند ذلك يحاول المستهلك الوصول إلى وضع توازني جديد. وفيما يلي نناقش ذلك بالتفصيل فيما يعرف بأثر الدخل وأثر الإحلال وأثر السعر.

تحليل أثر السعر إلى الإحلال والدخل :

إن أثر انخفاض سعر إحدى السلعتين وليكن سعر السلعة A مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ، بما فيها سعر السلعة B ، يمكن أن يترتب عليه إحدى نتيجتين هما :

أ- إما زيادة صافية في الكمية المطلوبة من السلعة A (وهذه حالة السلعة العادية)

ب- وإما نقص الكمية المطلوبة من السلعة A وفي هذه الحالة يقال: إن السلعة A سلعة غير عادية (أو سلعة رديئة).

وكل من النتيجتين السابقتين يمكن تفسيرهما على النحو الآتي :

إن انخفاض سعر السلعة A مع بقاء سعر السلعة B على ما هو عليه والدخل النقدي على ما هو عليه، يعني أن السلعة A أصبحت أرخص نسبياً من السلعة B وبالتالي يكون هناك حافز لدى المستهلك أن يحل وحدات من السلعة A محل وحدات من السلعة B وهذا ما يعرف بالزيادة في A نتيجة أثر الإحلال ، ولكن انخفاض سعر السلعة A يعني في الوقت نفسه أن الدخل الحقيقي للمستهلك قد زاد (دخله النقدي ثابت)، وبالتالي يترتب على زيادة الدخل الحقيقي أي زيادة في الكمية المطلوبة من السلعة (سلعة عادية) . وهكذا يمكن تفسير الزيادة بالكمية المطلوبة من السلعة A نتيجة انخفاض سعرها (أثر السعر) إلى أثرين هما :

– أثر الإحلال أي: إحلال وحدات من السلعة الأرخص نسبياً محل وحدات من السلعة الأخرى .

– أثر الدخل أي: زيادة الكمية المطلوبة من السلعة نتيجة لزيادة دخله الحقيقى.

ولكن يجب أن نلاحظ ما يأتي فيما يتعلق بتحليل أثر السعر إلى أثرين (أثر الإحلال وأثر الدخل):

– إن أثر الإحلال دائماً موجب، وبالتالي يعمل باستمرار على زيادة الكمية المطلوبة من السلعة الأرخص.

- إن أثر الدخل قد يكون موجباً ، وبالتالي تزيد الكمية المطلوبة من A بفعل الأثرين معا .

– إن أثر الدخل قد يكون سالب وبالتالي يعمل أثر الدخل السالب على انخفاض الكمية المطلوبة من السلعة A ، ولكن إذا كان أثر الإحلال الموجب أقوى من أثر الدخل السالب تكون النتيجة الصافية هي زيادة الكمية المطلوبة من السلعة التي انخفض سعرها ، أي: يكون أثر السعر موجب وفي هذه الحالة تكون الزيادة من السلعة أقل مما كانت عليه في الحالة السابقة حيث كان الأثران موجبين ، وتسمى السلعة في هذه الحالة بالسلعة الرديئة .

– هناك بعض الحالات الخاصة (سلعة جيفن) بحيث يكون أثر الدخل السالب أقوى من أثر الإحلال الموجب، فتكون النتيجة الصافية للأثرين هي نقص الكمية المطلوبة من السلعة رغم انخفاض سعرها .

والآن سوف نتناول هذه الحالات بشيء من التفصيل مع التوضيح البياني أثرى الإحلال والدخل، والشكل المناظر لمنحى استهلاك السعر وطبيعة السلعة موضوع التحليل .

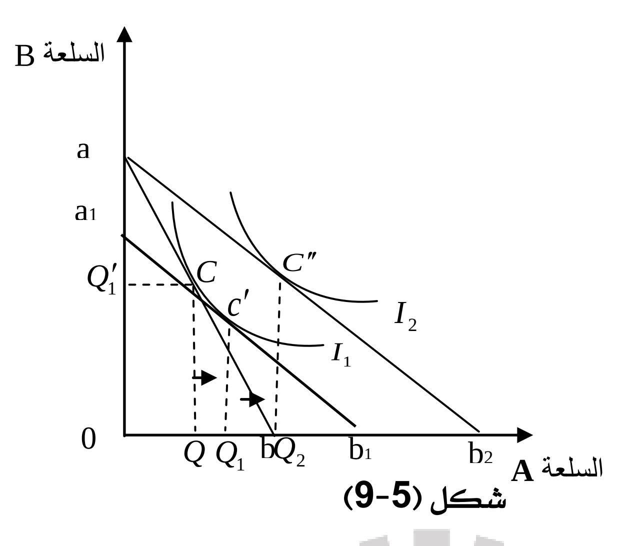
أولاً : بيان تحليل أثر السعر إلى أثرين هما أثر الإحلال وأثر الدخل:

❖ أثر انخفاض سعر السلعة العادية على توازن المستهلك: عندها يكون:

أ- أثر السعر = أثر إحلال موجب + أثر دخل موجب.

على فرض أن المستهلك يوجد أصلا عند وضع توازن، عند نقطة C وعندها يطلب من السلعة A الكمية Q، فإذا فرض وانخفض سعر السلعة A من P إلى P1، فإن خط الميزانية سوف يتغير ميله ويصبح a_1b_1 بدلاً من ab. وينتقل المستهلك إلى نقطة توازن جديدة ć، وعند هذه النقطة يطلب كمية أكبر من السلعة A ولتكن Q_1، وهكذا تكون الزيادة من الكمية المستهلكة (المطلوبة) من السلعة A هي QQ_1 ، أي: أثر السعر .

ولتحليل أثر السعر إلى أثرين هما أثر الإحلال وأثر الدخل، فإننا نلجأ إلى حيلة افتراضية مؤداها أن الانتقال من c إلى ć كان يمكن أن يحدث لو حدثت زيادة في الدخل النقدي، ترتب عليها انتقال خط الميزانية المماس لمنحنى السواء الأصل، بشكل موازٍ، بحيث يمس منحنى السواء الأعلى عند نقطة ć ،ولذلك فإنه يمكن رسم خط ميزانية افتراضي جديدa_1b_1يمس نفس منحنى السواء الأصلي عند نقطة ć ويوازي خط الميزانية الجديدab2 ، وبمساعدة خط الميزانية الجديد ab_2 يمكننا تحليل أثر السعر إلى أثرين هما أثر الإحلال وأثر الدخل ، إن انتقال المستهلك من نقطة c إلى c ́ أي: تحركه على نفس منحنى السواء يعني أن السلعة A أصبحت أرخص نسبيا من B وبالتالي فإن المستهلك يحل وحدات منها محل وحدات من B ، ويناظر هذا التحرك على نفس منحنى السواء زيادة الكمية المطلوبة من A من Q إلى Q1 ، ولكن طالما أن انخفاض سعر السلعة A، يعنى زيادة الدخل الحقيقي للمستهلك، فإن هذا سوف يترتب عليه انتقال المستهلك إلى منحنى سواء أعلى عند نقطة c̋ ، وبالتالي فإن زيادة الكمية المطلوبة من A والمناظرة لهذا التحرك من ć إلى c̋ تمثل أثر الدخل ، وتكون النتيجة هي تقسيم أثر السعر إلى أثرين هما : أثر الإحلال وأثر الدخل ، ويلاحظ أنه في هذه الحالة يكون الأثران موجبين، كما هو موضح في الشكل (5-9)

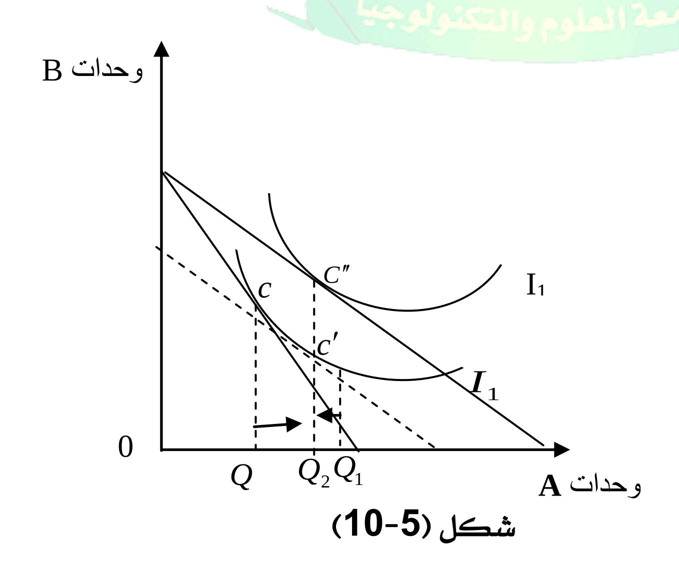


شكل (5-9)

ب_ أثر انخفاض سعر السلعة الدنيا على توازن المستهلك: وعندها يكون

أ– أثر السعر = أثر الإحلال (الموجب) + أثر دخل (سالب) أقل من أثر الإحلال الموجب.

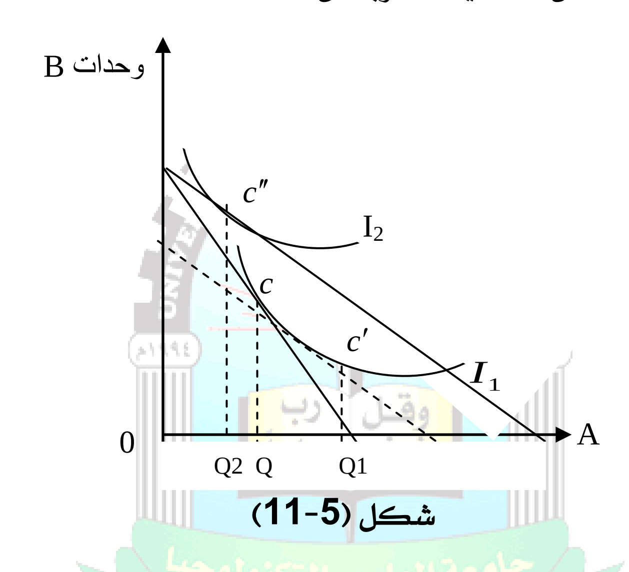
وفي هذه الحالة تتبع نفس الخطوات التحليلية، كما هي في الحالة السابقة، إلا أن الاختلاف سوف يتمثل في اتجاه التحرك من نقطة ć إلى نقطة c̋ في هذه الحالة، مادام إن أثر الدخل سالباً فإن نقطة c̋ سوف تكون إلى أعلى إلى اليسار قليلا من نقطة ć، كما هو موضح بالشكل (5-10) حيث تتمثل الزيادة في الكمية المطلوبة، من Q إلى Q_1 أثر الإحلال، والنقص في الكمية من السلعة A بفعل أثر الدخل السالب يكون من Q_1 إلى Q_2 ، ولكن زيادة الكمية بفعل أثر الإحلال الموجب أكبر من نقص الكمية بفعل الدخل السالب، وبالتالي تكون النتيجة الصافية بالزيادة، (أثر السعر الموجب) .



شكل (5-10)

جـ - أثر السعر = أثر الإحلال (الموجب) + أثر الدخل (السالب) ،ولكن أثر الدخل السالب أقوى من أثر الإحلال الموجب .

وبنفس الخطوات التحليلية يمكننا بيان ذلك بالشكل (5-11) حيث يظهر الاختلاف عن الحالات السابقة، في أن المستهلك عندما ينتقل بفعل أثر الدخل السالب إلى نقطة توازن جديدة، فإن هذه الأخيرة تكون إلى أعلى، ولكن ليست فقط على يسار نقطة ćَ، وإنما أيضاً على يسار نقطة c، (وضع التوازن الأصلي)، وهذا يعني أن (النقص بالكمية المطلوبة من السلعة A بفعل أثر الدخل السالب > من الزيادة في الكمية المطلوبة من السلعة نفسها بفعل أثر الإحلال الموجب)، فتكون النتيجة الصافية متمثلة في نقص الكمية المطلوبة من السلعة A .



شكل (5-11)

4 -4 فائض المستهلك:

إستادا إلى مفهومي قانون تناقص المنفعة والمنفعة الحدية سالفا الذكر، يمكن القول: إن المنفعة الكلية (والتي نعني بها هنا مقدار الإشباع الكلى الذي يحصل عليه المستهلك من استهلاك الوحدات المتتالية من السلعة)- ليست هي العامل الذي يحدد سعر السلعة من وجهة نظر المستهلك بل إن المنفعة الحدية وهى ما تعنى(منفعة الوحدة) الأخيرة هي العامل المحدد لسعر السلعة التي يطلبها المستهلك . أي: أن المستهلك قد يشترى سلعة ما بسعر يعتبره أقل مما كان مستعدا في دفعه،أي أن تقديره لأهمية السلعة ربما يكون أكثر من تقدير السوق لأهميتها وفي هذه الحالة، أي: (عندما يكون المشترى على استعداد لأن يدفع سعرا للسلعة أعلى من سعرها في السوق فإن ذلك المشترى يستمتع بفائض من الإشباع)يسمى بفائض المستهلك.

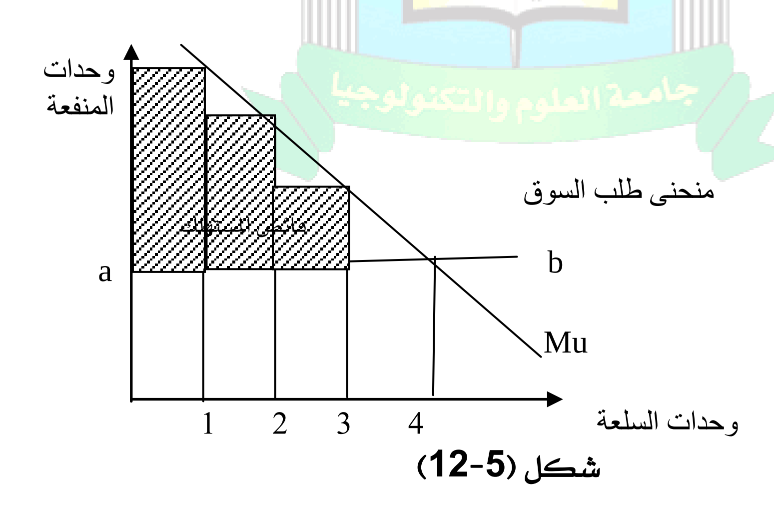
تعريف فائض المستهلك :

(هو الفرق بين ما نكون مستعدين لدفعه وبين ما ندفعه فعلا في السلعة، وهو يساوى إذن المنفعة الكلية منقوصا منها السعر الكلى المدفوع مقوما بوحدات المنفعة). ويمثل هذا الفائض بالمساحة التي تقع فوق منحنى طلب السوق (ab)وتحت منحنى المنفعة الحدية في الشكل رقم (5-12) وهى المساحة التي توجد فوق الحد (أي فوق الوحدة الحدية). أي: أن فائض المستهلك في الشكل سالف الذكر هو(عبارة عن مقدار الفرق بين المنفعة الكلية الناتجة عن استهلاك قدر معين من سلعة معينة وحاصل ضرب (المنفعة الحدية لهذا القدر في عدد الوحدات المستهلكة

Cs=TU-(Mu.Q)

جدول رقم (5-2) المنفعة الكلية والحدية وفائض المستهلك:

عدد وحدات السلعة المشتراة بالريال Q	المنفعة الكلية Tu	المنفعة الحدية Mu	فائض المستهلك c.s=Tu-(Mu*Q)
1	10	10	=10-(10❖1)= صفر
2	19	9	=19-(19❖21)= 1
3	25	6	=25-(6❖3)= 7
4	29	4	=29-(4❖4)= 13
5	31	2	=13-(2❖5)= 21



شكل (5-12)

4 -5 عيوب نظرية المنفعة الحدية :

ولقد بنى أصحاب فكرة النظرية الحديثة لسلوك المستهلك نظريتهم استناداً إلى بعض الانتقادات التي وجهت إلى النظرية الكلاسيكية والتي نوجزها فيما يلي:

أ- إن معظم الناس في المجتمع الذي نعيش فيه هم ضحايا العادات والتقاليد وإنهم يشترون سلعهم على أسلوب واحد يكاد لا يتغير، لا يفكرون دائما في تعادل المنافع الحدية كما أوضحت النظرية الكلاسيكية.

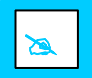
ب - إن الناس لا يستهلكون سلعهم في سلسلة متتابعة من وحدات صغيرة وبصفة خاصة في حالة السلع المعمرة.

جـ - إن إمكانية قياس المنفعة التي يحصل عليها المستهلك من حصوله على وحدات متتالية من السلعة قياساً عددياً ، والذي استندت إليه النظرية الكلاسيكية إنما يعتمد في الواقع على أساس يتنافى ومفهوم المنفعة في لغة الاقتصاد حيث إنها تعبر عن علاقة شخصية بين سلعة ما ومستهلك معين . وإنه من الخطأ أن نعتقد بقدرة المستهلك على قياس علاقة شخصية بحتة قياساً عددياً دقيقاً ، فالمستهلك لا يمكنه في هذا المجال سوى إمكانية ترتيب السلع حسب درجة إشباعها لحاجاته، أي: تفضيله لها في سلم إشباع حاجاته.

إن المستهلك لا يواجه كل سلعة على حدة بمقارنة منفعتها بمنفعة النقود التي يطلب إليه دفعها عند شرائها وإنما هو في حاجة إلى مجموعة من السلع تشبع حاجاته المختلفة ومن المتعذر عليه أن يعالج شراءه، بهذه المجموعة على أساس تجزئتها إلى سلع منفصلة تماما عن بعضها نظرا لتكاملها أي: أن النظرية تجاهلت علاقة التكامل أو الاعتماد المتبادل في الحصول على قدر معين من الإشباع الذي قد يحدث نتيجة لاستهلاك أكثر من سلعة في نفس الوقت أو في أوقات زمنية متقاربة .

د-أن مدخل المنفعة الحدية لم يوضح لنا تفصيلاً لمقدار أثر الإحلال وما مقدار أثر الدخل نتيجة لانخفاض سعر السلعة (زيادة الدخل الحقيقي) مع بقاء الدخل النقدي ثابتاً.

هـ-تحليل الطلب طبقاً للمنفعة الحدية يعني أن المستهلك سوف يقوم بشراء وحدات إضافية من السلعة بمجرد أن ينخفض سعرها ، وهذا الافتراض قد يكون صحيح في معظم الحالات، ولكنه ليس صحيحاً في كل الحالات فالشخص صاحب الدخل المرتفع الذي يتمتع بنمط استهلاكي معين قد لا يشترى وحدات إضافية من السلعة عندما ينخفض سعرها ، ولكنه سوف يقوم بشراء مزيد من وحدات سلعة أخرى مثلاً .



4 -6 مثال تطبيقي على توازن المستهلك :

ولفهم تحليل التوازن بالنسبة للمستهلك الذي يواجه بأكثر من سلعة في السوق نأخذ المثال العددي الآتي:

حيث يصور الجدول(6-2) المنافع الكلية التي يكتسبها المستهلك من استهلاكه لوحدات متتالية من السلعتين A ، B حيث سعر A = 2ريال، وسعر B = 1 ريال

وحدات السلعة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
المنفعة الكلية للسلعة (A)	36	66	86	102	114	122	128	130	131	131
المنفعة الكلية للسلعة (B)	25	45	60	72	82	91	99	104	107	108

وبفرض أن المستهلك خصص 15 ريالاً من دخله للإنفاق على السلعتين A ، B أحدهما أو كليهما.

ولكي نصل إلى توازن المستهلك في هذه الحالة، فإن شرط التوازن هنا يتم وفق مبدأين: المبدأ الحدي أو مبدأ التناسب.

فوفقاً للمبدأ الحدي يكون الشرط مكوناً من شقين، يتمثلان في ضرورة تناسب المنافع الحدية للسلع والخدمات المستهلكة مع أسعارها. والشق الثاني ضرورة تحقق ذلك في حدود إمكانيات المستهلك، والتي تعني ما خصصه هذا المستهلك من دخله للإنفاق على السلعتين بمعنى:

$$N = \frac{MUB}{PB} = \frac{MUA}{PA}$$

حيث N (المنفعة الحدية للنقود وهي ثابتة باستمرار)

وفي نفس الوقت:

$$Y = A.P_A + BP_B$$

أي: أن الجزء من الدخل المخصص للإنفاق على السلعتين يساوي سعر السلعة A مضروباً في الكمية المستهلكة من السلعة A مضافاً إلى هذا المقدار سعر السلعة B مضروباً في الكمية المستهلكة من السلعة B.

لحساب المنافع الحدية (MU) من المنافع الكلية (TU) نذكر أن:

$$MU = \frac{\Delta TU}{\Delta Q} = \frac{TU2 - TU1}{Q2 - Q1}$$

أي المنفعة الحدية = $\frac{\text{التغير في المنفعة الكلية}}{\text{التغير في الوحدات المستهلكة}}$

وعلى ضوء ذلك نكون الجدول التالي:

وحدات السلعة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
TUA	36	66	86	102	114	122	128	130	131	131
TUB	25	45	60	72	82	91	99	104	107	108
MUA	36	30	20	16	12	8	6	2	1	صفر
MUB	25	20	15	12	10	9	8	5	3	1
PA	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2
PB	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
MUA / PA	18	15	10	8	6	4	3	1	$\frac{1}{2}$	صفر
MUB / PB	25	20	15	12	10	9	8	5	3	1

وبالتأمل في الجدول السابق:

نجد أن الشق الأول من شرط التوازن. $N = \frac{MUB}{PB} = \frac{MUA}{PA}$

تحقق من المجموعات السلعية الآتية:

1- (3B+ 2A) بمعنى استهلاك 2وحدة A مع 3 وحدات من B، 15=N

2- (5B+ 3A) بمعنى استهلاك 3وحدة A مع 5 وحدات من B، 10=N

3- (7B+ 4A) بمعنى استهلاك 4وحدة A مع 7 وحدات من B، 8=N

وننظر الآن إلى مدى تحقق الشرط الثاني:

$Y = A.P_A + BP_B$ مع كل مجموعة على حدة

1- بالنسبة للمجموعة 3B+ 2A $Y =$

$Y = 1\times3+2\times2 = 7$ وحدات دخل ، وهي تقل عن ما خصصه المستهلك من دخله للإنفاق على السلعتين (15ريال)، وعندها يكون فائض المستهلك الذي يساوى المنفعة المكتسبة (إجمالي المنافع الكلية للوحدات المستهلكة من السلعتين) مطروحاً منه المنفعة المضحى بها (وحدات النقد المدفوعة للإنفاق على السلعتين مضروبة في منفعة وحدة النقود).

فائض المستهلك هنا (60+66) – (15×5)

.C.S=(TUA+TUB)-(QA+QB) x N

$$=(66+60)-(2+3) \times 15$$
$$=126-5x15=126-75=51$$

2- بالنسبة للمجموعة 3A+ 5B

Y = 2× 3 + 1× 5 = 11 وحدة نقد، وهى تقل أيضاً عن الدخل الذي خصصه المستهلك للإنفاق على السلعتين س، ص، وعندها يكون فائض المستهلك =C.S=(86+82)-(3+5) x 10.

$$=(168-80)-88$$

3- بالنسبة للمجموعة 4A+ 7B $Y =$

Y = 2× 4 + 1× 7 = 15 وحدة، وهى مساوية تماماً لما خصصه المستهلك للإنفاق ويكون فائض المستهلك عندها =C.S=(102+128)-(4+7) x 8.

$$=(230-88)-142$$

وهو أكبر فائض متحقق في المجموعات الثلاثة.

المجموعة الثالثة 4A +7B هي المجموعة التي تحقق شرط التوازن بشقيه، وعندها يكون فائض المستهلك أكبر ما يمكن. هذا ويمكن الحصول على ذات النتائج بتطبيق مبدأ التناسب.

حيث بالنظر إلى المجموعات الثلاث السابق ذكرها، نجد أن المجموعة الأولى4B+2A.

$$\frac{P_A}{P_B} = \frac{MU_A}{MU_B} \qquad 2 = \frac{2}{1} = \frac{P_A}{P_B} \qquad 2 = \frac{30}{15} = \frac{MU_A}{MU_B}$$

ولكنها لا تحقق الشق الثاني من شرط التوازن كما بينا فيما سبق، وكذلك تحقق المجموعة الثانية 3A + 5B

$$\frac{P_A}{P_B} = \frac{2}{1} = \frac{20}{10} = \frac{MU_A}{MU_B}$$

ولكنها أيضاً لا تحقق الشق الثاني من شرط التوازن

أما المجموعة الثالثة فإنها تحقق

$$\frac{P_A}{P_B} = \frac{2}{1} = \frac{16}{8} = \frac{MU_A}{MU_B}$$

وتحقق أيضاً الشق الثاني من شرط التوازن حيث ينفق عليها المستهلك كل ما خصص من دخله للإنفاق على السلعتين ويحصل بذلك أقصى فائض للمستهلك عند التوازن.

5- ملخص الوحدة:

هنـاك نظريتـان تبحـث تـوازن المسـتهلك وتفسـر سـلوكه الاقتصـادي في تحديـد إنفاقـه الاستهلاكي في حدود دخله المتاح، وهما نظرية المنفعة الحدية (التقليدية) ونظرية منحنيات السواء (الحديثة)، وهناك شرطان للتوازن في النظرية التقليدية، أولهما تساوى منفعة وحدة النقود المنفقة على السلعة الأولي مع منفعة وحدة النقود المنفقة على السلعة الثانية، أي: تساوي خارج قسمة المنفعة الحدية للسلعة الأولى على سعرها مع خارج قسمة المنفعة الحدية للسلعة الثانية على سعرها، وهذا ما يسمى بالشرط الضروري أما الشرط الثاني فهو تساوي حاصل ضرب الكميات المستهلكة من السلعتين في أسعارها مع دخل المستهلك .

أما في النظرية الحديثة (منحنيات السواء) يتحدد توازن المستهلك عند النقطة التي تقع على منحنى سواء، يمكن أن يصل إليها المستهلك في ظل القيد الإنفاقي المفروض على ميزانيته وهذا القيد يتحدد بحجم الإنفاق الاستهلاكي والأسعار التي يواجهها المستهلك ،أي: عند أعلى نقطة تماس لخط الميزانية مع منحنيات السواء وهي نقطة يتساوى عندها ميل منحنى السواء مع ميل خط الميزانية، أي: عندها يتساوى المعدل الحدي للإحلال بين السلعتين مع النسبة بين سعريهما.

المتغيرات التي يترتب عليها تغيير الوضع التوازني للمستهلك هي تغير أسعار السلع وتغير الدخل وتغير ذوق المستهلك

يمكن تفسير الزيادة في الكمية المطلوبة من سلعة معينة نتيجة انخفاض سعرها (أثر السعر) إلى أثرين، هما: أثر الإحلال ،أي: إحلال وحدات من السلعة الأرخص نسبيا محل وحدات من السلعة الأخرى ، وأثر الدخل أي زيادة الكمية المطلوبة من السلعة نتيجة لزيادة الدخل الحقيقي للمستهلك وكلا الأثرين يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة .

6- قائمة المصطلحات:

سلعة جيفين (السلعة الرديئة): هي السلعة التي تنخفض الكمية المستهلكة منها بزيادة الدخل.

فائض المستهلك: هو الفرق بين ما يكون المستهلك مستعدا لدفعة في سبيل الحصول على السلعة وبين ما يقوم بدفعه فعلا.

7- التعيينات :

إذا كان فائض المستهلك هو الفرق بين السعر الذي يمكن للمستهلك دفعه في سبيل الحصول على السلعة وبين السعر السائد لها في السوق حاول أن تضع من خلال السلوك الاقتصادي لأفراد المجتمع الذي تعيش فيه نماذج من السلع أو الخدمات التي تتمتع بوجود فائض مستهلك، مبيناً دوافع الناس لهذا السلوك .

8- أسئلة التقييم الذاتي

8 -1 الأسئلة المقالية :

(1) ناقش مدى واقعية الفروض التي استندت إليها النظرية التقليدية لسلوك المستهلك .

(2) وضح مفهوم فائض المستهلك، وكيفية الاستفادة منه في اتخاذ القرارات الاقتصادية .

(3) ما القيود التي يواجهها المستهلك عند طلبه تعظيم المنفعة الكلية من إنفاقه ؟

(4) اشرح الكيفية التي يعمل بها أثر الإحلال وأثر الدخل عندما يرتفع سعر السلعة العادية (مع بقاء العوامل الأخرى على حالها) مع توضيح إجابتك بالرسم البياني.

(5) اشرح كيف يعمل الأثر الإحلالي والأثر الدخلي عندما يرتفع سعر السلعة الدنيا (مع ثبات باقي العوامل على حالها) .

(6) عبر رياضيا عن شروط توازن المستهلك وفقاً للنظرية التقليدية والنظرية الحديثة .

(7) عرف كلا من منحنى الاستهلاك السعري ومنحنى الاستهلاك ألدخلي موضحاً إجابتك بالرسم البياني.

8 -2 الأسئلة الموضوعية :

أولاً اختر الإجابة الصحيحة من بين الإجابات المتعددة فيما يأتي:

1- عند التوازن يكون ميل منحنى السواء :

(أ) مساوياً ميل خط الميزانية .

(ب) أكبر من ميل خط الميزانية .

(ج) أصغر من ميل خط الميزانية .

(د) الحالات الثلاث السابقة .

2- إذا زاد المعدل الحدي للإحلال للفرد (1) عن نظيره للفرد (2) لكان من الممكن أن يكسب الفرد (1) بالتنازل عن:

(أ) السلعة س مقابل مزيد من السلعة ص التي لدى الفرد ب .

(ب) السلعة ص مقابل مزيد من السلعة س التي لدى الفرد ب .

(ج) أي من س أو ص .

3- يعبر عن أثر الإحلال عند انخفاض سعر سلعة ما (مع ثبات باقي العوامل الأخرى) :

(أ) بالتحرك إلى أعلى على منحنى سواء معين .

(ب) بالتحرك من منحنى السواء الأعلى إلى منحنى السواء المنخفض عنه.

(ج) بالتحرك إلى أسفل على منحنى سواء معين .

(د) أي مما سبق .

4- يصل المستهلك إلى وضع التوازن عندما تتساوى :

(أ) المنافع الحدية لمختلف السلع التي يستخدمها .

(ب) نسبة المنفعة الكلية إلى الحدية لجميع السلع المستخدمة .

(ج) نسبة المنفعة الحدية إلى السعر عبر جميع السلع .

(د) نسبة المنفعة الكلية إلى السعر عبر جميع السلع .

5- لتوضيح تناقص معدل الإحلال الحدي يجب أن يكون منحنى السواء

(أ) خط سالب الميل .

(ب) خط موجب الميل .

(ج) محدب ناحية نقطة الأصل.

(د) مقعر ناحية نقطة الأصل .

6- إذا كانت دالتا الطلب والعرض الآتيتين تمثلان السلعة (ن):

$$D=200-12P$$
$$S=20+6P$$

فإن سعر التوازن وكميه هي :

(أ) 80 للسعر ، 10 للكمية.

(ب) 10 للسعر ، 80 للكمية.

(ج) 7 للسعر ، 48 للكمية.

7- عند وضع التوازن فإن السعر الذي يدفعه المستهلك :

(أ) يساوي المنفعة الحدية .

(ب) يساوي المنفعة الكلية.

(ج) يتناسب مع المنفعة الكلية.

(د) لا شيء مما سبق .

8- يكون المستهلك في وضع توازن إذا :

(أ) كان الإشباع الذي يحصل عليه من السلعة X_1 هو نفسه الذي يحصل عليه من السلعة X_2 .

(ب) كانت منفعة آخر وحدة من السلعة X_1 هي نفسها منفعة آخر وحدة من السلعة X_2.

(ج) كانت منفعة آخر وحدة نقدية منفقة علي X_1 هي نفسها منفعة آخر وحدة نقدية منفقة على X_2.

(د) كانت أخر وحدة نقدية منفقة على X_1 ، أو X_2 لا تسبب أي إضافة للمنفعة الكلية .

9-المستهلك الرشيد هو الذي يشتري من كل سلعة الكمية التي يتحقق عندها:

(أ) أقصى منفعة كلية .

(ب) تتساوى منفعتها الحدية مع الصفر .

(ج) تتساوى منفعتها الكلية مع سعرها مقدرا بوحدات المنفعة .

(د) لا شيء مما سبق .

?

10-إذا كان سعر السلعتين (X_1، X_2) متساويين فلكي يكون المستهلك في وضع توازن يجب :

(أ) أن يشترى كميات من السلعتين بحيث تتساوى منافعها الكلية.

(ب) عليه أن يقسم ميزانيته بالتساوي فيما بين السلعتين .

(ج) عليه أن يتصرف باعتبار أن المنافع التي يحصل عليها من السلعتين متساوية .

(د) عليه أن يشترى كميات من السلعتين إلى أن تتساوى منفعتها الحدية .

(هـ) لا شيء مما سبق .

ثانياً أسئلة الصواب والخطأ :

ضع كلمة صحيح أو خطأ بعد كل من العبارات الآتية مع ذكر السبب إذا كانت الإجابة خاطئة:

(1) لا يستطيع المستهلك الحصول على المجموعات السلعية الواقعة خارج خط ميزانيته إلا إذا زاد دخله ( )

(2) لا يستطيع المستهلك الحصول على أي من المجموعات السلعية المحصورة بين نقطة الأصل وخط الميزانية ( )

(3) انتقال خط الميزانية إلى الخارج يمكن أن يتحقق نتيجة لارتفاع جميع الأسعار وبنفس النسبة ( )

(4) يتحقق توازن المستهلك عند نقطة تماس خط الميزانية مع منحنى السواء ( )

(5) يتحقق توازن المستهلك عند نقطة تقاطع منحنيات السواء ( )

(6) فائض المستهلك هو القيمة الاقتصادية الإجمالية للسلعة ( )

7) يعمل أثر الإحلال دائما في عكس الاتجاه الذي يعمل فيه أثر الدخل ( )

(8) تغير الأسعار النسبية لا يؤثر على ميل خط الميزانية ( )

?

8 -3 إجابة الأسئلة الموضوعية :

أولاً: إجابة أسئلة الاختيار المتعدد :

السؤال الأول الإجابة (أ) السؤال الثاني الإجابة (ب)،

السؤال الثالث الإجابة (ج) السؤال الرابع الإجابة (ج)،

السؤال الخامس الإجابة (ج) السؤال السادس الإجابة (ب)،

السؤال السابع الإجابة (د) السؤال الثامن الإجابة (ج)،

السؤال التاسع الإجابة (د) السؤال العاشر الإجابة (هـ)

ثانياً: إجابة أسئلة الصواب :

رقم السؤال	الإجابة	سبب خطأ الإجابة
1	صحيح	ــــــــ
2	خطأ	واقعة على مستوى دخل أقل ويمكنه الحصول عليها لأنه يتحقق.
3	خطأ	بزيادة الدخل .
4	صحيح	ــــــــ
5	خطأ	لأن من خصائص منحنيات السواء إنها لا تتقاطع.
6	خطأ	لأنه الفرق بين ما يمكن للمستهلك دفعه والسعر السائد بالسوق .
7	خطأ	أثر الإحلال يؤدى إلى زيادة الوحدات المستهلكة من السلعة الأرخص نسبيا محل وحدات السلعة الأخرى وأثر الدخل يؤدى إلى زيادة الكمية المستهلكة من السلعة .
8	خطأ	لأن ميل خط الميزانية يتحدد بالنسبة السعرية للسلعتين .

9- مراجع الوحدة:

1- عفاف عبد الجبار سعيد ، مجيد على حسن، مقدمة في التحليل الاقتصادي الجزئي، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2004 .

2- محمد على الليثي، محمد جابر حسن، على عبد الوهاب نجا النظرية الاقتصادية الجزئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2006

3- محمد محروس إسماعيل، أحمد رمضان نعمة الله، مبادئ علم الاقتصاد الجزئي، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية 1994 .

4- Boulding Kenneth E – Economic Analysis 4 th ed ., Micro economics, New York, Harper & Row, Publishers, 1966 vol I .

5- Henderson and Quintet , Micro economic Theory , Mcgraw Hill Book co , New York , 1965 □

6 الوحدة السادسة

نظرية الإنتاج وتوازن المنتج


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٩٩٤م
١٤١٤هـ
وقل رب
زدني علماً

محتويات الوحدة

1- تمهيد:

تناولنا في الوحدات السابقة سلوك المستهلك باعتباره أحد جوانب المشكلة الاقتصادية التي هي مجال دراسة علم الاقتصاد وفى هذه الوحدة وما يليها:

سنتناول نظرية الإنتاج باعتبارها الشق الثاني من المشكلة الاقتصادية، ويعرف الإنتاج بوجه عام (بأنه نشاط تقوم به منشأة ما لتحويل المدخلات Inputs (عوامل الإنتاج) إلى مخرجات Out puts نافعة في ظل ظروف تكنولوجية معينة وخلال مدة زمنية معينة. وتهدف أي منشأة من وراء نشاطها الإنتاجي إلى (تعظيم أرباحها في ظل الظروف التي تعمل فيها). وتشير المدخلات إلى عناصر الإنتاج التي تستخدم في العملية الإنتاجية مثل المواد الخام، ونصف المصنعة، وخدمات العمل، وخدمات الآلات، والمباني، وخدمات الأرض، والإدارة. ولقد جرت العادة على تقسيم هذه العناصر إلى أربعة هي : الأرض والعمل ورأس المال والإدارة (أو التنظيم). أما المخرجات التي تتولد عن النشاط الإنتاجي فهي إما أن تكون سلعاً أو خدمات. والسلع هي الأشياء الملموسة أما الخدمات فهي الأشياء غير الملموسة كالتعليم والرعاية الصحية وخلافه من الخدمات، ومن المعروف أن مخرجات النشاط الإنتاجي يتولد عنها سلع وخدمات يمكن استخدامها في إشباع الرغبات، وبالتالي فإنه يطلق على الإنتاج بأنه خلق المنفعة. ونظراً لأن هناك العديد من الطرق أو الأساليب للحصول على المخرجات من خلال كيفية دمج المدخلات مع بعضها من خلال مختلف الأساليب التكنولوجية المستخدمة لذا فإن الاقتصاديين يعبرون عن العلاقة التكنولوجية بين المدخلات والمخرجات بما يسمي دالة الإنتاج، وتتضمن هذه الوحدة استعراضاً لدالة الإنتاج، ومراحل الإنتاج المختلفة وكيفية حساب الناتج المتوسط والحدي والعلاقة البيانية بين المدخلات والمخرجات فيما يسمى بمنحنيات الإنتاج، وقانون تناقص العوامل الحدية في الزراعة والصناعة وكيفية تحديد مرحلة الإنتاج الرشيد .

2- أهداف الوحدة :

تستهدف دراسة هذه الوحدة تعليم الطلاب ما يأتي:

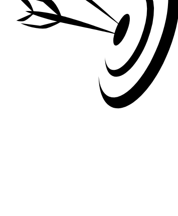
1- كيفية قيام المنشأة (أو الوحدة الإنتاجية) باتخاذ القرار في تحديدها للكمية المستخدمة من عوامل الإنتاج المختلفة وكيفية المزج بينها.

2- كيفية قيام المنشأة بتحديد حجم الإنتاج الذي يعظم أرباحها

3- قانون تناقص الغلة (تناقص العوامل الحدية) ومسبباته ومدى انطباقه على كل من الزراعة والصناعة وتأثيره على عملية الإنتاج.

4- كيفية حساب نواتج النشاط الإنتاجي والتعبير عنها فيما يسمى بالناتج الكلي والمتوسط والحدي.

5- كيفية حساب مرونة الإنتاج للاستفادة منها كمؤشر لمعرفة مرحلة الإنتاج التي يمر بها النشاط الإنتاجي للمنشأة .



3- مصادر التعلم الخاصة بالوحدة :



يمكن للطالب تحقيق هذه الأهداف من خلال :

(1) قراءته للمادة العلمية الموجودة بالكتاب المقرر أو الاطلاع على المراجع الواردة في الكتاب المقرر.

(2) إطلاعه على المحاضرات العلمية الموجودة في موقع المادة على نظام L.M.S لموقع الجامعة.

(3) مشاركته في غرف الدردشة مع زملائه وأستاذ المادة في المواعيد المحددة بالموقع.

(4) إطلاعه على المادة العلمية الموجودة على C D المصاحب للكتاب المقرر

4- المحتوى الدراسي للوحدة :

4 -1مفهوم الإنتاج:

إن الهدف النهائي من عمليات الإنتاج كلها هو إشباع حاجات الإنسان، ولا يقتصر الإنتاج على السلع فقط، بل يمتد فيشمل تقديم الخدمات أيضاً مثل خدمات الطبيب والمحاسب والمدرس وغيرهم، لأن كل أصحاب المهن المختلفة يهدفون إلى إشباع رغبات الناس. فالإنتاج لا يعني فقط تغيير شكل الأشياء، أو تغيير مكانها أو وقتها بل أنه يعني أداء الخدمات. أي: أن الإنتاج (هو خلق المنفعة، إذ يعني الإنتاج خلق السلع والخدمات التي يقوم المستهلكون بشرائها لإشباع رغباتهم)، (وعن طريق تنظيم العمليات الإنتاجية يتحدد عرض تلك السلع والخدمات في الأسواق.) وتعني العمليات الإنتاجية (قيام المنتجون بتنظيم خلط عناصر الإنتاج المختلفة للحصول على المنتج النهائي.)

والوحدة الإنتاجية -سواء كانت تعني الفرد أو المنشأة -عليها أن تتخذ عدة قرارات تتعلق بشراء ما تحتاجه من عناصر الإنتاج، وأخرى تتعلق ببيع منتجاتها النهائية. وهي بذلك تلعب دور المشتري في أسواق عناصر الإنتاج حيث تمثل جانب الطلب، والبائع في أسواق الإنتاج حيث تمثل جانب العرض، والهدف النهائي للوحدة الإنتاجية من قيامها بهذه العمليات هو تحقيق الأرباح التي هو في النهاية محصلة لنشاطها من ناحية في أسواق عناصر الإنتاج حيث تتحدد التكاليف الإنتاجية، ولنشاطها من ناحية أخرى في أسواق الإنتاج حيث يتحدد ما تحصل عليه من إيرادات، وهناك سبيلان رئيسان لدراسة نظرية الإنتاج أحدهما كلاسيكي، وهو ما يطلق عليه الإنتاج في المدة القصيرة، وثانيهما يعتمد في التحليل على منحنيات الإنتاج المتماثل والتكاليف المتماثلة وهو ما يطلق عليه الإنتاج في المدة الطويلة (حيث جميع عناصر الإنتاج تصبح متغيرة. وسوف تتناول هذه الوحدة نظرية الإنتاج في المدة القصيرة.)

4 -2 عوامل (عناصر)الإنتاج (Inputs):

قديما كانت تقسم عوامل الإنتاج إلى ثلاثة عناصر فقط هي : (العمل، رأس المال، الأرض) (الموارد الطبيعية) العامل الرابع هو الإدارة أو التنظيم وهو ما اوضحناه في الوحدة الأولى.

4 -3 دالة الإنتاج:

(هي التعبير الكمي للعلاقة بين كمية الإنتاج من سلعة معينة وبين كمية عناصر الإنتاج التي تضافرت في إنتاج هذه السلعة.) وهذه الدالة تعبر عن العلاقة الدالية بين حجم الإنتاج وعناصره في مدة

زمنية محددة، أي: على أساس الظروف الفنية السائدة في هذه المدة وبغض النظر عن أسعار عوامل الإنتاج والناتج، ويمكن كتابة هذه العلاقة رياضياً على الصورة التالية:

$$Y = f(X_1; X_2; X_3 .... X_n)$$

حيث إن:

Y : هي كمية الإنتاج من السلعة .

X_n : هي كميات عوامل الإنتاج المشتركة في العملية الإنتاجية.

(وتعني هذه الدالة أن المنشأة تستطيع تغيير كمية الناتج من السلعة (Y) عن طريق تغيير الكميات التي تستخدمها من عناصر الإنتاج Xn) .

ويمكن زيادة الإنتاج لحد معين، وذلك بزيادة الكمية المستخدمة من أحد عناصر الإنتاج (عوامل الإنتاج) مع بقاء الكميات المستخدمة من العناصر الأخرى ثابتة. ويرجع ذلك إلى إمكان ربط العناصر الإنتاجية بنسب مختلفة لإنتاج سلعة معينة . ومن جهة أخرى يتوقف ناتج المنشأة على الأسلوب الإنتاجي الذي تستخدمه في عملية الإنتاج، (فكلما اتسم الأسلوب الإنتاجي بالكفاءة ازداد ناتج المنشأة من قدر معين من عناصر الإنتاج.)

4 -4 أنواع الإنتاج (الإنتاج الكلي، والمتوسط، والحدي):

- الإنتاج الكلي Total product (TP) يعبر عن مقدار الناتج نتيجة إضافة وحدات متتالية من عنصر الإنتاج المتغير وكميات ثابتة من العناصر الأخرى).
- الناتج المتوسط Average product (AP) فهو عبارة عن خارج
- قسمة الناتج الكلي على كمية عنصر الإنتاج المتغير $AP = \frac{TP}{Q}$
- يعرف الناتج الحدي Marginal product (MP) بأنه الزيادة في الناتج الكلي الناجمة عن إضافة وحدة إضافية واحدة من عنصر الإنتاج المتغير، ويعرف كذلك بأنه (مقدار التغير في الناتج الكلي الناشئ عن التغير في الكمية المستخدمة من العنصر المتغير بوحدة واحدة في مدة زمنية معينة. ويحسب بقسمة معدل التغير في الناتج الكلي على معدل التغير في عنصر الإنتاج.)

$$MP = \frac{\Delta TP}{\Delta Q} = \frac{TP2 - TP1}{Q2 - Q1}$$

ويمكن الاستعانة بجدول (6-1) لشرح تلك المفاهيم حيث يحسب الناتج المتوسط عند أي نقطة بقسمة مقدار الناتج عند تلك النقطة على مقدار المورد المقابل، فمثلا عند النقطة التي فيها استخدم 7 وحدات من العمل كمورد متغير فإن الناتج المتوسط = 22 ÷ 7 = 3.14، وعند النقطة التاسعة = 21 ÷ 9 = 2.33.

أما الناتج الحدي فيحسب عن طريق احتساب التغير في الناتج الكلي مقسوماً على التغير في عنصر الإنتاج المتغير، فمثلا الناتج الحدي بين النقطتين الثانية والثالثة للعمل كمورد متغير= $\frac{7-12}{2-3}$ = 5 وبين الثالثة والرابعة = $\frac{12-16}{3-2}$ = 4 وهكذا، كما يحسب الناتج الكلي بجمع النواتج الحدية لوحدات عنصر الإنتاج المتغير أو بضرب كمية عنصر الإنتاج المتغير في الناتج المتوسط فمثلا الناتج الكلي عند الوحدة الثالثة من عنصر الإنتاج المتغير (العمل) = مجموع النواتج الحدية للوحدات الثلاث = 3+4+5 = 12، أو = حاصل ضرب عدد الوحدات المستخدمة من العمل × الناتج المتوسط عند الوحدة المراد الحساب عندها = 3 × 4 = 12 .

جدول رقم (6-1) الناتج الكلي والحدي والمتوسط لمورد العمل

رأس المال	العمل	الناتج الكلي للعمل	الناتج الحدي للعمل	متوسط الناتج للعمل
K	L	TP	MP	AP
1	1	3	3	3
1	2	7	4	3.50
1	3	12	5	4
1	4	16	4	4
1	5	19	3	3.8
1	6	21	2	3.5
1	7	22	1	3.14
1	8	22	صفر	2.75
1	9	21	1-	2.23
1	10	15	6-	1.50

4 -5 قانون تناقص الغلة (تناقص النواتج الحدية)

ينص هذا القانون على أنه عند زيادة الكمية المستخدمة من عنصر إنتاجي معين بمعدل ثابت لكل وحدة زمنية على أن تظل باقي العناصر الإنتاجية ثابتة، فإن الإنتاج الكلي يزداد إلا انه بعد حد معين سيتناقص المعدل الذي يزداد به ذلك الإنتاج حتى يبلغ الإنتاج حد أقصى ربما قد يتناقص بعد.

وقد ذكر في صيغة هذا القانون (ثبات باقي العناصر الإنتاجية) وهي تعني بقاءها على حالها، وذلك لعدة أسباب منها ربما أكتشف وسائل تكنولوجية تجعل الأرض أكثر خصوبة أو ربما استنبط سلالات جديدة من التقاوي مثلاً أكثر إنتاجية، أو إذا أصبح العمال أكثر مهارة وخبرة فتكون النتيجة أن زيادة استخدام عناصر الإنتاج يترتب عليها حدوث غلة متزايدة وتوقف إلى مدة ما

(قانون تناقص الغلة) .وهنا يكون فعل القانون قد وضع جانبا ولكن لمدة محدودة إلى أن تتم الغلة المتزايدة وتبدأ الغلة المتناقصة في الظهور، أي: أن القانون يفترض ثبات الأساليب التكنولوجية المستخدمة في العمليات الإنتاجية، وثبات نوعية العناصر الإنتاجية المتغيرة التي يتم خلطها.

- وتجدر الإشارة إلى ملاحظتين مهمتين في قانون تناقص الغلة هما:

أولاً : يجب أن نلاحظ أن قانون تناقص الغلة يشير إلى كمية الناتج، وليس من الضروري أن يشير إلى قيمة الناتج ، فالمزارع مثلا قد يجد أنه كلما استخدم قدراً جديداً من العمل ورأس المال، أنتج ذلك غلة متناقصة، ومع ذلك فإنه يجد أن من مصلحته أن يستمر في الإنتاج في هذه الظروف لأن سعر بيع تلك المنتجات يكون مرتفعا . فالقانون لا دخل له على الإطلاق بالأرباح بل إنه متصل بالتكلفة أو بكمية الغلة فقط .

ثانياً : أن (ميل الغلة إلى التناقص يقترن بميل التكاليف إلى الزيادة)، وذلك لأننا إذا استعملنا وحدات متساوية من العمل ورأس المال في قطعة أرض، وحصلنا على زيادة متناقصة من الناتج، فإن معنى ذلك أن الزيادة الناتجة ستكون أكثر تكلفة. فإذا فرض مثلا أن تكلفة وحدة العمل الثانية المستخدمة في إنتاج القمح من دنم من الأرض هي خمسة ريالات، وأن استخدامها يترتب عليه ناتج إضافي في المحصول يقدر بنحو نصف طن، وإن تكلفة وحدة العمل الثالثة المستخدمة في نفس المساحة هي خمسة ريالات وأن استخدامها يترتب عليه ناتج إضافي في المحصول يقدر بنحو ثلث طن. فإن ذلك يعني أن تكلفة إنتاج الطن الإضافي من القمح تزيد من نحو 10 ريالات إلى نحو 15 ريالا . أي إننا كلما حاولنا زيادة محصول قطعة معينة من الأرض كلما زادت تكلفة المحصول الإضافي.

ولشرح هذا القانون نفترض أن وحدات متساوية من عنصر العمل قد أضيفت لكمية ثابتة من عنصر رأس المال ونتيجة هذه الإضافة حصلنا على النتائج الواردة بالجدول رقم (6-1) والتي يتضح منها أن الناتج الكلي الموضح في العمود الثالث قد تزايد بمعدل متزايد (أي ظهور الغلة المتزايدة) عند إضافة الوحدات الثلاث الأولى من عنصر العمل، كما نلاحظ أيضاً أن قانون الغلة المتناقصة قد بدأ في الظهور ابتداء من إضافة وحدة العمل الرابعة كما بلغ الناتج الكلي حده الأقصى عند استخدام ثمان وحدات من العمل مع وحدة واحدة من رأس المال . ويوضح العمود الرابع من الجدول سالف الذكر الناتج الحدي لإضافة وحدات عنصر العمل، و يطلق أحياناً على قانون الغلة المتناقصة اصطلاح (قانون تناقص الناتج الحدي)، ويتضح من بيانات الناتج الحدي (MP) في العمود الرابع أنه يتزايد بإضافة وحدات العمل الثلاث الأولى، ثم يتناقص بإضافة وحدات العمل من الرابعة حتى

السابعة، ثم لا يكون هناك أي ناتج حدي بإضافة الوحدة الثامنة ثم بعدها اعتبارا من إضافة وحدة العمل التاسعة يأخذ الناتج الحدي قيما سالبة .

ويوضح العمود الخامس مقدار متوسط الناتج (AP) المتحصل عليه بإضافة وحدات عنصر العمل ويتضح أن متوسط الناتج المتحصل عليه بإضافة وحدات العمل يتزايد بإضافة الوحدات الثلاث الأولى ثم يتناقص اعتباراً من إضافة الوحدة الرابعة من عنصر العمل .

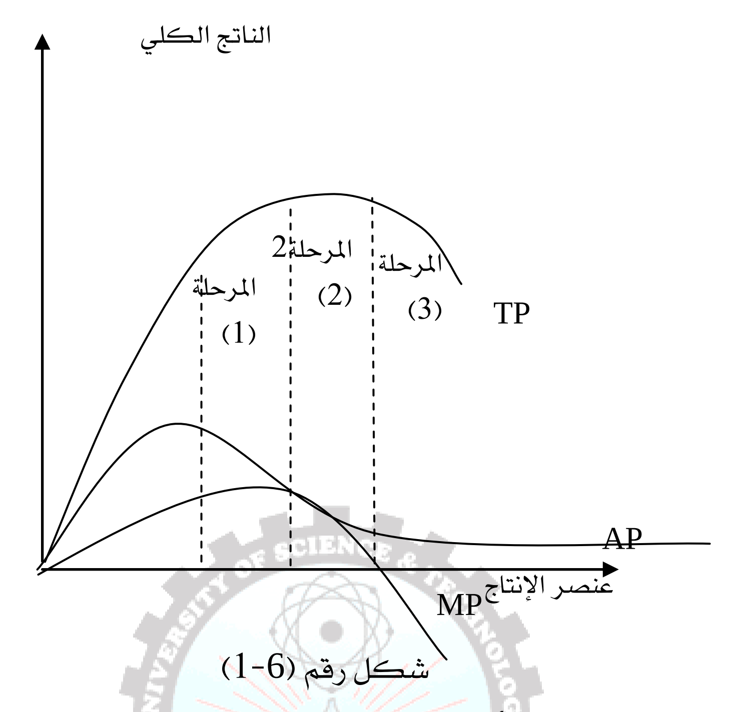
الإيضاح البياني لقانون تناقص الغلة :

بتوقيع البيانات الواردة في الجدول رقم (6-1) بيانياً فإنه يمكن الحصول على المنحنيات الإنتاجية الكلية والمتوسطة والحدية. ومن استعراض شكل هذه المنحنيات يمكن إيضاح ظهور قانون الغلة من تتبع شكل العلاقة بين المقادير المستخدمة من عنصر الإنتاج المتغير وكمية الناتج من السلعة المتحصل عليها ، وباستعراض الشكل رقم (6-1) يتضح منه أن الناتج الحدي يصل إلى أعلى نقطة فيه قبل منحنى الناتج المتوسط كما أن الناتج الحدي يقطع الناتج المتوسط في أعلى نقطة فيه. وهذا يعني أن تغير الغلة أو الناتج بزيادة وحدات العنصر المتغير من عناصر الإنتاج تمر بثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى: وهي المرحلة التي يتزايد فيها الناتج الكلي بنسب متزايدة، أي: يتزايد فيها الناتج الحدي والمتوسط، وذلك نتيجة لزيادة إنتاجية عنصري العمل ورأس المال أي زيادة كفاءتهما بزيادة وحدات العمل المستخدمة مع وحدة رأس المال في تلك المرحلة .

المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي يتزايد فيها الناتج الكلي بنسب متناقصة، أي: التي يتناقص فيها الناتج الحدي والناتج المتوسط، حيث يتناقص في تلك المرحلة إنتاجية العمل ثم كفاءته العمل بينما تستمر كفاءة رأس المال في الزيادة.

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي يتناقص فيها الناتج الكلي نتيجة لتناقص كفاءة كل من العمل ورأس المال.



شكل رقم (6-1)

ويتبين من الشكل سالف الذكر أن النقطة التي يصل فيها منحنى الناتج الكلي إلى أعلى نقطة فيه يكون عندها الناتج الحدي مساوياً للصفر، نظراً لأن التفاضل الأول لدالة الإنتاج الكلي هو الناتج الحدي.

المرحلة الرشيدة ونقطة الإنتاج الأمثل :

ويمكن القول: إن مرحلة الإنتاج الثانية الموضحة بالجدول رقم(6-1) والشكل رقم (6-1) هي المرحلة الرشيدة للإنتاج. وتتحدد نقطة الإنتاج الأمثل (أحسن توليفة من العنصر الإنتاجي الثابت (رأس المال) والعنصر الإنتاجي المتغير (العمل)) في هذه المرحلة عند النقطة التي يتساوى فيها قيمة الناتج الحدي للعنصر الإنتاجي المتغير مع سعر هذا العنصر. MVP=MP-PY

بمعنى أن قيمة الإنتاج الحدي = الإنتاج الحدي x سعر الوحدة المنتجة MVP=PX بمعنى أن نقطة الإنتاج الأمثل تتحدد عندما تكون قيمة الإنتاج الحدي تساوي سعر عنصر الإنتاج المتغير.

ويعزى تزايد الغلة وتناقصها إلى أن تعاون عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية يكون أكفأ ما يكون إذا تم خلط تلك العناصر بنسبة معينة، فالذي يحدث عند بداية زيادة العنصر المتغير هو أن القدر من العنصر الثابت الذي يتعاون معه العنصر المتغير يكون أكثر مما يلزم لتحقيق نسبة أكثر كفاءة ممكنة للخلط بين العنصرين، وكلما قربت نسبة الخلط بينهما من النسبة الأكثر كفاءة،

بزيادة العنصر المتغير، زادت الإنتاجية إلى أن تزيد نسبة الخلط بين العنصرين عن النسبة الأكثر كفاءة، فتبدأ تلك الإنتاجية في الانخفاض .

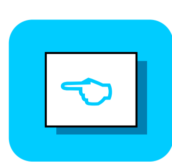
تذكر أن:

- المرحلة الأولى للإنتاج تبدأ مع بداية الإنتاج وتنتهي عندما يتساوى الإنتاج المتوسط مع الإنتاج الحدي. وهي مرحلة لا يكون المنتج رشيداً إذا توقف فيها عن زيادة الإنتاج.
- المرحلة الثانية للإنتاج تبدأ عند نهاية المرحلة الأولى، وتنتهي عندما يكون الإنتاج الحدي مساويا للصفر والإنتاج الكلي أعلى ما يمكن، ويكون المنتج رشيداً إذا توقف فيها عن زيادة الإنتاج.
- المرحلة الثالثة للإنتاج تبدأ بعد انتهاء المرحلة الثانية، ولا يكون المنتج رشيداً إذا أنتج فيها.

4 -6 الإنتاج الاقتصادي وتوجيه الموارد :

(تعتبر المرحلة الثانية من مراحل الإنتاج هي المرحلة الاقتصادية بصرف النظر عن أسعار الموارد والإنتاج.) ولكي يتم تحقيق معظمة العائد الاقتصادي فإن نسب خلط عنصر الإنتاج المتغير بعناصر الإنتاج الثابتة لا ينبغي أن تتعدى المرحلة الثانية. ويمكن القول: (إن العناصر المستخدمة بكفاءة هي التي يمكن مزجها لتعطي أعلى إنتاج ولا يمكن إنتاج كمية أعلى من نفس القدر من تلك العناصر. ويوجد نقطة محددة داخل المرحلة الثانية وهي التي يتحقق عندها الأسلوب الكفء للإنتاج، ويمكن تحديدها عند النقطة التي يتساوى فيها قيمة الناتج الحدي للعنصر المتغير مع سعر هذا العنصر).

حيث أن قيمة الناتج الحدي = الناتج × سعر الوحدة المنتجة



تذكر أن المرحلة الثانية من مراحل الإنتاج هي المرحلة الرشيدة أو الاقتصادية للإنتاج وتتحدد أحسن توليفة من العنصر الإنتاجي الثابت والعنصر الإنتاجي المتغير داخل هذه المرحلة عند النقطة التي يتساوى فيها قيمة الناتج الحدي للعنصر المتغير مع سعر هذا العنصر. $VMP = P_X$

4 -7 المرونة الإنتاجية :

هي استجابة الكميات المنتجة للتغير في عنصر الإنتاج . وبمعنى أخر: هي التغير النسبي في الكميات المنتجة نتيجة للتغير النسبي في عنصر الإنتاج.

ويكون قانون المرونة كما يأتي:

$$EP = \frac{\Delta\%Y}{\Delta\%X} = \frac{\Delta Y / Y}{\Delta X / X} = \frac{\Delta Y}{Y} \times \frac{\Delta x}{\Delta x} \frac{x}{Y} \quad MP \; ❖ \; \frac{1}{AP} = \frac{Mp}{AP}$$

$$\text{المرونة الإنتاجية للعنصر المتغير} = \frac{\text{الإنتاج الحدي للعنصر}}{\text{الإنتاج المتوسط للعنصر}}$$

وفى مثالنا السابق الوارد بالجدول رقم (6-1) فإن الناتج الكلي من السلعة المنتجة يمكن التعبير عنه بالرمز (Y) واستخدم في إنتاج هذه الكمية العنصران الإنتاجيان X_1 ، X_2 وهي تعبر عن عنصر الإنتاج (العمل)، وعنصر رأس المال فإذا كان إنتاج هذه السلعة يزداد بمقدار ΔY عند تغير عنصر الإنتاج X_1 بمقدار ΔX_1 فإن:

$$\text{المرونة الإنتاجية للعنصر } X_1 = \frac{\frac{\Delta Y}{Y}}{\frac{\Delta X_1}{X_1}} = \frac{\Delta Y}{\Delta X_1} \times \frac{X_1}{Y}$$

وعندما

ΔX_1 نها صفر ←

$$\text{فإن} \quad \frac{\Delta y_1}{\Delta x_1} = \frac{dy}{dx1} = \text{الإنتاجية الحدية}$$

$$\text{متوسط الإنتاج للعنصر } X_1 = \frac{Y}{X_1}$$

$$\text{المرونة الإنتاجية للعنصر } X_1 = \frac{\text{الإنتاجية الحدية للعنصر } X}{\text{الإنتاجية المتوسطة للعنصر } X} = \frac{dy}{dx2} \times \frac{X2}{Y}$$

$$\text{وكذلك المرونة الإنتاجية للعنصر } X_2 = \frac{\text{الإنتاجية الحدية للعنصر } X2}{\text{الإنتاجية المتوسطة للعنصر } X2} = \frac{dy}{dx_1} \times \frac{X_1}{Y}$$

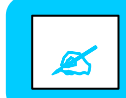
ويمكن القول: إن المرونة الإنتاجية لعنصر العمل تساوى الوحدة عندما تصل الإنتاجية المتوسطة لهذا العنصر إلى أقصى مداها حيث تتساوى الإنتاجية الحدية لعنصر العمل مع الإنتاجية المتوسطة لهذا العنصر عند هذه النقطة (عند إضافة وحدة العمل الرابعة) بينما تكون أقل من الوحدة عندما تكون الإنتاجية الحدية لعنصر العمل اقل من الإنتاجية المتوسطة لهذا العنصر أي عندما تأخذ الإنتاجية المتوسطة في الانخفاض (بعد إضافة وحدة العمل الخامسة). بينما تكون المرونة الإنتاجية أكبر من واحد عندما تكون الإنتاجية الحدية لعنصر العمل اكبر من الإنتاجية المتوسطة له، أي:

عندما تكون الإنتاجية المتوسطة تتجه نحو التزايد الذي يأتي من إضافة وحدة العمل الثانية وحتى إضافة وحدة العمل الرابعة.

ويمكن للمنتج الرشيد باحتسابه للمرونة الإنتاجية التعرف على المدى الذي يتوقف عنده عن إضافة وحدات جديدة من العنصر الإنتاجي المتغير. حيث أن المنتج يجب ألا يتوقف عن إضافة وحدات جديدة من عنصر الإنتاج المتغير مادامت المرونة الإنتاجية لهذا العنصر أكبر من واحد، وذلك لأن الإنتاج في هذه الحالة يقع في المرحلة الأولى غير الرشيدة حيث إنه يمكن الحصول على زيادة في الإنتاج الكلي بمعدل أكبر من الزيادة التي يقوم بإضافتها من هذا العنصر الإنتاجي.

4 -8 مثال تطبيقي :

فيما يأتي بيانات عدد وحدات عنصر إنتاجي معين والناتج الكلي بافتراض ثبات العناصر الأخرى للإنتاج:



عدد الوحدات	1	2	3	4	5	6	7	8
الناتج الكلي	25	70	110	145	175	200	220	235

والمطلوب:

(أ) حدد المرحلة الاقتصادية للإنتاج.

(ب) إذا كان سعر الوحدة من العنصر الإنتاجي 100 ريال وسعر الوحدة من الناتج 4 ريالات، حدد الحجم الأمثل للإنتاج داخل المرحلة الاقتصادية له.

(جـ) احسب المرونة الإنتاجية عند استخدام ثلاث وحدات ثم عند استخدام خمس وحدات من العنصر الإنتاجي، ووضح ما تشير إليه القيم المقدرة لمعامل المرونة.

الحل

وحدات العنصر	1	2	3	4	5	6	7	8
الإنتاج الكلي	25	70	110	145	175	200	220	220
الإنتاج الحدي (MP)	25	45	40	35	30	25	20	صفر
الإنتاج المتوسط (AP)	25	35	36.7	36.2	35	33.3	31.4	27.5

الحل:

(أ) مرحلة الإنتاج الاقتصادي (المرحلة الثانية للإنتاج) هي المرحلة التي يكون فيها قيمة الناتج الحدي أقل من الناتج المتوسط، وتنتهي عندما يكون الناتج الحدي يساوى الصفر وفيها أيضاً يزداد الناتج الكلي بمعدل متناقص.

(ب) الحجم الأمثل للإنتاج في المرحلة الثانية هو الحجم الذي عنده قيمة الإنتاج الحدي تساوى سعر الوحدة من العنصر الإنتاجي المتغير. فعند الوحدة السادسة من الوحدات المستخدم من العنصر الإنتاجي نجد أن مقدار الناتج الحدي يساوى 25 وقيمتها، والتي هي حاصل ضرب مقدار الناتج الحدي × سعر بيع الوحدة = 25×4=100 ريال، ونظراً لأن سعر الوحدة من العنصر الإنتاجي المستخدم تساوى 100 ريال لذا فإن حجم الإنتاج عند استخدام الوحدة السادسة من العنصر الإنتاجي يعتبر هو الحجم الأمثل للإنتاج.

(جـ) مرونة الإنتاج عبارة عن خارج قسمة الناتج الحدي على الناتج المتوسط، وبذلك فإن المرونة عند استخدام ثلاث وحدات من عنصر الإنتاج = $\frac{40}{36.7}$ = 1.2 والمرونة عند استخدام خمس وحدات من عنصر الإنتاج = $\frac{30}{35}$ = 0.86.

ويستدل من ذلك على أنه عند استخدام ثلاث وحدات فإن الإنتاج في مرحلة تزايد الإنتاج حيث أن معامل المرونة أكبر من الواحد، وعند استخدام خمس وحدات فإن الإنتاج في مرحلة تناقص الإنتاج حيث معامل المرونة أقل من الواحد.



تدريب

ارسم منحنيات الإنتاج الكلي والمتوسط والحدي، وحدد مراحل الإنتاج على الرسم.

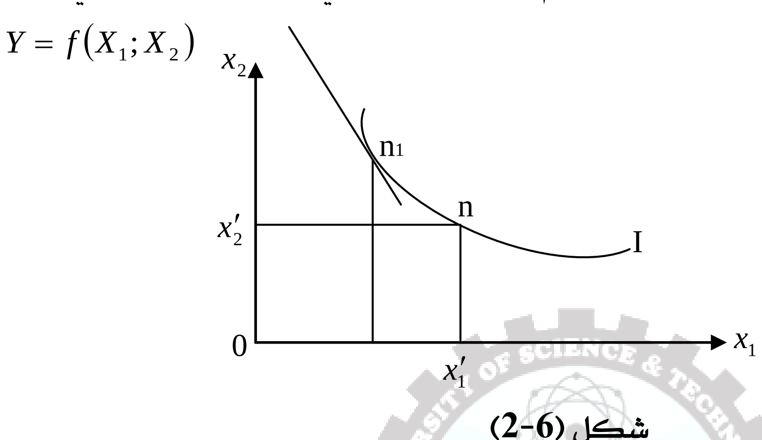
5- منحنيات الناتج المتساوي:

افترضنا حتى الآن أن أحد عناصر الإنتاج ثابت لا يتغير، ومن الشكل رقم (6-1) وجدنا أنه يمكن إنتاج كميات مختلفة باستخدام كميات مختلفة من عنصر الإنتاج الأول (المتغير) مع الكمية الثابتة من عنصر الإنتاج الثاني. وتمثل هذه الكميات من عنصري الإنتاج إحدى الطرق لإنتاج أي كمية من الإنتاج. وسؤالنا الآن: هل هذه هي الطريقة الوحيدة لإنتاج كميات مختلفة ؟ حتى الآن يفترض تحليلنا ضمناً أن عنصري الإنتاج يمكن إحلالهما محل بعضهما، والإحلال معناه أنه يمكن استخدامهما بنسب مختلفة وليس بنسب ثابتة، وهذا الفرض يعني أنه توجد طرق عدة لإنتاج كمية

معينة من السلعة Y. وإذا افترضنا أن إمكانية الإحلال لانهائية فمعنى ذلك أنه يوجد عدد لانهائي من الطرق (نسب خلط عناصر الإنتاج) لإنتاج كمية محددة من السلعة.

والمنحنى الذي يصل بين جميع هذه الكميات من عنصري الإنتاج يسمى بمنحنى الناتج المتساوي Iso-quant وأحد هذه المنحنيات مبين بالشكل رقم (6-2) والدالة التي تمثل هذا المنحنى هي:

$$Y = f(X_1; X_2)$$



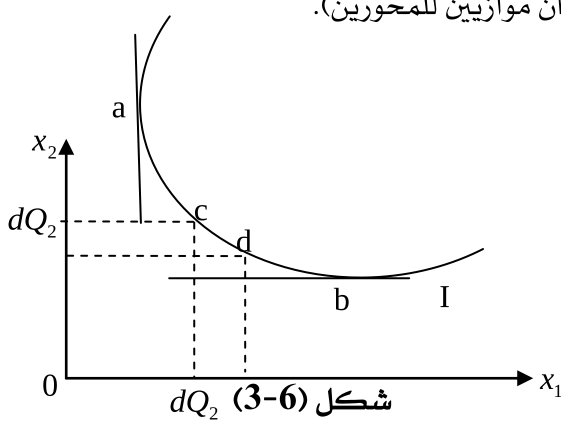
شكل (6-2)

❖ **منحنى الناتج المتساوي** : هو ذلك المنحنى الذي يصل بين التوليفات المختلفة من عنصري الإنتاج والتي تعطي نفس المستوى من الناتج

خصائص منحنيات الإنتاج المتساوي

ومنحنيات الإنتاج المتساوي تتميز بالخصائص الآتية:-

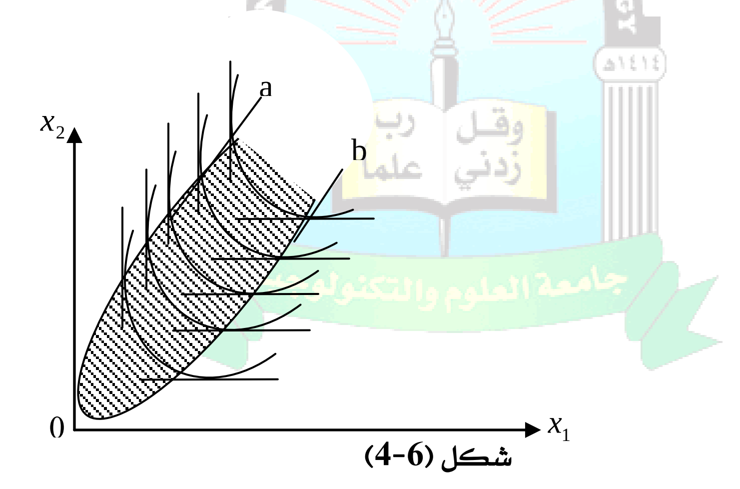
1- تنحدر منحنيات الإنتاج المتساوي إلى أسفل متجهة ناحية اليمين، وذلك في المنطقة التي يمكن فيها إحلال عوامل الإنتاج محل بعضها. إذا كان منحنى الإنتاج المتساوي كما هو موضح بالشكل رقم (6-3). فإن المنطقة التي يمكن فيها إحلال عوامل الإنتاج تتحدد بالجزء بين a ، b فقط على منحنى الإنتاج المتساوي ،(أي: بين النقطتين على منحنى الإنتاج المتساوي التي يصبح عندهما المماسان موازيين للمحورين).



شكل (6-3)

2- يكون منحنى الإنتاج المتساوي في منطقة الإحلال محدبا ناحية نقطة الأصل. ويوضح ذلك الشكلان السابقان (6-1)، (6-2). وفي الشكل (6-3)، جميع النقط الواقعة على الأجزاء غير المحصورة بين a، b تمثل مناطق غير مناسبة للإنتاج. وفكرة تحدب هذه المنحنيات من ناحية نقطة الأصل يمكن التعبير عنها (بالمعدل الحدي لإحلال عامل الإنتاج الأول بالعامل الثاني وهذا المعدل = $\frac{dQ_2}{dQ_2'}$ أي الكمية التي نفقدها من عنصر الإنتاج الأول مقابل وحدة واحدة من عنصر الإنتاج الثاني بشرط أن يبقى مستوى الإنتاج ثابتا لا يتغير. وهذا المعدل يمكن أن يقاس، عند نقطة معينة، بميل المماس للمنحنى عند هذه النقطة. فهذا المعدل عند النقطة C في الشكل رقم (6-3) يمكن قياسه يمثل المنحنى عند النقطة (2) ويلاحظ أن هذا المعدل الحدي للإحلال دائما متناقص)، فكرة منحنيات السواء السابق شرحها نفسها.

3- برسم منحنيات مختلفة، كل منها يمثل مستوى معين من الإنتاج فإننا نحصل على خريطة منحنيات الإنتاج المتساوي الموضحة بالشكل (6-4) ومنحنيات الإنتاج لا تتقاطع، (وكلما ابتعدت المنحنيات من نقطة الأصل فإنها تمثل مستويات أعلى من الإنتاج).



شكل (6-4)

توازن المنتج:

و يثار الآن السؤال الآتي: أي صورة من صور تآلف عناصر الإنتاج يختارها المنتج ليصل إلى مستوى معين من الإنتاج ؟ أو بمعنى آخر: أي نقطة من النقاط الموجودة على منحنى الإنتاج المتماثل تحقق التوازن للمنتج ؟ هذا ما سنشرحه بالاستعانة بالمثال التالي حيث (X_1) كميات العنصر الإنتاجي الأول (X_2) كميات العنصر الإنتاجي الثاني.

البيانات التالية خاصة بثلاث منحنيات إنتاج متماثل (متساوي) مرتبة وفقاً للآتي:

بيانات المنحنى الثالث		بيانات المنحنى الثاني		بيانات المنحنى الأول		
(3)		(2)		(1)		
(X_2)	(X_1)	(X_2)	(X_1)	(X_2)	(X_1)	التوليفات
24	2	18	1.5	12	1	A
16	3	12	3	8	2	b
10	6	7.5	4.5	5	3	c
6	8	4.5	6	3	4	d
4	10	3	7.5	2	5	h

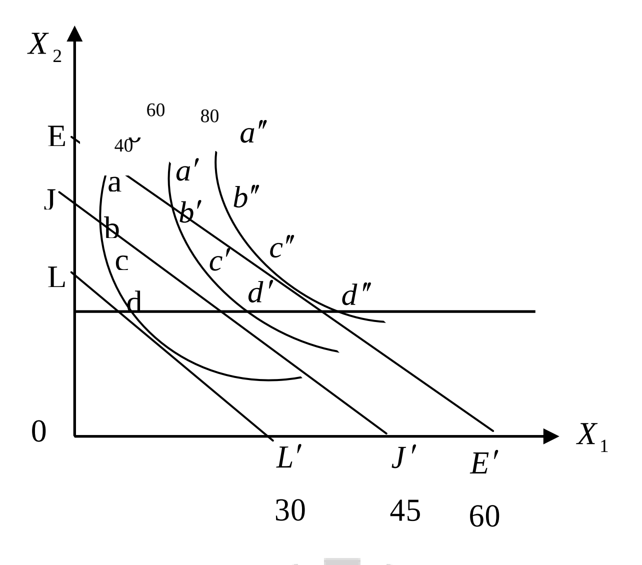
1- وبرسم الشكل البياني (6-5) الممثل لهذه المنحنيات نحصل على خريطة منحنيات الإنتاج المتماثل وعليها ثلاث منحنيات مبيناً على كل واحد منها النقاط a ، b ، c ، d ، h المنحنى رقم (1) نفرض أنه يقدم للمنتج إنتاجاً قدره 40 وحدة إنتاجية من السلعة Y والمنحنى رقم (2) نفرض أنه يقدم للمنتج إنتاجا قدره 60 وحدة إنتاجية من السلعة Y والمنحنى رقم (3) نفرض أنه يقدم للمنتج إنتاجا قدره 80 وحدة إنتاجية من السلعة Y

2- إذا كان المنتج سينفق 30 ريالاً على عنصري الإنتاج (X_1) ، (X_2) في هذه الحالة فإن الخط $L'L$ يمثل **(خط التكاليف)** فإذا رسمنا هذا الخط على خريطة منحنيات الإنتاج المتماثل فإن هذا الخط يمس المنحنى رقم (I_1) على الخريطة عند النقطة (d) وهي نقطة توازن المنتج أما النقط a ، b ، c ، h فتقع خارج الخط $L'L$ ولا تحقق توازن المنتج.

وعند هذه النقطة فإن تكاليف العنصرين (X_1) ، (X_2) بافتراض أن السعر للعنصرين (3،5) على التوالي تصبح كالآتي :

4.2 (كمية X_1) × 5 (السعر) = 21

3(كمية X_2) × 3 (السعر) = 9 وبذلك فإن (21+ 9 = 30) وهو المبلغ الذي خصصه المنتج للإنتاج.



شكل (6-5)

3- أما إذا أراد المنتج زيادة إنفاقه لزيادة إنتاجه فإنه ينفق في هذه الحالة مبلغ 45 وحدة نقدية على عنصري الإنتاج (X_1)، (X_2) كما بينا سابقا بفرض بقاء أسعار عناصر الإنتاج ثابتة فيكون خط التكاليف في هذه الحالة ($J'J$) وهذا الخط يمس منحنى الإنتاج المتماثل رقم (2) على الخريطة عند النقطة (d´)، وهي نقطة توازن المنتج على المنحنى رقم (I2) .

4- أما إذا انفق المنتج مبلغاً قدره 60 وحدة إنتاجية على عنصري الإنتاج (X_1)، (X_2) كما بينا سابقاً بغرض بقاء أسعار عناصر الإنتاج كما هي لا تتغير فيكون خط التكاليف في هذه الحالة (EE´) وهذا الخط يمس منحنى الإنتاج المتماثل رقم (3) على الخريطة عند النقطة (d̋) وهي نقطة توازن المنتج على المنحنى رقم (3).

5- يتبين من الشكل البياني رقم (6-5) أن النقطة d أو d´ أو d̋ تحقق كل منها التوازن للمنتج، وأن المعدل الحدي للإحلال الفني يساوى النسبة ما بين سعري عنصري الإنتاج (X_1)، (X_2).

(فالمعدل للإحلال الفني هو عبارة عن ميل منحنى الإنتاج المتساوي، وأن النسبة بين عنصري الإنتاج (X_1)، (X_2) هي عبارة عن ميل خط التكاليف).

ولكن ميل منحنى الإنتاج المتماثل وميل خط التكاليف يتساويان عند نقطة التماس (d) وعلى ذلك فإن :

(معدل الحدي للإحلال الفني عند النقطة (d) = $\frac{\text{سعر } (X_1)}{\text{سعر } (X_2)}$)

ويمكننا أن نصل إلى الخلاصة التالية :

أ -يتحقق توازن المنتج على منحنى الناتج المتساوي :

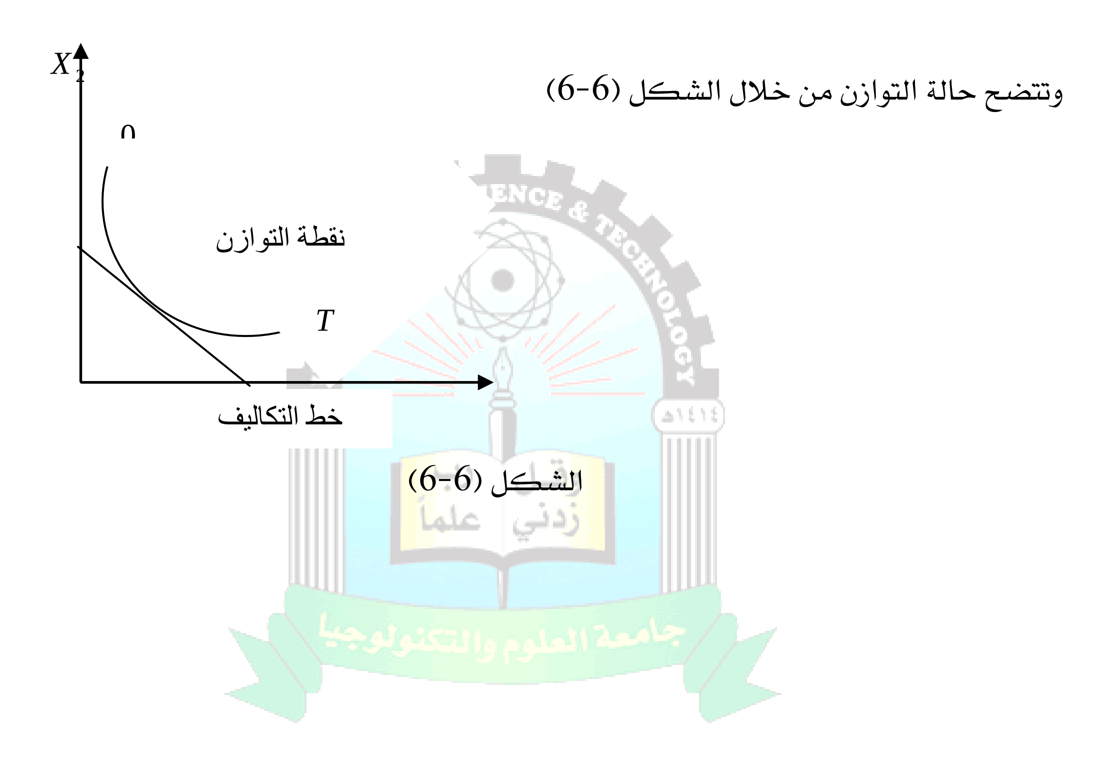
عند نقطة التماس بين منحنى المتساوي مع خط التكاليف المتساوية وعندها يكون : **ب-** ميل منحنى الناتج المتساوي يساوي ميل خط التكاليف المتساوي

ميل خط التكاليف المتساوي

وبتالي يكون : المعدل الحدي للإحلال الفني = النسبة السعرية بين عنصري الإنتاج

$$\frac{d \times 1-}{d \times 2} = \frac{\Delta \times 2}{\Delta \times 1}$$

وتتضح حالة التوازن من خلال الشكل (6-6)



الشكل (6-6)

6- ملخص الوحدة :

(1) يعنى الإنتاج في الفترة القصيرة بأنه الإنتاج في الفترة التي تكون فيها بعض عناصر الإنتاج ثابتة في حجمها ولا يمكن تغييرها لقصر المدة الزمنية اللازمة لإجراء هذا التعديل في مدخلات النشاط الإنتاجي.

(2) الإنتاج يمر بثلاثة مراحل فالأولى منها تسمى مرحلة الغلة المتزايدة، ويزيد فيها كل من الناتج الحدي والمتوسط والناتج الكلي (معدل متزايد) ويبلغ في نهايتها الناتج الحدي مداه.

والثانية تسمى مرحلة الغلة المتناقصة وفيها يهبط الناتج الحدي باستمرار حتى يصل في نهايتها إلى الصفر، ويتزايد فيها الناتج الكلي بمعدل متناقص حتى يصل في نهايتها إلى نهايته العظمى، وفي خلالها أيضا يبلغ الناتج المتوسط مداه، وبها أيضا يبدأ هذا الناتج في التناقص.

والمرحلة الثالثة يبدأ فيها الناتج الكلي في التناقص،ويكون الناتج الحدي فيها سالبا ويظل الناتج المتوسط متناقصاً وإن لم يبلغ الصفر أبداً .

وتعتبر المرحلة الثانية هي المرحلة الاقتصادية للإنتاج، وحجم الإنتاج الأمثل داخل تلك المرحلة يكون عند النقطة التي يتساوى فيها قيمة الناتج الحدي لعنصر الإنتاج المستخدمة مع سعر الوحدة من الناتج .

(3) المرونة الإنتاجية هي خارج قسمة الناتج الحدي على الناتج المتوسط وقيمة معاملها يمكن منه معرفة المرحلة التي يمر بها الإنتاج، فإذا كان المعامل أكبر من الواحد مثلا فهذا يعني أن الناتج الحدي أعلى من المتوسط والعكس صحيح، وبالتالي يمكن من خلالها تحديد مرحلة الإنتاج التي يمر بها النشاط الإنتاجي.

(4) نسب مزج كل من عناصر الإنتاج المتغيرة وعناصر الإنتاج الثابتة التي تنقل الإنتاج من مرحلة إلى أخرى، ولكي نصل إلى مرحلة الإنتاج الاقتصادي فإنه عند مزج عنصر الإنتاج المتغير (العمل مثلا) مع عنصر الإنتاج الثابت (الأرض) لابد أن نصل إلى نسبة المزج المثلى، وتلك النسبة هي التي يصل عندها الناتج الحدي للعنصر الإنتاجي المتغير إلى حده الأقصى.

6- مصطلحات الوحدة:

الإنتاج: هو تحويل الموارد إلى الصورة التي يمكن بها إشباع رغبات الإنسان.

الناتج الكلي: هو مقدار الناتج نتيجة إضافة وحدات متتالية للمورد المتغير (إلى كميات ثابتة من الموارد الثابتة).

الناتج المتوسط: هو عبارة عن خارج قسمة الناتج الكلي على كمية المورد المتغير.

الناتج الحدي: هو الزيادة في الناتج الكلي الناجمة عن إضافة وحدة إضافية واحدة من المورد المتغير.

الدالة الإنتاجية: هي التعبير الكمي للعلاقة بين الحجم الناتج من سلعة معينة وبين كمية عناصر الإنتاج التي تضافرت لإنتاج هذه السلعة.

المعدل الحدي للإحلال الفني بين عناصر الإنتاج: هو ميل منحنى الناتج المتماثل وهذا المعدل يتناقص بمعنى، كلما زادت الكمية من العنصر الإنتاجي(س) بالنسبة للكمية من العنصر الإنتاجي (ص) فإن عدد الوحدات من ص التي يتطلب إحلالها محل وحدة من (س) تأخذ في النقصان ويظل الإنتاج كما هو لا يتغير وهذا ما يعرف **بقانون تناقص المعدل الحدي للإحلال الفني** .

- يتحدد توازن المنتج عند نقطة تماس خط التكاليف المتساوي مع منحنى الناتج المتماثل وإذا أراد المنتج زيادة إنفاقه لزيادة إنتاجه، فإنه ينتقل إلى خط تكاليف أعلى ويكون التوازن الجديد هو نقطة تماس خط التكاليف المتساوي مع منحنى الناتج المتماثل الجديد .
- معدل الإحلال الفني يساوى النسبة ما بين سعري عنصري الإنتاج
- كلما بعد منحنى الإنتاج المتماثل عن نقطة الأصل يكون الإنتاج في مستوى أعلى.

8- التعيينات :

من خلال دراستك لقانون تناقص الغلة (قانون تناقص الناتج الحدي) تخيل من الواقع العملي في مختلف الأنشطة الإنتاجية نشاطين إنتاجيين أحدهما لناتج زراعي والآخر لناتج صناعي، وحاول أن تستنتج مدى سريان هذا القانون على كل من الزراعة والصناعة، وحاول أن تضع تبريراً للنتائج التي تتوصل إليها .

9- التقييم الذاتي:

9 -1 الأسئلة المقالية:

(1) وضح أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين كل من نظرية الإنتاج ونظرية سلوك المستهلك .

(1) عرف منحنى الناتج المتماثل واذكر خصائص تلك المنحنيات .

(2) ما الفرق بين قرارات المنتج الفرد أو صاحب المنشأة في استخدامه لعناصر الإنتاج في كل من المدى القصير والمدى الطويل.

(3) وضح مع الاستعانة بالرسم البياني كيفية تحقيق توازن المنتج من خلال منحنيات الناتج المتماثل .

(4) وضح الفرق بين المعدل الفني للإحلال والمعدل الحدي للاستبدال بين سلعتين.

(5) وضح مع الاستعانة بالرسم الفرق بين غلات الحجم الثابتة وغلات الحجم المتناقصة وغلات الحجم المتزايدة .

(6) وضح مفهوم وخصائص دالة الإنتاج .

(7) وضح كيفية الاستفادة من تقدير معامل مرونة الإنتاج في اتخاذ قرارات الإنتاج في المنشأة الإنتاجية .

(8) يصور الجدول التالي وحدات العمل المستخدمة مع فدان واحد من الأرض، وقدر ثابت من المعدات الرأسمالية والناتج الكلي من محصول الذرة :

الأرض بالفدان	1	1	1	1	1	1	1	1	1
العمل (عامل)	صفر	1	2	3	4	5	6	7	8
الناتج الكلي (أردب)	صفر	2	5	9	12	14	15	15	14

المطلوب : (أ) أحسب الناتج المتوسط والناتج الحدي للعمل .

(ب) وضح شكل منحنيات الناتج الحدي والمتوسط والكلي .

(ج) وضح مراحل الإنتاج المختلفة وحدد مرحلة الإنتاج الاقتصادي .

9 -2 الأسئلة الموضوعية :

أولاً : ضع كلمة صحيح أو خطأ بعد كل من العبارات الآتية مع ذكر السبب للإجابة الخاطئة:

(1) متوسط الناتج يمثل ميل منحنى الناتج الكلي عند نقطة ما ( )

(2) تعكس نظرية الإنتاج علاقة نقدية وليست فيزيقية ( )

(3) منحنى الناتج الحدي أدنى من منحنى الناتج المتوسط دائما ( )

(4) عندما يتناقص الناتج الحدي لعنصر الإنتاج المتغير فإن الناتج الكلي يتناقص ( )

(5) نقطة تساوى الناتج الحدي مع متوسط الناتج هي النقطة التي يكون فيها الناتج الحدي عند أقصى حد له ( )

(6) يزيد الناتج الحدي بمعدل متزايد ثم بمعدل متناقص عندما يبدأ تأثير قانون تناقص الناتج الحدي (قانون تناقص الغلة) ( )

(7) عندما تكون مرونة الإنتاج أقل من الواحد فإن الإنتاج يكون في المرحلة الثانية ( )

(8) يصل الناتج المتوسط إلى الصفر عندما يصل الناتج إلى أقصاه ( )

(9) يشير قانون تناقص الغلة إلى تساوى الوحدات المستخدمة من عناصر الإنتاج ( )

(10) تختص الأرض بتطبيق قانون تناقص الغلة ( )

(11) يعنى الانتقال من نقطة إلى نقطة أخرى على منحنى الناتج الكلي المتماثل أن هناك ثمناً إنتاجياً آخراً يعطي نفس مستوى الإنتاج ( )

(12) يفسر تحدب منحنى الناتج المتساوي تجاه نقطة الأصل تزايد المعدل الفني للإحلال بين عنصرين إنتاجيين ( )

(13) ميل المماس لمنحني الناتج المتساوي عند نقطة عليه يعبر عن المعدل الفني للإحلال بين أي عنصرين إنتاجيين والذي يمكن التعبير عنه بقسمة الناتج الحدي لأي منهما على الآخر ( )

(14) ميل خط التكاليف المتساوي يحدد بقسمة المبلغ المخصص للإنفاق على عنصر الإنتاج الأول على المبلغ المخصص للإنفاق على عنصر الإنتاج الثاني ( )

(15) عند نقطة تماس خط التكاليف المتساوية مع منحنى الناتج المتماثل ليس من الضروري أن تتساوى النسبة بين الإنتاجيات الحدية للعنصرين الإنتاجيين مع النسبة بين سعريهما ( )

(16) نقطة توازن المنتج تعبر عن أفضل توليفة من العنصرين الإنتاجين تعطي مستوى إنتاج معين، وهي تمثل نقطة تماس خط التكاليف المتساوية مع أعلى منحنى ناتج متساوي ( )

(17) يختلف المعدل الحدي للإحلال عن المعدل الفني للإحلال ( )

(18) تعنى حالة تناقص غلة الحجم أن التغير في الكمية المستخدمة من جميع عناصر الإنتاج يكون أقل من التغير في حجم الناتج الكلى ( )

(19) منحنى الناتج المتساوي دائما سالب الميل ( )

(20) لا يختلف مفهوم تزايد الغلة عن مفهوم تزايد الحجم ( )



ثانيا : أسئلة الاختيار من متعدد

اختر الإجابة الصحيحة مما يأتي :

(1) متوسط الناتج يمثل حاصل قسمة :

(أ) الناتج الكلي مقسوما على الناتج الحدي للعنصر.

(ب) التغير في الناتج الكلي مقسوما على التغير في وحدات العنصر .

(جـ) الناتج الكلي مقسوما على عدد الوحدات المستخدمة من العنصر .

(د) الناتج الكلي مقسوما على التغير في وحدات العنصر .

(2) يعني قانون تناقص الغلة (تناقص الناتج الحدي) أي أن الناتج الكلي :

(أ) يتناقص . (ب) يتزايد بمعدل ثابت .

(جـ) يتزايد بمعدل متزايد ثم بمعدل متناقص (د) لا يتغير.

(3) الناتج المتوسط للعنصر الإنتاجي :

(أ) يتزايد باستمرار. (ب) يتناقص باستمرار .

(جـ) يتناقص ثم يأخذ في التزايد. (د) ليس أياً مما سبق .

(4) عندما يكون الناتج الحدي بالنسبة للأرض سالبا فإننا نكون في:

(أ) المرحلة الأولي للإنتاج بالنسبة للأرض .

(ب) المرحلة الثالثة للإنتاج بالنسبة للعمل .

(جـ) المرحلة الثانية للإنتاج بالنسبة للأرض.

(د) ليس أياً مما سبق .

(5) يتعلق قانون تناقص الغلة (تناقص الناتج الحدي) بالمدة:

(أ) القصيرة جدا . (ب) القصيرة .

(جـ) الطويلة. (د) الطويلة جدا .

9 -3 إجابة الأسئلة الموضوعية

أولاً: إجابة أسئلة الصواب والخطأ

رقم السؤال	الإجابة	سبب خطأ الإجابة
1	خطأ	أن الناتج الحدي هو الذي يمثل ميل منحنى الناتج الكلي .
2	خطأ	لأنها تعكس علاقة فيزيقية .
3	خطأ	لأن المرحلة الأولى للإنتاج فيها منحنى الناتج الحدي أعلى منحنى الناتج المتوسط.
4	خطأ	لأن في المرحلة الثانية عندما يتناقص الناتج الحدي يتزايد الناتج الكلي بمعدل متناقص .
5	خطأ	لأن هذا التساوي عند أعلى نقطة للناتج المتوسط .
6	خطأ	لأنه عندما يبدأ سريان القانون يتناقص الناتج الحدي .
7	صحيح	ـــــــــــ
8	خطأ	لأن الناتج المتوسط لا يساوي صفراً عندما يصل الناتج الكلي أقصاه .
9	صحيح	ـــــــــــ
10	خطأ	لأن القانون ينطبق أيضاً على الصناعة في المدى الطويل.
11	صحيح	ـــــــــــ
12	خطأ	لأنه يعكس تناقص المعدل الفني للإحلال .
13	صحيح	ـــــــــــ
14	خطأ	لأنه يتحدد بقسمة سعري العنصرين على بعضهما .
15	خطأ	لأنها تمثل نقطة توازن وعندها تتساوى النسبة بين الإنتاجيات الحدية للعنصرين مع النسبة بين سعريهما.
16	صحيح	ـــــــــــ

17	خطأ	لأن الأول ما يتخلى عنه المستهلك من سلعة معينة نظير حصوله على وحدة إضافية من سلعة أخرى، وبالتالي عبارة عن مقدار ما يتخلي عنه المنتج من عنصر إنتاجي معين نظير حصوله علي وحدة إضافية من عنصر إنتاجي آخر، أي: أن الفكرة واحدة مع اختلاف مجال التطبيق .
18	خطأ	لأن حالة تناقص غلة الحجم تعني أن زيادة المستخدم من جميع العناصر الإنتاجية بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة حجم الناتج الكلي بنسبة أقل .
19	صحيح	————
20	خطأ	لأن مفهوم تزايد الغلة يختص بعلاقة الإنتاج في المدة القصيرة وفي حالة عنصر متغير ثابت وآخر متغير أما تزايد غلة الحجم فيختص بعلاقة الإنتاج في المدة الطويلة وحيث جميع عناصر الإنتاج متغيرة.

ثانيا إجابة أسئلة الاختيار من المتعدد :

السؤال الأول الإجابة (ج)، السؤال الثاني الإجابة (ج)،

السؤال الثالث الإجابة (د)، السؤال الرابع الإجابة (د)،

السؤال الخامس الإجابة (ب) .

9- مراجع الوحدة:

1- دومنيك سلفاتور نظرية اقتصاديات الوحدة، سلسلة ملخصات شوم، دار ماكجروهيل للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1974.

2- محمد على الليثي ، محمد جابر حسن ، على عبد الوهاب نجا النظرية الاقتصادية الجزئية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية ، 2006

3- محمد محروس إسماعيل ، أحمد رمضان نعمة الله، مبادئ علم الاقتصاد الجزئي ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية 1994 .

13- Boulding Kenneth E – Economic Analysis 4 th ed ., Micro economics, New York, Harper & Row, Publishers, 1966 vol I .

14- Henderson and Quintet , Micro economic Theory , Mcgraw Hill Book co , New York , 1965 .




UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٩٩٤م
١٤١٤هـ
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

7 الوحدة السابعة

التكاليف الإنتاجية


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٩٩٤م
١٤١٤هـ
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

محتويات الوحدة

1- تمهيد :

تعدُّ تقدير التكاليف الإنتاجية الأساس الذي يجري الاستناد إليه في تحديد الأسعار التي يبيع بها المشروع إنتاجه، وكذلك تحديد الربح الذي يتوقع الحصول عليه، هذا فضلاً عن أن هذه التكاليف تلعب دوراً كبيراً في تحديد حجم الإنتاج الذي في ظله يستطيع المشروع الحصول على أقصى ربح ممكن، أي التعرف على ما يطلق عليه الاقتصاديون وضع توازن المشروع. ومما لا شك فيه (أن دراسة تكاليف الإنتاج ضرورية للتعرف على مدى كفاءة المشروع أو الصناعة) كذلك فإن دراسات التكاليف هذه في المشروعات المختلفة داخل الدولة الواحدة ومقارنتها بنظيراتها في الدول الأخرى توضح أسباب ارتفاعها في دولة عنها في دولة أخرى مما يمكن من تقديم التوصيات التي تسهم في خفضها، وتتضمن هذه الوحدة من المقرر تعريف تكاليف الإنتاج والتقسيمات المختلفة لها، وكيفية حساب كل منها ثم استعراض لمنحنيات التكاليف في المدة القصيرة ودراسة العلاقة بينها وبين منحنيات الإنتاج، ثم استعراضاً لمنحنيات التكاليف في المدة الطويلة ثم كيفية تحديد المنتج للحجم الأمثل لإنتاجه وكذا لأرباحه من خلال دراسة منحنيات التكاليف، ثم تتضمن استعراضاً لتوضيح العوامل التي من شأنها تقليل تكاليف إنتاج أي مشروع والمترتبة على وفورات السعة ،أي: وصول المشروع لحجمه الأمثل.

2- مصادر التعلم الخاصة بالوحدة :



يمكن للطالب تحقيق هذه الأهداف من خلال :

(1) قراءته للمادة العلمية الموجودة بالكتاب المقرر أو الاطلاع على المراجع الواردة في الكتاب المقرر.

(2) إطلاعه على المحاضرات العلمية الموجودة في موقع المادة على نظام L.M.S لموقع الجامعة.

(3) مشاركته في غرف الدردشة مع زملائه وأستاذ المادة في المواعيد المحددة بالموقع.

(4) اطلاعه على المادة العلمية الموجودة على C D المصاحب للكتاب المقرر .

3- أهداف الوحدة :

تستهدف دراسة هذه الوحدة من المقرر إلمام الطلاب بالأمور الآتية :

1- كيفية التفرقة بين التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة للمشروع وتأثير كل منهما على أرباح المشروع وعلى استمرار يته في مجال الإنتاج.

2- معرفة الطلاب بأثر قانون تناقص الغلة في مراحل الإنتاج المختلفة على كل من التكاليف الكلية والتكاليف الحدية وشكل منحنيات التكاليف.

3- كيفية تحديد الحجم الأمثل للناتج في المدة القصيرة من خلال تقديرات أنواع التكاليف المختلفة وتوقع شكل منحنياتها وكيفية الاستفادة من ذلك في اتخاذ قرارات الإنتاج.

4- إلمام الطلاب بكيفية التفرقة بين تكاليف الإنتاج في كل من المدة القصيرة والمدة الطويلة.

5- كيفية الاستفادة من منحنيات التكاليف في المدة الطويلة في تحديد الحجم الأمثل للمشروع.

6- معرفة الوفورات الدخلية، وهى الوفورات التي ترجع إلى عوامل داخل المشروع ذاته، والتي تعمل على تناقص متوسط تكلفة الوحدة مع تزايد حجم المشروع.





4- المحتوى الدراسي للوحدة :

4 -1تعريف التكاليف :

تعرف تكاليف إنتاج السلع: بأنها (القيم المدفوعة والمقدرة التي تنفقها المنشأة في سبيل الحصول على عناصر الإنتاج). والتكاليف المدفوعة :(هي التكاليف النقدية وتشمل الأجور، والمرتبات، والفوائد على القروض، وقيمة المشتريات من المواد الخام والخدمات المختلفة)، وتظهر هذه التكاليف في السجلات المحاسبية ، أما استهلاك السلع الرأسمالية كالآلات، فبالرغم من عدم ظهورها في السجلات، فيمكن تقديره وإضافته إلى التكاليف المدفوعة.

4 -2 أنواع التكاليف :

ويمكن تقسيم التكاليف إلى عدة أنواع من التقسيمات هي :

التكاليف الثابتة والمتغيرة :

وتستند التفرقة بين هذين النوعين من التكاليف إلى مدى تغير التكاليف نتيجة التغير في حجم الإنتاج فقط، وليس نتيجة تغير العوامل الأخرى كالنواحي التكنولوجية، وأسعار الوحدة من العوامل الإنتاجية. ويعتبر أي نوع من التكاليف ثابتاً أو متغيراً تبعاً للمدة الزمنية المعينة وكونها أجلاً قصيراً أو طويلا، إي: إن التمييز بين هذين النوعين من التكاليف يرتبط بالتمييز بين الأجل القصير والأجل الطويل. والمقصود **بالأجل القصير** : هو(المدة الزمنية التي تسمح بتغير حجم الناتج دون تغير حجم المشروع)، أي: أنها (مدة زمنية من القصر بحيث لا تتمكن المنشأة خلالها من تغيير العوامل الإنتاجية الثابتة كالأرض والمباني والآلات الإنتاجية والإدارة، وإنما تتمكن خلالها من تغيير العوامل المتغيرة كالعمل والمواد الأولية). ومعنى ذلك أن يزيد أو ينقص حجم الإنتاج عن طريق زيادة عوامل الإنتاج المتغيرة أو نقصها، دون تعديل في رأس المال الثابت. أما **الأجل الطويل:** فهو(المدة الزمنية التي تتمكن المنشأة خلالها من تغيير جميع العوامل المستخدمة وبذلك يتغير حجم الإنتاج نتيجة التغير الذي يطرأ على كافة العوامل الإنتاجية الثابتة والمتغيرة).

وفيما يتعلق بالعناصر المكونة لكل من التكاليف الثابتة والمتغيرة فإنه يمكن إيجازها فيما يأتي:

أ) التكاليف الثابتة Fixed cost :

وهى التكاليف التي لا تتغير قيمتها بتغير حجم الإنتاج وتتضمن ما يلي :

1. مرتبات المديرين والجهاز الإداري.

2. فائدة رأس المال المستغل في الأرض أو الآلات، وتقدر الفائدة بما كان يمكن أن يحصل عليه صاحب المنشأة لو أنه استغل أمواله في قطاع آخر من الاقتصاد بشراء موارد أخرى لإنتاج سلع جديدة.

3. استهلاك الجهاز الانتاجى الثابت(الاهلاك):، وأبسط الأساليب لتقديره هو قسمة تكاليف الجهاز على عدد السنوات التي يمكن أن يستهلك خلالها .

4. الإيجار: وهو يتضمن إيجار المباني كالمخازن وخلافه وكذلك إيجار الأرض الزراعية وذلك في حالة ما إذا كانت المنشأة تزاول نشاطاً زراعياً.

ب) التكاليف المتغيرة: Variable cost

(وهى التكاليف التي تتغير بتغير حجم الإنتاج)وفي نفس اتجاهه، أي: أنها تزيد بزيادته وتنقص بنقصه، ومن أمثلتها تكاليف المواد الأولية المستهلكة وأجور العمال غير الدائمين وخلافه .

ج) التكاليف الكلية Total cost

وهي إجمالي التكاليف الثابتة والمتغيرة، والتي تعني إجمالي تكاليف الإنتاج.

د) التكاليف الحدية Marginal cost

وهي التغير في التكاليف الكلية نتيجة لزيادة الإنتاج بوحدة واحدة.

ويوجد أنواع أخرى من التكاليف يمكن لصاحب القرار ان يستفيد منها في اتخاذ قراراته وهي:

- **تكاليف الفرصة البديلة Opportunity Cost :**

(حيث تعرف بأنها قيمة (عائد) المنتجات البديلة التي ضحّى بها المنتج فعلاً.) فإذا استغل المزارع على سبيل المثال بعض موارده الاقتصادية كالأرض والعمل في إنتاج كمية من القطن، فإن التكاليف الحقيقية لإنتاج القطن هي قيمة القمح التي بذلها في سبيل إنتاج القطن. وعلى هذا الأساس يعرف الاقتصاديون تكاليف إنتاج سلعة (معينة بأنها قيمة الإنتاجية البديلة التي كان من الممكن إنتاجها فيما لو وجهت الموارد الإنتاجية المستخدمة في إنتاج هذه السلعة إلى إنتاج السلع البديلة).

- **التكاليف الظاهرة والخفية :**

التكاليف الظاهرة: هي مختلف وجوه الإنفاق التي تقوم المنشأة الإنتاجية بسدادها سواء نقداً أو عيناً، مثال ذلك المدفوعات النقدية أو العينية التي تقوم بسدادها المنشأة الإنتاجية للموارد الإنتاجية التي تشتريها أو تؤجرها، وتتضمن هذه المدفوعات على سبيل المثال الأجور وقيمة مستلزمات الإنتاج وخلافه .

أما التكاليف الخفية: فتتضمن تكاليف الموارد المملوكة، والتي غالباً ما تدفع عنها المنشأة تكاليفاً نقدية أو عينية، ويتضمن هذا النوع من التكاليف- على سبيل المثال أجر المدير إذا كان مالكاً للمنشأة الإنتاجية ولا يتقاضى أجراً نظير قيامه بمهام الإدارة، وكذلك الفائدة المستحقة على رأس المال المملوك إذا لم يكن المدير يحتسبها ضمن التكاليف الظاهرة للإنتاج.

دوال التكاليف :

تعني (العلاقة بين مقدار ما ينفقه المنتج لقاء حصوله على الموارد الإنتاجية المستخدمة في إنتاج ناتج معين ومقدار هذا الناتج)، أي: أن دالة التكاليف ما هي إلا تعبير عن التكاليف الإنتاجية كدالة لمقدار الناتج ويمكن تقسيم دوال التكاليف وفقآ لعلاقتها بالزمن إلى:

4 -3 دوال التكاليف في المدة القصيرة : Short run cost Function :

ويمكن التعبير عن معادلة التكاليف في المدة القصيرة رياضيا كما هو بين بالمعادلة التالية:

$$TC = f(Q)$$

$$TC = TFC + TVC$$

حيث إن :

Q = كمية الإنتاج

TC = مقدار التكاليف الكلية في المدة القصيرة .

TVC = مقدار التكاليف المتغيرة في المدة القصيرة .

TFC = مقدار التكاليف الثابتة في المدة القصيرة .

وتشير المعادلة السابقة إلى أن(التكاليف الكلية دالة لمقدار التكاليف المتغيرة مضافا إليه مقدار التكاليف الثابتة).

ويمكن الحصول على دالة التكاليف الكلية، وذلك بضرب سعر الوحدة من عوامل الإنتاج في المقادير المستخدمة منها حيث يمكن الحصول على مقدار التكاليف المتغيرة، وبإضافة مقدار التكاليف الثابتة إلى التكاليف المتغيرة يمكن الحصول على التكاليف الكلية لهذا القدر من الإنتاج .

ويمكن احتساب التكاليف المتوسطة (الكلية والمتغيرة والثابتة) من الدالة السابقة كما يلي:

التكاليف المتوسطة الكلية = التكاليف الكلية / كمية الإنتاج

التكاليف المتوسطة المتغيرة = التكاليف المتغيرة / كمية الإنتاج

التكاليف المتوسطة الثابتة = التكاليف الثابتة / كمية الإنتاج

ويمكن التعبير عن ذلك رياضياً كما يلي:

التكاليف المتوسطة الكلية $(ATC) = \frac{TC}{Q} = \frac{TFC}{Q} + \frac{TVC}{Q}$

التكاليف المتوسطة المتغيرة $(AVC) = \frac{TVC}{Q}$

التكاليف المتوسطة الثابتة $(AFC) = \frac{TFC}{Q}$

ويمكن تفسير العلاقة الدالية بين التكاليف وكمية الإنتاج حسابياً كما هو مبين بالجدول رقم (7-1) الذي يوضح أرقاماً افتراضية لتكاليف إنتاج المنشآت لمستويات الإنتاج من صفر إلى عشر وحدات. ويبين العمود الثاني أن التكاليف الكلية تتزايد بزيادة كمية الإنتاج حيث أن زيادة الإنتاج يتطلب زيادة الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج . وحيث إن أسعار عناصر الإنتاج ثابتة، لأننا افترضنا حالة المنافسة الكاملة في أسواق عناصر الإنتاج، فمعنى ذلك أن اي زيادة في التكاليف لا بد وأن تنتج عن زيادة كميات عناصر الإنتاج المستخدمة ويشير العمود الثالث إلى التكاليف الثابتة التي لا تتغير بتغير كمية الإنتاج، في حين يشير العمود الرابع إلى التكاليف المتغيرة التي تتغير وفقاً

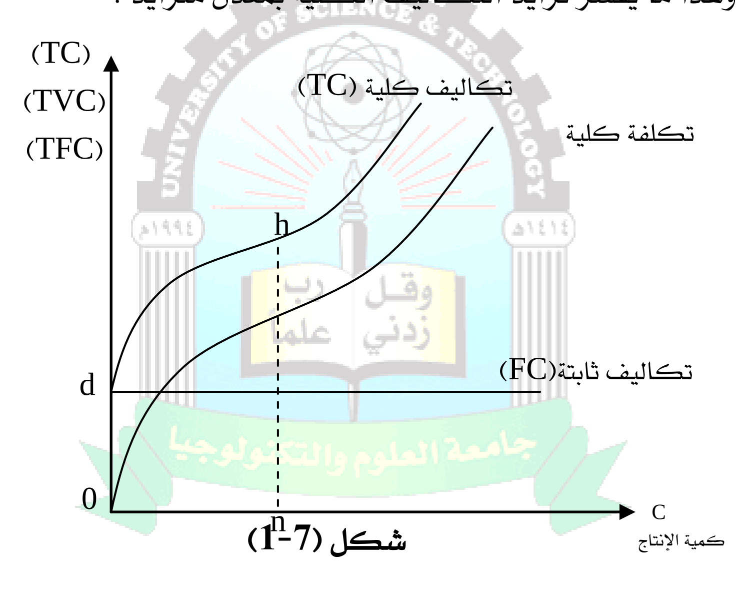
لتغير كمية الإنتاج. في حين تبين الأعمدة 5، 6، 7 متوسط كل من التكاليف الكلية، والثابتة، والمتغيرة على التوالي. أما العمود الأخير فهو يبين التغير في التكاليف الكلية وهو نفسه يساوي التغير في التكاليف المتغيرة بزيادة الإنتاج بوحدة واحدة فنتيجة لإنتاج الوحدة الثانية ترتفع التكاليف الكلية بمقدار 8 وحدات نقدية، وهو الفرق الحسابي بين التكاليف الكلية لإنتاج وحدتين، والتكاليف الكلية لإنتاج وحدة واحدة. والتغير في التكاليف الكلية عندما تنتج الوحدة الثالثة هو الفرق بين التكاليف الكلية لإنتاج ثلاث وحدات والتكاليف الكلية لإنتاج وحدتين وهكذا. وهذا التغير في التكاليف الكلية نتيجة لزيادة الإنتاج بوحدة واحدة يعرف بالتكاليف الحدية.

جدول رقم (7-1) العلاقة بين التكاليف وحجم الإنتاج

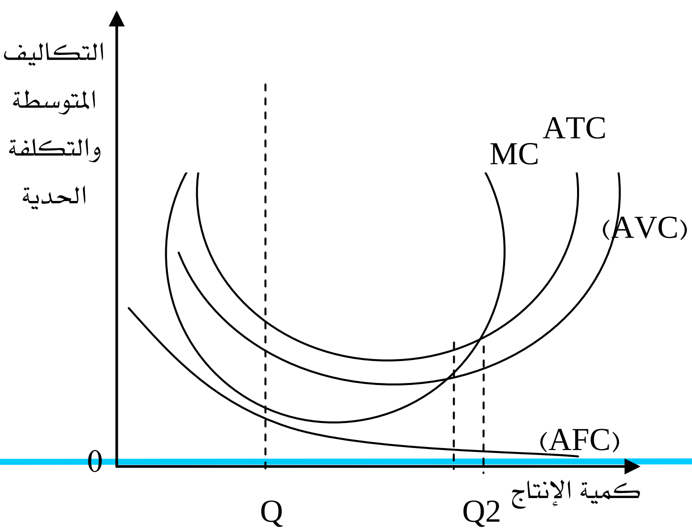
حجم الإنتاج	لتكاليف الكلية	التكال يف الثابتة	التكال يف المتغيرة	متوسط التكاليف الكلية	متوسط التكاليف الثابتة	متوسط التكاليف المتغيرة	التكاليف الحدية
Q	TC	TFC	TVC	ATC	AFC	AVC	MC
صفر	32	32	0	—	—	—	—
1	44	32	12	44	32.0	12	12
2	52	32	20	26	16.0	10	8
3	56	32	24	18.7	10.6	8	4
4	60	32	28	15.0	8.0	7	4
5	72	32	40	14.6	6.6	8	12
6	86	32	54	14.3	5.3	9	14
7	102	32	70	14.1	4.6	10	16
8	128	32	96	16.0	4.0	12	26
9	212	32	180	18.6	3.3	15	39
10	212	32	180	21.2	3.2	18	45

ومن الواضح من جدول (7-1) الذي يبين سلوك التكاليف الكلية ثابتة ومتغيرة) كذا التكاليف المتوسطة (ثابتة ومتغيرة)، أنه قد تم بناؤه على أساس قانون الغلات المتناقصة.

التكاليف الثابتة(تظل ثابتة في المدة القصيرة لا تتغير مع تغير حجم الإنتاج)كما هو واضح في العمود الثالث من الجدول . بينما (تتغير التكاليف الخاصة بالعناصر المتغيرة في حالة تغير حجم الإنتاج فهي تزيد بزيادة حجم الإنتاج)، ولكن بمعدل متغير. ففي المرحلة الأولى- مرحلة تزايد الغلة(تزيد التكاليف المتغيرة ولكن بمعدل متناقص)، بمعنى أنه لإنتاج نفس الكمية من السلعة يلزم كميات متناقصة من عناصر الإنتاج، وهكذا يقال: إن الإنتاج في تلك المرحلة يخضع لقانون الغلات المتزايدة أو التكاليف المتناقصة. ولكن من الملاحظ أنه ابتداء من الوحدة الخامسة في الجدول تبدأ التكاليف المتغيرة في الارتفاع بمعدل متزايد ، ويفسر ذلك بأن الإنتاج في هذه المرحلة يخضع لقانون تناقص الغلة. ففي هذه المرحلة يلزم لإنتاج نفس الكمية من السلعة كميات متزايدة من عناصر الإنتاج المتغيرة، وهذا ما يفسر تزايد التكاليف الكلية بمعدل متزايد .



شكل (1-7)



شكل (7-2)

ومن جدول (7-1) والشكل (7-1) نلاحظ أن:

1. منحنى التكلفة الكلية (ثابتة ومتغيرة) يتميز بالخصائص التالية :

أ – يبدأ منحنى التكلفة الكلية (ثابتة + متغيرة) من جزء موجب على المحور الرأسي مادام أنه توجد باستمرار تكاليف ثابتة، وذلك في حالة إنتاج مساوٍ للصفر.

ب – إن منحنى التكاليف الكلية هو منحنى ذو ميل متزايد ولكن بمعدل متناقص وذلك بسبب زيادة الإنتاج الكلى بعائدات حدية متناقصة (ناتج حدي متناقص). ولكن بعد نقطة h على منحنى التكلفة الكلية فإن التكلفة الكلية تسرع في التزايد، وهذا يعنى أن الإنتاج قد دخل مرحلة الغلات المتناقصة.

جـ - يلاحظ أن المسافة الرأسية عند أي حجم للإنتاج بين كل من منحنى التكلفة الكلية الإجمالية TC والتكلفة الكلية المتغيرة TVC هي مسافة ثابتة، وهى تعبر عن التكاليف الكلية الثابتة التي لا تتغير بتغير حجم الإنتاج، وفي المدة القصيرة التي تمثل بخط مستقيم موازى للمحور الأفقي.

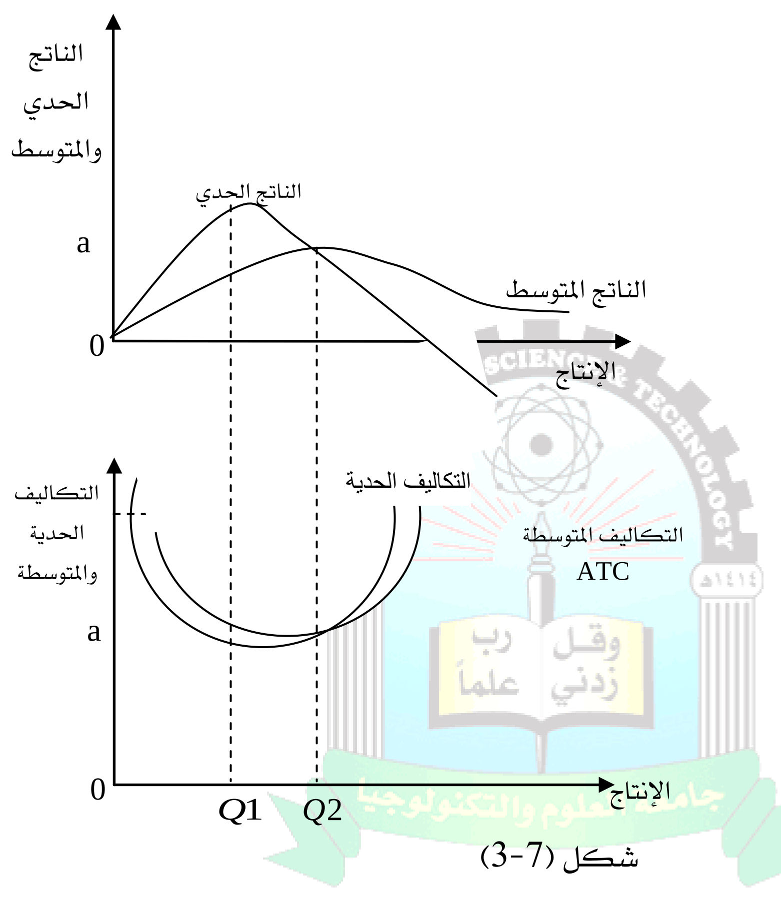
إن التكلفة الكلية الثابتة كما سبق أن عرفنا تظل ثابتة على الرغم من تغير حجم الإنتاج، ولذلك فإن منحنى(التكلفة الكلية الثابتة يمثل كما سبق أن رأينا بخط مستقيم موازٍ للمحور الأفقي)، ولكن (متوسط التكلفة الثابتة يتناقص بزيادة حجم الإنتاج). حيث يتم توزيع نفس التكاليف الثابتة على عدد أكبر من وحدات الإنتاج. ومن الشكل (7-2) يلاحظ أن منحنى متوسط التكلفة الثابتة (AFC) سوف يبدأ في التناقص ثم يستمر في التناقص حتى يجاور المحور الأفقي. ولكن من الملاحظ أن منحنى متوسط التكلفة الثابتة وإن كان يقترب من المحور الأفقي فإنه لا يتقاطع معه حيث لا يمكن أن يصل متوسط التكلفة الثابتة عملياً إلى الصفر.

من الشكل السابق نلاحظ أن التكاليف المتغيرة (VC) تزيد بزيادة حجم الإنتاج مادام أن هذه الزيادة في الإنتاج تستلزم المزيد من المواد الأولية وساعات العمل [العمود 4 في جدول (7-1)]. ولكن متوسط التكلفة المتغيرة (AVC) العمود الأخير يخضع لقانون النسب المتغيرة (قانون الغلات المتناقصة). والتكلفة المتوسطة المتغيرة- كما سبق أن عرفنا- تأتي من توزيع كل التكاليف المتغيرة

على حجم الإنتاج . من الجدول نلاحظ أن 10 وحدات إنتاج تستلزم تكلفة قدرها 180 مثلا وبالتالي متوسط التكلفة المتغيرة يعادل 180 – 18 ، وكما هو موضح في الشكل (7-3) فإن متوسط التكلفة المتغيرة عن حجم الإنتاج (OQ) يعادل (OQ') وأن التكلفة المتغيرة الكلية يمكن حسابها عند أي حجم للإنتاج بضرب متوسط التكلفة المتغيرة في حجم الإنتاج . فعند حجم الإنتاج (OQ) تكون التكلفة المتغيرة الكلية هي الممثلة بالمساحة (anQo) أسفل منحنى التكلفة المتوسطة المتغيرة.

4 -4 العلاقة بين منحنيات الإنتاج ومنحنيات التكاليف :

يتضح مما سبق أن سريان قانون تناقص الغلة يفرض شكلاً مميزاً على دالة الإنتاج، وهو بدوره يضع قيوداً على الطريقة التي تتغير بها تكاليف الإنتاج. ففي المرحلة التي يتزايد فيها الإنتاج بمعدل متزايد أي: مرحلة تزايد الغلة، يقابلها من الناحية الأخرى تزايد التكاليف، ولكن بمعدل متناقص. وعندما يبدأ الإنتاج في التزايد بمعدل متناقص، أي: في مرحلة تناقص الغلة، تتزايد التكاليف بمعدل متزايد. أي: أنه عندما تتزايد الإنتاجية الحدية تكون التكاليف الحدية متناقصة، وعندما تصل Mp عند حدها الأقصى تكون Ms عند حدها الأدنى، وعندما تبدأ الإنتاجية الحدية في التناقص تبدأ التكاليف الحدية في التزايد. ونفس العلاقة السابقة تحكم الصلة بين منحنى الإنتاجية المتوسطة ومنحنى التكاليف المتوسطة. ويبين الشكل رقم (7-4) العلاقة بين منحنى الناتج المتوسط والحدي ومنحنى التكاليف المتوسطة والحدية، ويتبين من الشكل أن منحنى الناتج الحدي يقطع الناتج المتوسط عند أعلى نقطة فيه بينما يقطع منحنى التكاليف الحدية منحنى التكاليف المتوسطة في أدنى نقطة، وتحدد نقطة تقاطع منحنى الناتج الحدي والناتج المتوسط نهاية مرحلة تزايد الإنتاجية، أي: نهاية مرحلة تزايد الغلة، وهي المرحلة الأولى للإنتاج، بينما تحدد نقطة تقاطع منحنى التكاليف الحدية والتكاليف المتوسطة، نهاية مرحلة تناقص التكاليف، وهي تقابل مرحلة تزايد الغلة والواقع أن مقدار الإنتاج الذي يتحدد بنهاية مرحلة تزايد الغلة ما هو إلا نفس مقدار الإنتاج الذي يتحدد بنهاية مرحلة تناقص التكاليف. أما المرحلة الثانية فتبدأ بعد النقطة التي تتساوى عندها التكاليف الحدية والمتوسطة وهذه يمكن تسميتها بمرحلة تزايد التكاليف، وهي تقابل مرحلة تناقص الغلة في المنحنيات الإنتاجية.



شكل (7-3)

4 -5 التكاليف في المدى الطويل:

ترغب المنشأة أحياناً في زيادة طاقتها الإنتاجية بالتوسع في حجم المشروع ورأس المال المستغل أي بتغيير أحجام عوامل الإنتاج الثابتة كالأرض، والمباني، والآلات، والإدارة حتى (تصبح جميع العوامل الداخلة في الإنتاج عوامل متغيرة، وتكون تكاليفها متغيرة أيضا) (وتسمى المدة الزمنية التي يتم فيها ذلك بالأجل الطويل. وتوضح **دالة التكاليف في الأجل الطويل** أقل التكاليف اللازمة لإنتاج الأحجام المختلفة) في حالة ما إذا كان لدى المنشأة الوقت الكافي لتعديل حجم المشروع.

وتتسم التكاليف في المدى الطويل بأنها كلها متغيرة، وليس هناك تكاليف ثابتة أي يمكن في تلك الحالة تغير مقدار الناتج عن طريق تغيير كل من :

1) معدل الإنتاج.

2) عدد المنشآت.

3) حجم المنشآت.

ويمكن القول بصفة عامة: إن منحنيات التكاليف في المدى الطويل تتسم بالخواص الآتية:

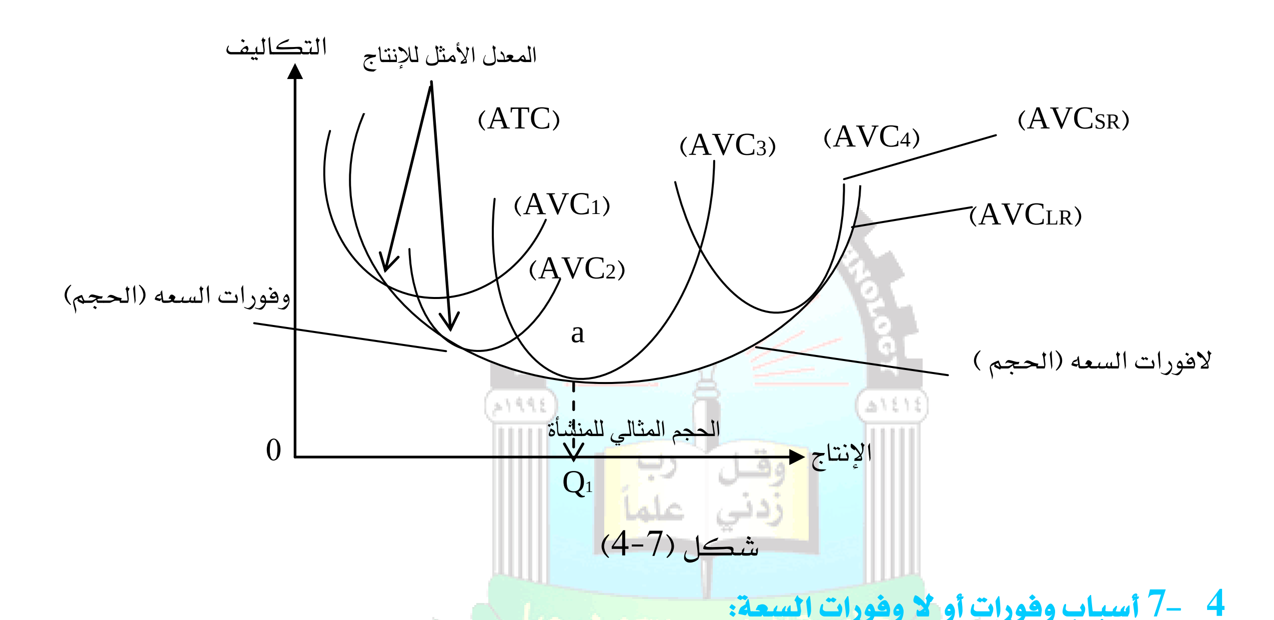
1. يأخذ منحنى **متوسط التكاليف** شكل حرف U بصفة عامة، ويمكن في بعض المنشآت أن يكون منحنى متوسط التكاليف في الصورة ب أو شكل U، وحيث أن المنحنى الأول مازال يأخذ شكل حرف U، ولكن المدى الذي يظهر فيه ثبات العائد من السعة ليكون أكبر أما المنحنى الثاني فيعني أن مستوى الناتج غير كافٍ لارتفاع مستوى التكاليف

2. تأخذ **التكاليف الحدية** شكل حرف u وعندما تتناقص فإنها تكون اقل من متوسط التكاليف، وتقطع التكاليف الحدية متوسط التكاليف في أدنى نقطة لها . وعندما تكون متوسط التكاليف متزايدة فإن التكاليف الحدية تكون أعلى من متوسط التكاليف

4 -6 اقتصاديات السعة :

يأخذ منحنى متوسط التكاليف في المدى الطويل عادة شكل حرف U وتفسير هذا الشكل أنه في المدى الطويل ينخفض متوسط تكاليف المنشأة حتى تصل إلى a أدنى نقطة ثم تزداد بعد ذلك نتيجة زيادة الإنتاج (لتغير السعات الإنتاجية للمنشأة). ويعني انخفاض متوسط التكاليف في المدى الطويل أن السعات الإنتاجية الأكبر تعتبر أكثر كفاءة من السعات الإنتاجية الأصغر شكل(10-4)

أما زيادة متوسط التكاليف في المدى الطويل بعد النقطة Q_1 فيعنى أن السعات الإنتاجية الأكبر اقل كفاءة من السعات الإنتاجية الأصغر. (ويطلق على القوى التي تؤدى إلى تناقص متوسط التكاليف في المدى الطويل نتيجة زيادة الناتج والسعة الإنتاجية) اسم **اقتصاديات السعة** أو وفورات الحجم كما يطلق على(انخفاض مستوى الجدارة الإنتاجية أي ارتفاع متوسط التكاليف في المدى الطويل مضيعات أو **لا وفورات السعة**.



شكل (7-4)

4 -7 أسباب وفورات أو لا وفورات السعة:

1- أسباب وفرارات السعة (وفورات الحجم – الوفورات الداخلية):

يفسر تناقص التكاليف المتوسطة مع الزيادة في الإنتاج المصاحبة للتوسع في حجم المشروع في الأجل الطويل (مرحلة تزايد غلة الحجم) بما يعرف **بظاهرة الوفورات** الداخلية . والمقصود بالوفورات هو الاقتصاد أو (الخفض الذي يحدث في تكاليف الإنتاج نتيجة لكبر حجم الوحدة الإنتاجية (أو المشروع)، وهذه الوفورات ترجع إلي عوامل داخل المشروع ذاته تعمل على تناقص تكلفة الوحدة في المتوسط مع تزايد حجم المشروع **وأهم هذه العوامل ما يلي** :

أ- **عدم القابلية للتجزئة في عملية الإنتاج** . فمن المعروف أن أي وحدة إنتاجية، مهما كان حجمها الإنتاجي، تحتاج على الأقل إلي مدير واحد وتليفون ومحاسب ووحدة تسويق المبيعات. وتكلفة هذه العناصر أحيانا تسمى بالتكاليف الثابتة، كما يطلق عليها بعدم القابلية للتجزئة، حيث إن

الوحدة الإنتاجية لا يمكنها الحصول على نصف مدير أو نصف تليفون مثلا إذا كان حجمها الإنتاجي صغيراً، أو ترغب في العمل عند مستوى منخفض من الإنتاج، ولكن يلاحظ أنه عندما يزداد حجم المشروع وبالتالي حجم إنتاجه فإن عبء التكاليف الثابته يتوزع على عدد كبير من الوحدات المنتجة مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الوحدة المنتجة في المتوسط. وإذا رغب المشروع (أو الوحدة الإنتاجية) في زيادة حجمه عند مستوى أكبر من الإنتاج، وبالتالي خفض أكبر حجم في متوسط تكلفة الوحدة المنتجة إلا أنه مع زيادة حجم المشروع عن حد معين سوف يترتب على ذلك زيادة كبيرة في عدد المديرين والمحاسبين وعدد التليفونات وما شابه ذلك، مما قد يؤدي إلي اختفاء تزايد غلة الحجم، وبالتالي لا يأخذ متوسط تكلفة الوحدة المنتجة في التناقص .

ب- **تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل مع التوسع في حجم المشروع.**: فكلما زاد حجم المشروع زاد عدد العمال، وبالتالي يمكن تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل في الإنتاج، الأمر الذي يساعد على زيادة مهارة العمال بسبب قيام كل منهم بعملية واحدة ضمن الخط الإنتاجي لإنتاج سلعة معينة وبشكل مستمر، كما يؤدي التخصص وتقسيم العمل إلى توفير الوقت الذي يضيع نتيجة انتقال العامل من مكان لآخر (في حالة عدم التخصص)،

يساعد على استخدام عدد كبير من الآلات التي تسهل العمل وترفع من إنتاجية العامل.

وعليه فإن تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل داخل الوحدة الإنتاجية (يؤدي إلي ارتفاع إنتاجية العمال بدرجة كبيرة وبالتالي تخفيض متوسط التكلفة للوحدات المنتجة).

جـ **عوامل فنية** : يلاحظ أن كبر نطاق المشروع أو توسيعه يترتب عليه إمكانية (استخدام الآلات كبيرة الحجم وذات الكفاءة العالية، مما يساعد على زيادة الإنتاج بدرجة كبيرة، ومن ثم تناقص متوسط تكلفة الوحدة المنتجة). كما يلاحظ أن هناك بعض الآلات تتميز بأن أقل حجم ممكن لها أصبح كبيرا نسبيا، وبالتالي فإن مثل هذه الآلات تعد من الوحدات غير القابلة للتجزئة، وهذا يعني أن حجم المشروع وبالتالي حجم الإنتاج لا بد أن يكون كبيراً بحيث يمكن تشغيل هذه الآلات بالكامل حتى يمكن توزيع تكلفتها على عدد كبير من وحدات الإنتاج، وتحقيق انخفاض في متوسط تكلفة الوحدة المنتجة نتيجة استخدام هذه الآلات الكبيرة. أما إذا كان حجم المشروع صغيرا فسوف يكون حجم الإنتاج صغيراً، ومن ثم فإن استخدام هذه الآلات لن يساعد على تخفيض متوسط تكلفة الوحدة المنتجة، نتيجة لبقاء مثل هذه الآلات معطلة لفترات طويلة من الوقت.

د – مميزات تسويقية ومالية :

هذه المميزات التسويقية والمالية تنتج عن كبر المشروع وبالتالي :

فإنه يستطيع المشروع الحصول على المواد الخام المختلفة بكميات كبيرة، مما يمكنه من الحصول على أسعار منخفضة عند الشراء (نتيجة لوجود خصم عند الشراء مثلا) .

كما يساعد كبر حجم المشروع في الحصول على تكلفة منخفضه عند نقل المواد والسلع النهائية.

إمكانية الحصول على القروض التي يحتاج إليها المشروع بأسعار فائدة منخفضة، وذلك بسبب اطمئنان البنوك المقرضة إلى سلامة المركز المالي للمشروع الكبير، هذا فضلا عن سهولة الحصول على تلك القروض.

وعليه فإن توافر العوامل السابقة داخل المشروع والمصاحبة للزيادة في حجم المشروع، وبالتالي في حجم الإنتاج، يؤدي إلى إيجاد الوفورات الداخلية التي يترتب عليها تخفيض متوسط تكلفة الإنتاج في الأجل الطويل

2-أسباب لاوفورات السعه (مضيعات السعه):

عندما يزداد حجم المشروع بزيادة المستخدم من عناصر الإنتاج اللازمة لتحقيق مستويات معينة من الإنتاج، بحيث يصل حجم المشروع إلى حجم معين، نجد أن المزايا التي كان يحصل عليها فيما تسمى (بالوفورات الداخلية بدأت تتلاشى نتيجة الزيادة في حجم العمليات الإنتاجية). وعليه نجد أن الزيادة في كميات كل عناصر الإنتاج المستخدمة. وبالتالي في تكلفتها بنسبة معينة (20٪ مثلا) يترتب عليها زيادة في حجم الإنتاج بالنسبة نفسها (20٪) على مدى إنتاجي معين، الأمر الذي يترتب عليه ثبات متوسط التكلفة للوحدة المنتجة خلال ذلك المجال الإنتاجي المتحقق على نطاق أو حجم معين للمشروع. ولكن لا يتوقع أن تستمر تكلفة الوحدة في المتوسط ثابتة مع الزيادة في حجم المشروع ، حيث أن متوسط تكلفة الوحدة يأخذ في التزايد مع تزايد حجم المشروع عن ذلك الحجم الذي مكن من بقاء متوسط تكلفة الوحدة ثابت دون تغيير على مدى إنتاجي معين . وهو ما سنوضحه في النقطة التالية .

ظاهره لاوفورات السعه :

يمكن تفسير تزايد متوسط التكلفة في الأجل الطويل نتيجة الزيادة في حجم المشروع، مستوى إنتاجي ميعن، بالظاهرة المعروفة **بنقائص الوفورات الداخلية أو الوفورات السلبية .**

فكما بينا أنه كلما زاد حجم المشروع حصل على مزايا عديدة تساعد على تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة في المتوسط مع الزيادة في حجم الإنتاج. ولكن لماذا لا يستمر المشروع في الكبر

ويحافظ في الوقت ذاته على تلك المزايا ؟ والإجابة عن هذا التساؤل تتمثل في أن اتساع حجم المشروع عن حد معين تواجهه عدة عيوب تبدأ في الظهور عندما يتعدى نطاقه ذلك الحجم، وتتزايد هذه العيوب مع اتساع نطاق المشروع . ويطلق على هذه العيوب نقائص الوفورات السلبية . ويترتب على هذه النقائص إلغاء الوفورات الداخلية تدريجياً، مما يقلل من معدل تناقص التكلفة المتوسطة للوحدة المنتجة ، فإذا ما تعادلت معها (النقائص مع الوفورات) ثبت متوسط التكلفة للوحدة من الإنتاج على مدى مجال إنتاجي معين، كما ذكرنا سابقاً، وهذا ما يعني تلاشي الوفورات الداخلية للمشروع. أما إذا تفوقت النقائص على الوفورات- وهو ما يتوقع مع ازدياد حجم المشروع عن حد معين- فإن ذلك يعمل على رفع التكلفة المتوسطة لكل وحدة من الإنتاج مع الزيادة في حجم الإنتاج ويرجع **ظهور نقائص الوفورات إلي العوامل التالية :**

أ – استنفاذ كل اقتصاديات الحجم : فبعد تخطى المشروع لحجم معين تتلاشى الوفورات من تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل، وكذلك الكثير من الوفورات الفنية نتيجة لازدياد تعقد العملية الإنتاجية وتزايد المشاكل الفنية المختلفة فينعكس ذلك على إنتاجية العمال بالتناقص، على متوسط تكلفة الإنتاج بالتزايد .

ب – تزايد المشاكل الإدارية: نتيجة لكبر حجم المشروع. فبعد أن كانت الإدارة تباشر العمل اليومي، وهي على علم تام بكل ما يجرى في المشروع وأقسامه المختلفة، فإن كبر حجم المشروع عن حد معين يؤدي إلي تزايد المشاكل الإدارية المختلفة وكلها أمور تؤثر سلبيا على مستوى الإنتاج ، تؤدى إلى تزايد متوسط تكلفة الوحدة من الإنتاج.

جـ ارتفاع تكاليف النقل والتوزيع: للوحدة في المتوسط نتيجة لاتساع الدائرة التي يوزع فيها إنتاجه. كما أن تزايد حجم المشروع عن حد معين من خلال زيادة عدد المصانع التي توزع جغرافياً في أماكن متفرقة، يؤدي أيضاً إلي تزايد تكلفة النقل والتوزيع للوحدة المنتجة في المتوسط نتيجة لاختلاف المزايا من منطقة لأخرى .

وعلى وجه العموم: يمكن القول: (إن كبر حجم المشروع حجم الإنتاج، له مزايا أو وفورات، ولكن إذا تعدى حجم المشروع نطاقاً معيناً، فإن ذلك يؤدي إلى ظهور عيوب أو نقائص تؤدى إلي التقليل من الوفورات أو إلى إلغاء تلك الوفورات). وعليه يجب على أي مشروع إنتاجي أن يوازن بين تلك المزايا والعيوب، وأن يختار الحجم المناسب حيث أن مسلك متوسط التكلفة في الأجل الطويل يعتمد على مدى استمرار حصول المشروع على وفورات الحجم الكبير، نتيجة الزيادة في الإنتاج المصاحبة لاتساع نطاق المشروع. وفي واقع الأمر إن التوازن بين هذين القوتين (الوفورات

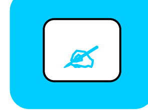
الاقتصادية ونقائصها) يتعلق بالناحية العملية أو الفنية للإنتاج، ويختلف من مشروع لآخر ومن صناعة لأخرى.

وسوف يتضح لنا فيما بعد أن الحجم المناسب الذي يختاره المشروع يتحدد وبصفة عامة بذلك الحجم الذي يستطيع المشروع من خلاله تحقيق أقصى ربح ممكن أو أقل خسارة ممكنة، ويتحدد ذلك عندما تتساوى التكلفة الحدية مع الإيراد الحدي للوحدة الإنتاجية سواء في المدة القصيرة أو في المدة الطويلة.

4 -8 تعظيم المنتج لأرباحه وتحديد الحجم الأمثل للإنتاج :

إن مستوى الإنتاج الذي يصل عنده متوسط التكاليف لأقل حد ممكن هو في الواقع المستوى الذي يصل عنده كفاءة حجم معين للمشروع لأعلى حد ممكن. وعند هذا الناتج تكون قيمة الموارد اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من السلعة أقل ما يمكن. ويطلق على الناتج الذي يصل عنده متوسط التكاليف لأقل ما يمكن اصطلاح (الحجم الأمثل للناتج).

ويشير لفظ (الأمثل) إلى (الأعلى كفاءة) . وبغض النظر عن حجم المشروع الذي تقيمه المنشأة **فإن المعدل الأمثل لناتج** تلك المنشأة يشير إلى (مستوى الناتج الذي يصل عنده متوسط التكاليف لأقل ما يكون) وهو ما يوضح الشكل (7-4) عند النقطة a وهي نقطة التماس بين منحنى متوسط التكاليف المتغيرة في المدى القصير مع منحنى متوسط التكاليف في المدى الطويل عند نقطة الحد الأدنى لكليهما . والمعدل الأمثل للناتج هنا لا يعني بالضرورة مستوى الناتج الذي يحقق أكبر ربح ممكن للمنشأة)، وذلك لأن الربح لا يتحدد بتكاليف الإنتاج فقط، ولكن يتوقف أيضاً على إيرادات المنشأة، أي: أنه لكي يحقق المنتج أكبر صافي دخل ممكن لا بد أن ينتج القدر من الإنتاج الذي (يحقق المساواة بين سعر الوحدة من الناتج ،أي: العائد الحدي مع التكاليف الحدية MC=MR=PY.(



4 -9 مثال تطبيقي:

افترض أن وحدة إنتاجية لديها كمية من عناصر الإنتاج الثابتة (رأس المال) تكلفتها 45 وحدة نقدية في المدة القصيرة وأن متوسط نصيب الوحدة المنتجة من التكلفة المتغيرة كما يلي:

حجم الإنتاج Q	صـ	1	2	3	4	5	6

	فر						
متوسط التكلفة المتغيرة AVC	ص فر	17	15	14	15	19	24

المطلوب:

أ- إيجاد متوسط التكاليف الثابتة، متوسط التكاليف الكلية، التكاليف الكلية، التكاليف الحدية، عند أحجام الإنتاج المختلفة السابق ذكرها.

ب- عند زيادة حجم الإنتاج من 5 إلى 6 وذلك في المدة القصيرة فإن التكلفة الحدية لإنتاج الوحدة السادسة ستكون أعلى منها بالنسبة للوحدة الخامسة فبماذا تفسر ذلك؟

الحـل

حجم الإنتاج	متوسط التكاليف المتغيرة	متوسط التكاليف الثابتة	متوسط التكاليف الكلية	التكلفة الكلية	التكلفة الحدية
Q	AVC	AFC	ATC	TC	MC
صفر	—	—	—	45	—
1	17	45	62	62	17
2	15	22.5	37.5	75	13
3	14	15	29	87	12
4	15	11.25	26.25	105	18
5	19	9	28	104	35
6	24	7.5	31.5	189	49

ب: في المدة القصيرة لا تستطيع الوحدة الإنتاجية تغيير الكمية المستخدمة من جميع عناصر الإنتاج المستخدمة لديها، فهي تغير بعضها وتترك بعضها الآخر ثابتاً، وحتى تستطيع زيادة الإنتاج، فإنها تقوم بزيادة وحدات عنصر العمل في ظل كمية ثابتة من عنصر رأس المال مما يؤدي إلى تناقص الإنتاجية الحدية لعنصر العمل مع الزيادة في عدد العمال على حد معين، ولهذا السبب فإن التكلفة الحدية للإنتاج في المدة القصيرة تتزايد مع الزيادة في حجم الإنتاج. وهذا ما يفسر سبب تزايد التكلفة الحدية للوحدة السادسة عن الوحدة الخامسة.

5- ملخص الوحدة:

- في المدة القصيرة يمكن التفرقة بين التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة حيث يتغير حجم التكاليف المتغيرة بتغير حجم الإنتاج في حين لا يتغير حجم التكاليف الثابتة أما في المدة الطويلة تعتبر جميع التكاليف متغيرة.
- إن من فوائد التفرقة بين التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة أنها تقرر موقف المشروع في حالة عدم تحقيقه لأرباح نتيجة ظروف الطلب على إنتاجه فالمشروع في المدة القصيرة يتحمل التكاليف الثابتة، والمتمثلة على سبيل المثال في إيجار المباني، وأقساط التأمين، ومرتبات الموظفين الدائمين، والفوائد على القروض، وتكاليف الصيانة، وأقساط إهلاك الآلات ... وغيرها) . إذا بقي قائماً ـ بصرف النظر عن ظروف الطلب على إنتاجه، وحتى لو توقف المشروع كلية عن الإنتاج. في حين تتلاشى التكاليف المتغيرة بتوقف المشروع عن الإنتاج ، وعليه فإن المشروع يقرر في الأجل القصير الاستمرار في الإنتاج إذا غطى الإيراد الكلي الذي يحصل عليه تكاليفه المتغيرة على الأقل والمشروع في هذه الحالة يجعل خسارته أدني ما يمكن، إذ قد يسهم الاستمرار في الإنتاج في تغطية جزء من التكاليف الثابتة.
- التكاليف الحدية هي مقدار ما يتحمله المشروع من تكاليف في سبيل زيادة إنتاجه بوحدة واحدة.
- في المدة القصيرة يبدأ منحنى التكاليف المتغيرة من نقطة الأصل حيث أن هذه التكاليف تصبح صفرا عندما يتوقف المشروع عن الإنتاج ، ويبدأ منحنى التكاليف الكلية من نقطة ما على المحور الرأسي وهي النقطة التي تشير إلى مستوى التكاليف الثابتة التي يتحملها المشروع في الأجل القصير حتى ولو توقف كلية عن الإنتاج .
- التكاليف الكلية والتكاليف المتغيرة تتزايد في المراحل الأولى للإنتاج بمعدل أقل من معدل زيادة الإنتاج ، غير أنها بعد الوصول إلى حد معين تتزايد بمعدل أكبر من معدل زيادة الإنتاج، وهذا هو ما يصوره تناقص ميل كل من منحنى التكاليف المتغيرة ومنحنى التكاليف الكلية بازدياد الإنتاج ثم يزايد ميل كل من المنتجين لزيادة

- منحنى التكاليف المتوسطة في الأجل الطويل يعتبر بمثابة الحد الفاصل بين ما هو ممكن، وما هو غير ممكن، وذلك في ظل مستوى معين من المعارف الفنية، وكذلك في ظل أسعار معينة لعوامل الإنتاج، حيث يترتب على تقدم مستوى المعارف الفنية نقل منحنى التكاليف المتوسطة في الأجل الطويل مع تغير حجم المشروع حتى نقطة معينة، وهذا ما يطلق عليه أسم تزايد غلة الحجم (وفورات السعه) ، إلا أنه بعد نقطة معينة من تزايد حجم الإنتاج يخضع المشروع لما يسمى بثبات غلة الحجم حيث يثبت متوسط تكلفة الوحدة بعد أن كانت متناقصة . وبعد مدة قد يتزايد متوسط تكلفة الوحدة نتيجة زيادة حجم المشروع بعد حد معين، وهو ما يطلق عليه تناقص غلة الحجم (لا وفورات السلعة).
- يرجع تناقص متوسط تكاليف الوحدة في الفترة الطويلة إلى ما يسمي بالوفورات الداخلية التي ترجع لعوامل داخل المشروع مثل العوامل الفنية والعوامل الإدارية والعوامل التسويقية والعوامل المالية والتي يترتب عليها تخفيض تكاليف إنتاج الوحدة من الناتج.

6- قائمة المصطلحات:

تكاليف الإنتاج: هي القيم المدفوعة والمقدرة التي تنفقها المنشأة في سبيل الحصول على عوامل الإنتاج.

التكاليف الخفية للإنتاج: هي تكاليف الموارد المملوكة والتي غالباً لا تدفع عنها المنشأة تكاليف نقدية أو عينية.

التكاليف الثابتة: هي التكاليف التي لا تتغير قيمتها بتغير حجم الإنتاج.

التكاليف المتغيرة: هي التكاليف التي تتغير قيمتها بتغير حجم الإنتاج.

التكاليف الحدية: هي مقدار التغير في التكاليف الكلية نتيجة زيادة الإنتاج بوحدة

7- التعيينات :

1- تعرض أحد المصانع لانخفاض في الطلب على منتجاته، وأصبح إجمالي العائد من نشاطه الإنتاجي مساوياً لتكاليفه المتغيرة فقط، أي: أنه لا يغطي إجمالي تكاليفه في المدة القصيرة. بما تنصح إدارة هذا المصنع وما مبرراتك لتلك النصائح؟

2- استطاعت إدارة أحد المصانع في المدة الطويلة من التوسع في حجم المنشآت والآلات. ما الآثار الاقتصادية المترتبة على هذا التوسع؟ وبما تنصح إدارة هذا المصنع بخصوص تلك الإجراءات التوسعية ؟

3- في المشروعات الإنتاجية المملوكة للقطاع الخاص يوجد العديد من أنواع تكاليف الإنتاج الغير مقدرة وضح أمثلة من مختلف مجالات الإنتاج لتلك التكلفة مع تحديد نوعها هل هي ثابتة أم متغيرة، وهل إدخالها في حسابات المشروع له تأثير على ربحية المشروع أم لا ؟

8- التقييم الذاتي:

8 -1 الأسئلة المقالية :

1- وضح مستعيناً بالرسم البياني العلاقة بين منحنيات التكاليف الكلية والتكاليف المتوسطة والتكاليف المتغيرة في المدة القصيرة .

2- وضح مستعينا بالرسم العلاقة بين منحنيات الناتج ومنحنيات التكاليف في المدة القصيرة .

3- وضح مستعيناً بالرسم كيفية تحديد الحجم الأمثل لإنتاج المشروع في المدى الطويل .

8 -2 الأسئلة الموضوعية :

أولا أكمل الجدول الآتي

حجم الإنتاج	التكاليف الكلية	التكاليف الثابتة	التكاليف المتغيرة	متوسط التكاليف الكلية	متوسط التكاليف المتغيرة	متوسط التكاليف الثابتة	التكاليف الحدية
صفر	72						
1					18		
2			34				
3							14
4				33			
5	142						
6			84				
7							18

ثانياً: ضع كلمة صحيح أو خطأ بعد كل من العبارات الآتية مع ذكر السبب إذا كانت الإجابة خاطئة :

(1) تتساوى التكاليف الحدية مع التكاليف المتوسطة المتغيرة عندما تصل الأولى إلى أدنى قيمة لها ( )

(2) منحنى التكلفة المتوسطة في الأجل الطويل يكون في كل أجزائه أسفل منحنيات التكلفة المتوسطة في الأجل القصير . ( )

(3) تتناقص التكاليف الثابتة باستمرار مع تزايد حجم الإنتاج ( )

(4) يصل متوسط التكاليف المتغيرة إلى أدناه بعد أن يصل متوسط التكاليف الكلية إلى أدناه ( )

(5) تتساوى التكاليف الكلية مع التكاليف المتغيرة عندما يكون حجم الإنتاج مساويا للصفر ( )

(6) عندما تصل التكاليف الحدية إلى أدناه فإنها تتعادل مع كل من متوسط التكاليف المتغيرة ومتوسط التكاليف الكلية ( )

(7) عندما تتزايد متوسط التكاليف المتغيرة يكون متوسط التكاليف الكلية متزايدا بالضرورة ( )

(8) ترتبط ظاهرة تناقص غلة الحجم بتناقص متوسط التكاليف الكلية في الأجل الطويل ( )

(9) تقع منحنيات التكاليف المتوسطة في الأجل القصير دائما أعلى من منحنى متوسط التكاليف في الأجل الطويل ( )

(10) منحنى التكاليف الثابتة في المدى القصير يأخذ نفس شكل منحنى التكاليف الكلية ( )

8 -3 إجابة الأسئلة الموضوعية:

أولاً : قبل إكمال الجدول نطرح البيانات الآتية :

- مادام أن هناك تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة فهذا معناه أن الإنتاج في المدة القصيرة
- يستكمل عمود التكاليف الثابتة بقيمة التكاليف الكلية عند حجم الإنتاج يساوي صفر والتي قيمتها 72.
- بضرب قيم متوسط التكاليف المتغيرة في حجم الإنتاج المناظر لها تحصل على التكاليف المتغيرة عند تلك الأحجام من الإنتاج.
- بضرب متوسط التكاليف في حجم الإنتاج المناظر لها تحصل على التكاليف الكلية عند ذلك الحجم من الإنتاج.
- بإضافة التكلفة الحدية للتكاليف الكلية عند أحجام الإنتاج السابقة لحجم الإنتاج المناظر للتكاليف الحدية المعطاة نحصل على التكاليف الكلية لأحجام الإنتاج المناظرة للتكاليف الحدية.
- بإضافة قيم التكاليف المتغيرة إلى التكاليف الثابتة نحصل على التكاليف الكلية لباقي أحجام الإنتاج وبطرح التكاليف الثابتة من التكاليف الكلية تستكمل التكاليف المتغيرة.
- من الأعمدة الأربعة الأولى يمكن حساب باقي أعمدة الجدول كما هو

- موضح بالجدول التالي :

حجم الإنتاج	التكاليف الكلية	التكاليف الثابتة	التكاليف المتغيرة	متوسط التكاليف الكلية	متوسط التكاليف المتغيرة	متوسط التكاليف الثابتة	التكاليف الحدية

صفر	72	72	صفر	72	صفر	72	-
1	90	72	18	92	18	72	18
2	106	72	34	53	17	36	16
3	110	72	48	40	16	24	14
4	132	72	60	33	15	18	12
5	142	72	70	28.4	14	14.4	10
6	156	72	84	26	14	12	14
7	174	72	102	24.8	14.5	10.2	18

ثانياً: إجابة أسئلة الصواب والخطأ :

رقم السؤال	الإجابة	سبب خطأ الإجابة
1	خطأ	لأن التكاليف الحدية تتساوى مع متوسط التكاليف المتغيرة عندما يصل متوسط التكاليف المتغيرة إلى أدنى نقطة لها .
2	صحيح	ـــــــــــ
3	خطأ	لأن التكاليف الثابتة لا تتأثر بحجم الإنتاج فهي تظل ثابتة مهما زاد أو قل حجم الإنتاج .
4	خطأ	لأن متوسط التكاليف المتغيرة يصل إلى أدناه قبل أن يصل متوسط التكاليف الكلية إلى أدناه.
5	خطأ	لأن التكاليف الكلية تتعادل مع التكاليف الثابتة وليس المتغيرة عندما يكون حجم الإنتاج مساويا للصفر .
6	خطأ	حيث أن التكاليف الحدية تصل إلى أدناه قبل أن يصل كل من متوسط التكاليف المتغيرة ومتوسط التكاليف الكلية إلى أدناهما وعندما يصل كل منهما إلى أدناه فإنهما يتعادلان مع التكاليف الحدية .

رقم السؤال	الإجابة	سبب خطأ الإجابة
7	خطأ	لأنه عندما يتزايد متوسط التكاليف المتغيرة فإن متوسط التكاليف الكلية يكون متناقصاً إلى أن يصل إلى أدناه عندما يتقاطع مع التكلفة الحدية ثم يأخذ بعد ذلك في التزايد.
8	خطأ	لأن ظاهرة تناقص غلة الحجم ترتبط بتزايد متوسط التكلفة الكلية في الأجل الطويل وذلك لأن تناقص غلة الحجم يعني زيادة الناتج الكلي بنسبة أقل من تزايد جميع عناصر الإنتاج المتغيرة في الأجل الطويل ومن ثم تزايد التكلفة المتوسطة للوحدة في الأجل الطويل .
9	خطأ	لأن منحنيات التكاليف الكلية في الأجل القصير تقع فوق منحنى متوسط التكاليف الكلية في الأجل الطويل فيما عدا نقاط التماس بينهما والتي تمثل أدنى تكلفة متوسطة للوحدة في الأجل الطويل .
10	خطأ	لأن التكاليف الثابتة لا تتأثر بحجم الناتج، وبالتالي تأخذ كل خط مستقيم موازٍ للمحور الأفقي .

9- مراجع الوحدة:

1- محمد محروس إسماعيل ، أحمد رمضان نعمة الله ، مبادئ علم الاقتصاد الجزئي ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية 1994 .

2 – محمد كاظم حنفي ، محمد عبده عليوه ، السيد محمد فؤاد مبادئ الاقتصاد (الجزء الأول) ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة جامعة طنطا، جمهورية مصر العربية ، 1999 .

3 - نعمة الله نجيب إبراهيم الاقتصاد التحليلي الوحدى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية ، 1972 .


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٩٩٤م
١٤١٤هـ
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا